

Distr.: General
24 November 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن
الصومال

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير النهائي لفريق الرصد المعني بالصومال، وفقاً لما
هو مطلوب في الفقرة ٣ (ط) من قرار مجلس الأمن ١٦٧٦ (٢٠٠٦) (انظر الضميمة).

وقد قدّم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن
الصومال في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ثم جرى النظر فيه داخل اللجنة في ٢١ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ويعمم التقرير على أعضاء الأمم المتحدة للعلم.

وتعتزم اللجنة أن تنتهي على وجه السرعة من النظر ملياً في المعلومات والتوصيات
التي يتضمنها التقرير، وسأقوم بعد ذلك بعرض آراء اللجنة في التقرير على مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً إصدار هذه الرسالة وضميمتها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر عبد العزيز النصر

رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً

بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال



ضميمة

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس لجنة
مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) من أعضاء فريق الرصد
المعني بالصومال

يشرفنا أن نحيل إليكم طيه تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وفقاً للفقرة ٣ (ط)
من قرار مجلس الأمن ١٦٧٦ (٢٠٠٦).

(توقيع) برونو شيمسكي
رئيس فريق الرصد المعني بالصومال

(توقيع) ميلفين إ. هولت، الابن

(توقيع) هارجيت س. كيلبي

(توقيع) خويل ساليك

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن
١٦٧٦ (٢٠٠٦)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٨	٥-١	أولاً - مقدمة
٨	٣-١	ألف - الولاية
٩	٥-٤	باء - المنهجية
١٠	١٥٩-٦	ثانياً - الانتهاكات المعروفة لحظر توريد الأسلحة خلال فترة الولاية
١٠	٨-٦	ألف - تفشي تدفقات السلاح
١٠	١٤٥-٩	باء - الدعم من الدول وتجار السلاح
٣٩	١٥٣-١٤٦	جيم - سوق بكارا للأسلحة
٤١	١٥٧-١٥٤	دال - قضية شركة توميسكو الجوية
٤٢	١٥٩-١٥٨	هاء - قضية شركة المجموعة العالمية للطيران والخدمات
٤٢	١٩٧-١٦٠	ثالثاً - الشؤون المالية
٤٢	١٦٠	ألف - مقدمة
٤٣	١٧٣-١٦١	باء - الإدارات المحلية: التغييرات الطارئة على الهياكل الأساسية المدرة لإيرادات
٤٦	١٩٠-١٧٤	جيم - اتحاد المحاكم الإسلامية ودوائر الأعمال
٥٠	١٩٥-١٩١	دال - تقديم مزيد من الدعم المالي من داخل الصومال ومن خارجها
٥١	١٩٧-١٩٦	هاء - تمويل الحكومة الاتحادية الانتقالية
٥٢	١٩٩-١٩٨	رابعاً - النقل
٥٢	٢٢٣-٢٠٠	خامساً - تحليل الاتجاهات والأنماط
٥٢	٢١٠-٢٠٠	ألف - اتحاد المحاكم الإسلامية باعتبارها القوة العسكرية المتفوقة في الصومال
٥٥	٢١٧-٢١١	باء - دعم الدولة وجماعات المقاتلين داخل الصومال وتعزيز القوة العسكرية

		عودة أمراء الحرب الصوماليين إلى الظهور - الأعضاء السابقون في	
٥٧	٢٢٣-٢١٨	تحالف المعارضة	
٥٩	٢٢٤	بناء القدرات	سادسا -
٥٩	٢٣٠-٢٢٥	التنسيق مع الدول والمنظمات	سابعا -
٥٩	٢٢٧-٢٢٥	الدول	ألف -
٦٠	٢٣٠-٢٢٨	المنظمات	باء -
٦٠	٢٣٩-٢٣١	استنتاجات وتوصيات	ثامنا -
٦٠	٢٣٤-٢٣١	استنتاجات	ألف -
٦١	٢٣٩-٢٣٥	التوصيات	باء -
			المرفقات
٦٤		Djibouti Airlines response to the Monitoring Group	الأول -
٦٥		Djibouti Red Crescent response to the Monitoring Group	الثاني -
٦٧		Government of Egypt response to the Monitoring Group	الثالث -
٦٨		Daallo Airlines response to the Monitoring Group	الرابع -
٧٠		Government of Eritrea first response to the Monitoring Group	الخامس -
٧١		Government of Eritrea second response to the Monitoring Group	السادس -
٧٢		Government of Kazakhstan response to the Monitoring Group	السابع -
٧٤		Aerolift response (e-mail) to the Monitoring Group	الثامن -
٧٥		Sky Jet Aviation (U) Ltd document to the Monitoring Group	التاسع -
٧٦		Government of Ethiopia response to the Monitoring Group	العاشر -
٧٩		Government of Iran response to the Monitoring Group	حادي عشر -
٨٠		Government of Libya response to the Monitoring Group	ثاني عشر -
٨١		Government of Saudi Arabia response to the Monitoring Group	ثالث عشر -

٨٢ Islamic Courts Union response to the Monitoring Group	– رابع عشر
٨٣ Government of Syria response to the Monitoring Group	– خامس عشر
٨٤ Government of Yemen response to the Monitoring Group	– سادس عشر
٨٦ Arms purchases and sales at the BAM investigated during the mandate period	– سابع عشر
٩٢ Air Tomisko response to the Monitoring Group	– ثامن عشر
٩٣ Government of Oman response to the Monitoring Group	– تاسع عشر
٩٤ Finance: revenues from small businesses and checkpoints	– عشرون
٩٥ Finance: Letter with regard to Mogadishu seaport fees	– حادي وعشرون
٩٧ Finance: fees at Mogadishu International Airport	– ثاني وعشرون
٩٨ Letter from the Chairperson of the African Union Commission	– ثالث وعشرون
	Countries visited and representatives of Governments, organizations and private entites	– رابع وعشرون
٩٩ interviewed	

تتمثل مهمة فريق الرصد في رصد انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة والأمور ذات الصلة في سياق الأحداث المتوالية في الصومال وإعداد تقارير بمعلومات في هذا الشأن. وسعياً لتحقيق تلك الغاية، أبرز الفريق في هذا الموجز النتائج التي توصل إليها في فترة ولايته الحالية، مشيراً إلى العوامل والتطورات الرئيسية، ثم قدم عرضاً أوفى لذلك في صلب التقرير.

ومنذ صدور التقرير الأخير لفريق الرصد المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، والصومال يشهد فترة من التغيير والتحول الكبير، حيث تلاشى ائتلاف المعارضة مع قاعدته السابقة في مقديشو التي كانت مؤلفة من أمراء حرب ووزراء منشقين عن الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعض رجال الأعمال وغيرهم. وأصبح اتحاد المحاكم الإسلامية القوة البارزة في المناطق الوسطى والجنوبية. وبخطى متسارعة وواضحة للعيان ودعم قوي من سبع دول، يبذل الاتحاد جهوداً نشطة لإحكام وتشديد قبضته على السلطة العسكرية والسياسية والبنية التحتية الاقتصادية في المناطق الجغرافية الخاضعة لسيطرته. كما أن الحكومة الاتحادية الانتقالية، وهي الطرف الأضعف بكثير، تحاول، بدعم قوي من ثلاث دول، التشيخ بقاعدة قوتها في بيدوا التي تكاد تنفلت من يدها. ووقوع أمر يعجل باحتمال حدوث مواجهة عسكرية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية خطر ماثل دائماً.

وتتطلب هذه التطورات وتكمن وراءها التدفقات العارمة للأسلحة على الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية - وهما الطرفان الرئيسيان المتصارعان على السلطة في وسط وجنوب الصومال. ومن وراء الكواليس، ما فتئت طائرات شحن ضخمة ومراكب شراعية جواية للمحيطات تنقل سرا السلاح وأشكالاً أخرى من الدعم العسكري من دول وشبكات للتجار بالسلاح وجهات أخرى، بشكل يكاد يكون يومياً. وعليه، فقد انخرطت الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية على السواء في عملية نشطة سريعة واسعة - بالمعايير الصومالية - ومخططة لتعزيز القدرات العسكرية. وتتضمن تلك العملية الحصول على طائفة متنوعة واسعة من الأسلحة (من بينها قذائف أرض - جو) ومعدات عسكرية ومركبات آلية (شاحنات ومركبات من نوع اللاندكروزر تستخدم كمنصات متحركة للأسلحة) وتجنيد مقاتلين ومتطوعين جدد من بلدان أجنبية، وإنشاء معسكرات حربية وإجراء عمليات تدريب عسكرية رسمية. وخلاصة القول، فإن كل المقومات الأساسية اللازمة لتكوين الجيوش وبناء قدراتها حاضرة. وكلا الجانبين، وبالأخص اتحاد المحاكم الإسلامية، عاكف أيضاً على التزود بالقدرات المالية الهامة اللازمة للحفاظ على هذه الآلة العسكرية المعززة بشدة.

ومما يزيد من تعزيز القدرات العسكرية من السلاح والعتاد أن كلا الجانبين يحصل على دعم نشط من وجود قوات مقاتلة ومدربين عسكريين ومستشارين من بعض الدول المعينة داخل الصومال. فاتحاد المحاكم الإسلامية يحظى بالدعم من إريتريا بينما تدعم إثيوبيا

وأوغندا الحكومة الاتحادية الانتقالية، وكلها أعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما أن جماعات أخرى من المحاربين، منظمة وشديدة البأس داخل الصومال، قد انحازت إما إلى اتحاد الجماعات الإسلامية وإما إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، مما زاد الأمور تعقيدا واضطرابا في بيئة أمنية يصعب التكهن فيها بالفعل بمسار الأحداث.

ونتيجة لهذه البيئة العسكرية السريعة التطور، تفاقمت بشدة حدة التوترات القائمة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية وباتت تهدد بالانفجار وتواكبها كل العوامل اللازمة لزيادة احتمالات اندلاع صراع عنيف واسع النطاق طويل الأمد في معظم أنحاء الصومال. ومما يزيد من حدة هذا الانزلاق صوب حل عسكري النوايا المعلنة لاتحاد المحاكم الإسلامية بشأن اللجوء إلى العنف لمعارضة إقحام أية قوة عسكرية تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو للاتحاد الأفريقي وسط هذا الخليط المضطرب من القوى العسكرية، الأمر الذي يشكل بيئة من المحتمل فيها بشدة أن تتولد شرارة قادرة على إشعال حرب مستعرة. وعلاوة على ذلك، فمن المحتمل بوضوح أن يتمادى هذا الاندفاع صوب الحل العسكري داخل الصومال فيتحول إلى صراع مباشر بين دولتين، هما إثيوبيا وإريتريا، إلى جانب وقوع أعمال إرهابية في الدول الأخرى المعرضة لهذا الخطر في المنطقة.

وسعى إلى التماس ردود من الجهات المتعددة المتورطة في انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة، بعث فريق الرصد بما مجموعه ٥٤ رسالة إلى مجموعة من الدول ودوائر الأعمال وكيانات أخرى. وتلقى ٢٦ ردا حتى وقت كتابة التقرير الحالي في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وحاولت بعض الردود التنصل من الإجابة على الأسئلة بتقديم معلومات غير متصلة بالأسئلة المطروحة بينما قدم آخرون إجابات متضاربة على أسئلة تستفسر عن معلومات واحدة. وخلاصة القول، إن جميع المحييين أنكروا أي ضلوع لهم في انتهاك الحظر المفروض على توريد الأسلحة؛ ولكن العمل يتواصل بلا هوادة في تعزيز القدرات العسكرية في الصومال.

وإزاء الوضع الأمني غير المسبوق والمتفاقم بشدة في الصومال، يقترح فريق الرصد توصيات جديدة مترابطة، القصد منها، إن نفذت، تخفيف حدة التوتر القائم ووقف الاندفاع المتسارع المستمر صوب كارثة عسكرية في الصومال. وتدعو التوصيات الجديدة إلى الإجراءات التالية: (أ) تشديد الحظر المفروض على السلاح بمراقبة جميع الحدود والمساعي المبذولة لمنع بغرض تقليص تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية وغيرها من أشكال الدعم العسكري للصومال تقليصا كبيرا أو قطعه؛ و (ب) تطبيق جزاءات مالية على شركات كبرى يملكها ويديرها مواطنون صوماليون بغرض الحد من توافر الأموال والموارد المالية الأخرى المتاحة لشراء الأسلحة والعتاد العسكري؛ و (ج) القيام بمساع دبلوماسية دولية رفيعة المستوى بقصد إبعاد الدول عن المساهمة في تعزيز القدرات العسكرية في الصومال وفي الوقت نفسه محاولة التحرك صوب فتح باب الحوار السياسي بين جميع الأطراف الصومالية ذات الصلة سعيا إلى إيجاد حل سياسي.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - في الفقرة ٣ من القرار ١٦٧٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، أناط مجلس الأمن بفريق الرصد المعني بالصومال الولاية التالية:

(أ) مواصلة تنفيذ المهام المحددة في الفقرات من ٣ (أ) إلى (ج) في القرار ١٥٨٧ (٢٠٠٥)؛

(ب) مواصلة التحقيق في جميع الأنشطة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالقطاع المالي والبحري وغيره، التي من شأنها أن تدر عوائد تستخدم لارتكاب انتهاكات لحظر توريد الأسلحة، وذلك بالتنسيق مع الوكالات الدولية المعنية؛

(ج) مواصلة استقصاء جميع السبل المستخدمة في ارتكاب انتهاكات لحظر توريد الأسلحة من وسائل نقل وطرق وموانئ بحرية ومطارات وغيرها من المرافق؛

(د) مواصلة تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بمشروع قائمة بأسماء الأشخاص والكيانات الذين ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) داخل وخارج الصومال وأسماء مؤيديهم الناشطين، تحسبا لاحتمال أن يتخذ المجلس تدابير بشأنهم في المستقبل، وعرض هذه المعلومات على اللجنة على النحو الذي تعتبره اللجنة ملائما وفي الوقت الذي تراه مناسبا،

(هـ) مواصلة تقديم توصيات بناء على ما يجريه من تحقيقات، بشأن التقريرين السابقين لفريق الخبراء (S/2003/223 و S/2003/1035) المعين عملا بالقرارين ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ١٤٧٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وبناء على التقارير السابقة لفريق الرصد (S/2004/604 و S/2005/153 و S/2005/625 و S/2006/229) المعين عملا بالقرارات ١٥١٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٥٥٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ و ١٥٨٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٦٣٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

(و) العمل عن كثب مع اللجنة بشأن وضع توصيات محددة لاتخاذ تدابير إضافية لتحسين الامتثال العام لحظر توريد الأسلحة؛

(ز) المساعدة في تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرات دول المنطقة على تيسير تنفيذ حظر توريد الأسلحة؛

(ح) تزويد المجلس، عن طريق اللجنة، بإحاطة في منتصف المدة في غضون ٩٠ يوما من تاريخ إنشاء الفريق؛

(ط) تزويد المجلس، عن طريق اللجنة، وفي موعد غايته ١٥ يوما قبل انتهاء ولاية فريق الرصد، بتقرير نهائي يغطي جميع المهام المبينة أعلاه، كي ينظر فيه مجلس الأمن.

٢ - ويتمركز فريق الرصد في نيروبي، ويتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: برونو شيمسكي (بلجيكا)، خبير أسلحة ورئيس الفريق؛ وميلفين إ. هولت، الابن (الولايات المتحدة الأمريكية)، خبير أسلحة؛ وهارجيت س. كيلبي (كينيا)، خبير بحري؛ و خويل ساليك (كولومبيا)، خبير مالي. وقد سافر فريق الرصد إلى إثيوبيا ومدغشقر واليمن.

٣ - وعلى مدار فترة ولايته، والى فريق الرصد إطلاع مجلس الأمن واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) على أنشطته بتقديم تقرير مرحلي كل أسبوعين عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة وتقديم إحاطة نصف مدة إلى اللجنة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتلقى فريق الرصد من الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في نيويورك والمنطقة ضروبا من الدعم والمساعدة تستحق منه وافر التقدير.

باء - المنهجية

٤ - أجرى فريق الرصد مقابلات مع مسؤولين حكوميين في المنطقة، كان من بينهم أعضاء في المؤسسات الاتحادية الانتقالية، واتحاد المحاكم الإسلامية، وحيثما اقتضى الأمر، ممثلون للبعثات الدبلوماسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات المعونة. كما اتصل فريق الرصد بالكثير من الشخصيات الرئيسية العليمة ببواطن الأمور من المجتمع المدني ودوائر الأعمال في الصومال.

٥ - وأخذ في الاعتبار أثناء هذه الاستقصاءات تقريرا فريق الخبراء (انظر S/2003/223 و S/2003/1035) والتقارير السابقة لفريق الرصد (انظر S/2004/604 و S/2005/153 و S/2005/625 و S/2006/229). وتنطبق أيضا على الولاية الراهنة معايير الاستدلال وعمليات التحقق المبينة في تقرير فريق الرصد الأول والثاني.

ثانيا - الانتهاكات المعروفة لحظر توريد الأسلحة خلال فترة الولاية

ألف - تفشي تدفقات السلاح

٦ - تشير المعلومات المتحصل عليها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير إلى أن تدفقات الأسلحة في الصومال، وبالأخص إلى الطرفين الرئيسيين - الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية - قد زادت زيادة حادة من حيث عدد الأسلحة وتواتر عمليات التسليم وتطور الأسلحة. ويساهم عدد متنام من فرادى الدول، وبدرجة أقل، شبكات الاتجار بالسلاح، مساهمة نشطة في تغذية هذه التدفقات من الأسلحة. ويجري هذا في السياق الأكبر لعمليات تعزيز القدرات العسكرية الواسعة النطاق التي يقوم بها كلا الجانبين.

٧ - ومعظم الأسلحة المقدمة إلى اتحاد المحاكم الإسلامية من الدول - سبع دول - ومن تجار السلاح مؤلفة من الأنواع المستخدمة في العادة في الصومال. ولكن مما يندر بسوء الطالع أن أنواعا جديدة وأكثر تقدما من الأسلحة باتت ترد أيضا إلى الصومال، ومن بينها قذائف أرض جو يحملها أفراد مثل Strela-2 و 2M المعروفة أيضا باسم SA-7a، و 'Grail' 7b، وقذائف أرض جو من طراز "Gainful" SA-6 من الأنواع القصيرة والمتوسطة المدى. ومن أنواع الأسلحة الجديدة الأخرى قاذفات صواريخ متعددة؛ والجيل الثاني من أسلحة مضادة للدبابات موجهة بالأشعة تحت الحمراء.

٨ - ومن ناحية أخرى، فإن الأسلحة المقدمة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية من الدول - ثلاث دول - وتجار السلاح تشمل في الغالب الأعم الأنواع التي جرت العادة على استخدامها في البيئة الصومالية، ومن بينها بنادق هجومية وطائفة متنوعة من البنادق الآلية والمدافع المضادة للدبابات والمدافع المضادة للطائرات والألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات وكميات ضخمة من الذخيرة.

باء - الدعم من الدول وتجار السلاح

٩ - على غرار ما حدث إبان فترة الولاية السابقة التي انتهت في أيار/مايو ٢٠٠٦، لاحظ فريق الرصد أن عددا متزايدا من الدول - ١٠ دول في وقت كتابة التقرير - مستمر في تقديم أنواع مختلفة من الدعم، إما للحكومة الاتحادية الانتقالية وإما إلى اتحاد المحاكم الإسلامية، في انتهاك للحظر المفروض على توريد الأسلحة. ويجري تسليم المساهمات المقدمة من الدول إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية إما مباشرة بصورة سرية إلى الجهة المقصودة باستخدام وسائل النقل المملوكة للدولة وإما تسليمها بطريق غير مباشر باستخدام وسيط في شكل مركب بحري تجاري - عادة ما يكون مركبا شرعيا - في محاولة

لإخفاء هوية المساهم الحقيقية. وتشمل المساهمات كميات ضخمة من طائفة متنوعة واسعة من الأسلحة من بينها بنادق هجومية وبنادق آلية من عيار صغير ومدافع مضادة للدبابات كبيرة ومدافع مضادة للطائرات وألغام. ويشمل هذا أيضا العتاد العسكري والمركبات الآلية - شاحنات ومركبات من نوع اللاند كروزر المستخدمة كمنصات متحركة للأسلحة - وقوات عسكرية ومدربين ومستشارين والتمويل. وقد حدد فريق الرصد الانتهاكات التالية للحظر المفروض على الأسلحة.

جيبوتي

١٠ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن حكومة جيبوتي قدمت بزمات عسكرية وأدوية لدعم اتحاد المحاكم الإسلامية على النحو التالي: في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، هبطت طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية لجيبوتي في مطار في مقديشو في الصومال محملة بأدوية وملابس عسكرية موجهة إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. وقد أخفيت الطبيعة الحقيقية للشحنة، وقُدمت باعتبارها شحنة واردة من جمعية الهلال الأحمر في جيبوتي من أجل إخفاء مصدرها. وبعد تفريغ الشحنة، أفلعت الطائرة من المطار واتجهت إلى مطار مقديشو الأساسي.

١١ - ووجه فريق الرصد رسائل في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى حكومة جيبوتي، وشركة الخطوط الجوية لجيبوتي، وجمعية الهلال الأحمر في جيبوتي لإخطار تلك الجهات بهذه المعلومات وطلب الرد عليها. وتلقى فريق الرصد ردا من حكومة جيبوتي بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ومن شركة الخطوط الجوية لجيبوتي (المرفق الأول) بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ومن جمعية الهلال الأحمر في جيبوتي (المرفق الثاني)، بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأنكرت كل هذه الردود وقوع انتهاكات للحظر المفروض على توريد الأسلحة الموضح أعلاه.

مصر

١٢ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن حكومة مصر وفرت تدريبا لدعم اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال على النحو التالي: في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عُقد اجتماع في مقديشو بين مسؤولين من اتحاد المحاكم الإسلامية ووفد زائر من كبار الضباط الليبيين والمصريين والإريتريين في منزل عبد القادر أبو بكر عمر عدني، رئيس الشؤون المالية لاتحاد المحاكم الإسلامية. وانتهى الاجتماع إلى اتخاذ القرارات التالية: تقديم التدريب العسكري إلى حوالي ٣٨٠٠ محارب في ثكنات هيلوين العسكرية الواقعة بالقرب من مدينة بلعاد، في شمال مقديشو؛ على أن تقدم مصر وإريتريا المدربين؛ بينما تتكفل الحكومة الليبية بتطوير المرافق

وتكاليف التدريب والحوافز؛ وقيام الضباط الليبيين والإريتريين والمصريين، بدعم من الشيخ يوسف إندوهادي، وعدن هاشي "آيرو"، وعبد الله علي نور ومختار روبوو "أبو منصور" بتقييم الأوضاع والاحتياجات المتعلقة بموقع التدريب المقترح في اليوم التالي للاجتماع.

١٣ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، افتتح اتحاد المحاكم الإسلامية معسكر التدريب العسكري في هيلوين، ورحب بأول وحدة مؤلفة من حوالي ٦٠٠ متطوع من المتوقع أن يخضعوا لفترة من التدريب العسكري والإيديولوجي المكثف.

١٤ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بعث فريق الرصد برسالة إلى حكومة مصر يخبرها فيها بالمعلومات المذكورة أعلاه، ويلتمس منها الرد عليها. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تلقى فريق الرصد ردا من حكومة مصر (المرفق الثالث) تنكر فيه مشاركتها في النشاط الموصوف أعلاه.

إريتريا

١٥ - خلال فترة الولاية الحالية، قدمت الحكومة الإريترية ما لا يقل عن ٢٨ شحنة مستقلة من السلاح والذخائر والمعدات العسكرية. وقدمت أيضا الجنود والتدريب لاتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال، على النحو الموصوف أدناه:

الدعم الإريترية لاتحاد المحاكم الإسلامية

١٦ - في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وصلت إلى ميناء المعن، على ظهر مركب شراعي، شحنة من الأسلحة تتألف من بنادق هجومية طراز AK-47، ومدافع رشاشة من طراز PKM، و RPG 7 وأنواع مختلفة من الذخائر. وقد وردت هذه الأسلحة من الحكومة الإريترية إلى اتحاد المحاكم الإسلامية.

١٧ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، وفي حوالي الساعة ٥/٠٠، هبطت طائرة عسكرية إريترية من طراز انتنوف في دوساماريب، في منطقة غلغدود، في الصومال. وكان في انتظار هبوط الطائرة نحو ٧٥ شخصا، وخمسة شاحنات وسيارتين من طراز لاند كروزر. وقد أضيئت الأنوار الأمامية للمركبات لتيسير عملية الهبوط. وكانت الطائرة تحمل شحنة من المدافع المضادة للطائرات، أُفرغت من الطائرة، ثم شحنت على الشاحنات. وسافرت الشاحنات، مصحوبة بالسيارات من طراز لاند كروزر، برا إلى ميناء بحري طبيعي بالقرب من هوبيو على الساحل الصومالي.

١٨ - وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، رسا مركب شراعي على ميناء الأحمد الواقع إلى الجنوب من ماركا، في منطقة شيبلي السفلى. وكان على ظهر المركب الشراعي محاربون من باكستان ومن جبهة تحرير أرومو. وبقي المحاربون على ظهر المركب الشراعي. وصعد على المركب خمسة من بين الـ ٧٥ شخصا الذين لهم صلة بتسليم المدافع المضادة للطائرات في ٦ أيار/مايو، ومعهم جزء من مدافع تلك الشحنة. ومن ثم غادر المركب الشراعي ميناء الأحمد، مبحرا قبالة الساحل نحو الجنوب متجها إلى راشيامبوني الواقعة في جنوب الصومال. وقد سبق لفريق الرصد أن أبلغ عن أن منطقة راشيامبوني هي بمثابة مركز تدريب ودعم للأصوليين المتمردين. ويتولى المسؤولية عن مركز راشيامبوني الشيخ حسن عبداللي حرسى، و"الشيخ حسن تركي"، وهو متمرد معروف وقائد منظمة الجهاد والدعوة.

١٩ - وخلال فترة تبلغ نحو أسبوع واحد يبدأ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، هبطت ٤ (أربع) طائرات عسكرية إيرتيرية في دوسامارب، في منطقة غلغدود. وكان على متن هذه الطائرات أنواع مختلفة من الأسلحة من بينها بنادق هجومية طراز AK-47، ومدافع رشاشة من طراز PKM، و RPG 7 وقذائف، و أنواع مختلفة من الذخائر والبنات العسكرية.

٢٠ - واستولى عدن حاشي فرح "أيراو" - أحد قادة حزب الشباب، على الأسلحة والبنات العسكرية. وحُمّلت الشحنة على شاحنات ونقلت إلى مقديشو، تحت حماية ١٢ من الحرس المسلحين. وفي مقديشو، قسمت الشحنة إلى أربعة أجزاء، ووزعت بكميات مختلفة على قوات المتمردين في مقديشو، وماركا، وبراوي وكونغو (معسكر التدريب السابق للحكومة الاتحادية الانتقالية بالقرب من جوهر) في المكان الذي ينوي الإريتريون أن يقيموا عليه قاعدة عسكرية لدعم اتحاد المحاكم الإسلامية.

٢١ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وصل مركب شراعي إلى ميناء العدي (منطقة مقديشو) يحمل ٢٤ قطعة من الأسلحة المضادة للدروع (من طراز M72)، و ١ ٢٠٠ لغم مضاد للدبابات، و ٤ ٠٠٠ قنبلة يدوية من طراز F1، وعدد غير محدد من صناديق ذخائر الأسلحة الصغيرة، و ٢ ٠٠٠ بزة، و ١ ٥٠٠ زجاجة ماء من النوع العسكري، وأدوية. وقد نقلت الأسلحة والمواد الأخرى من ميناء عصب، في إريتريا.

٢٢ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أبحرت سفينة باسم سلام من ميناء مصوع الإريتري إلى الصومال تحمل على متنها أغذية، وأسلحة على النحو التالي: ٢ ٠٠٠ طن من الأغذية، و ٥٠ مدفع رشاش طراز DSHK، و ٥٠ مدفع هاون عيار ٨٢ مم، و ٣ ٠٠٠ بندقية من طراز AK-47، و ١ ٠٠٠ صندوق من الذخائر.

٢٣ - وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، هبطت أربعة طائرات تابعة للطيران الحربي الإريتري في مطار عيسالي الواقع في الجزء الشمالي الشرقي من مقديشو، وكانت طائرتان منها محملتين بالأسلحة لاتحاد المحاكم الإسلامية، وطائرتان نقلتا ما مجموعه نحو ٥٠٠ من الأفراد العسكريين بعضهم من الجيش الإريتري والبعض الآخر مقاتلين من الجماعات المتمردة الإثيوبية التابعة لجهة التحرير الوطني لأوغادن، وجهة تحرير أورومو.

٢٤ - وفور وصولهم إلى عيسالي، تم ترحيل جميع العسكريين إلى ميناء المعن. وهناك اتخذ أبوبكر عمر عدني، رجل المال والأعمال الأصولي المتمرد، ترتيبات لترحيل الجنود بمراكب شراعية إلى ضواحي ماركا، في شبيلي السفلى. وهناك ثلاثة أغراض من نشر الجنود في شبيلي السفلى تمثل في إنشاء قيادة عامة بديلة بالإضافة لمقديشو، وإنشاء قاعدة عسكرية جديدة ومعسكر لتدريب الأجانب - سواء المدربين العسكريين أو المقاتلين. ويقع موقع المرفق الجديد بالقرب من كل من الميناء البحري ومن مطار الأحمد.

٢٥ - وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وصل العقيد يوسف نجاش ورقا، وهو ضابط في الجيش الإريتري، إلى مقديشو، على متن طائرة مستأجرة. وعقد العقيد، الذي يتكلم اللغة الصومالية، اجتماعا بقيادة المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية، بما في ذلك اللجنة التنفيذية ومجلس الشورى. وفي اليوم التالي، ١٦ تموز/يوليه، غادر العقيد ورقا مقديشو على سيارة من طراز تويوتا بيك أب، بمرافقة أربعة حراس مسلحين، وسافر إلى مريير - غور لاجتماع مع الشيخ حسن ظاهر عويس.

٢٦ - وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، سافرت سفينة تحمل اسم MV YOHANA من إريتريا إلى الصومال وهي تحمل أغذية وأسلحة على النحو التالي: ٣٠٠٠ طن من الأغذية، و ٥٠ مدفع رشاش طراز DSHK، ومدافع هاون من عيار ٨٢ مم، و ٢٠٠ بندقية من طراز AK-47، و ١٠٠ قاذفة من طراز RPG-7، ويجدر بالإشارة بالإضافة إلى ذلك أنه جاء في تقرير لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالصومال أن سفينة تستعمل اسم MV YOHANA تم التعرف عليها أيضا باعتبارها مرتبطة بتورط الحكومة الإريترية في انتهاكات حظر توريد الأسلحة للصومال، وهي تشمل ضمن جملة أمور، تسليم الأسلحة، ونقل قوات جبهة تحرير أورومو (انظر S/2003/223، الفقرات ٧١-٧٣).

٢٧ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أقلعت طائرة من طراز إيرباص A310-300، تشغلها شركة خطوط دالو الجوية، من عصب في إريتريا متجهة إلى الصومال. وكانت الطائرة محملة بأنواع مختلفة من الأسلحة على النحو التالي: مدافع مضادة للدبابات من طراز B-10، والرشاشات الثقيلة (العيار الكبير)؛ ومدافع رشاشة من طراز PKM، مزودة بمخازن وأجهزة

ذات مناظير، وبنادق هجومية طراز AK-47، وبنادق هجومية من طراز G3A3، ومدافع رشاشة من طراز بروانغ عيار ٣٠، ومدافع هاون عيار ١٢٠ مم، وقنابل يدوية تطلق بالبنادق. وفي حوالي يوم ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وصلت إلى الصومال طائرة من طراز إيرباص A310-300، تشغلها أيضا خطوط دالو الجوية وهي تحمل شحنة أسلحة ثانية، تتكون أساسا من مجموعة متنوعة من الذخائر.

٢٨ - وقد نقلت خطوط دالو الجوية شحنات الأسلحة من ميناء مدينة عصب الإريترية، التي تلقت الشحنات في الأصل عبر المراكب الشراعية. وتبين مصادر فريق الرصد بصورة واضحة أن إريتريا تستخدم الآن بمثابة معبر ومنصة لمرور الدعم لاتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال، فضلا عن الاضطلاع بدور التنسيق لذلك الدعم. أما الدول التي تستخدم إريتريا لهذا الغرض فهي جيبوتي، وليبيا، ومصر وبلدان معينة في الشرق الأوسط.

٢٩ - وقد أرسل فريق الرصد رسائل، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، إلى خطوط دالو الجوية وإلى الحكومة الإريترية يخبرهما بالمعلومات المذكورة أعلاه ويلتمس ردهما. ورد الطرفان، في يوم ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وأنكر كلاهما المشاركة في الأحداث التي تقدم وصفها؛ (انظر المرفقين الرابع والخامس).

٣٠ - وفي وقت متأخر من بعد ظهر يوم ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وصلت طائرة تجارية إلى دوساماريب، في منطقة غلغودود، محملة بأسلحة لاتحاد المحاكم الشرعية الإسلامية. وتألقت الشحنة من التالي: قذائف سطح جو تطلق من الكنف، وأسلحة مضادة للدبابات موجهة بالأشعة تحت الحمراء من الجيل الثاني - ٥٠ وحدة، و 100 - RPGs وحدة؛ وبنادق هجومية طراز AK 47-540 وحدة؛ وبنادق هجومية من طراز FAL - ٩٤ وحدة؛ ومدافع رشاشة من طراز PKM - ١٠٦ وحدات؛ وذخائر مدافع رشاشة مضادة للطائرات طراز ZU-23 و DShK عدد غير معروف من الوحدات؛ والمواد الغذائية، والإمدادات المائية والطبية. وذكر أن الطائرة التي نقلت تلك الأسلحة كانت قد غادرت الإمارات العربية المتحدة وهي فارغة، ثم توجهت إلى إريتريا حيث تم تحميلها بالأسلحة.

٣١ - وحملت الأسلحة على خمس شاحنات، ونقلت تحت حراسة سبعة مسلحين، إلى مرير - غور في منطقة غلغودود التي كانت وقتها المقر المحلي للمتمردين. وفي تاريخ لاحق قام الشيخ حسن ظاهر عويس بتحويل المقر إلى بولاليه، وهي منطقة تبعد نحو ٤٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من دوساماريب.

٣٢ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، هبطت طائرة بمطار عيسالي بمقديشو، وهي تحمل شحنة من الأسلحة وتقل عددا من كبار الضباط العسكريين الإريتريين. وتتضمن الأسلحة أعدادا غير معروفة من القذائف وغيرها من الأسلحة المضادة للدبابات.

٣٣ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عقد اجتماع بين كبار المسؤولين من اتحاد المحاكم الإسلامية وكبار الضباط العسكريين الزائرين من ليبيا ومصر وإريتريا، وعقد الاجتماع بمثل مدير مالية اتحاد المحاكم الإسلامية، عبد القادر أبو بكر عمر عدي. وتوصل الاجتماع إلى النتائج التالية: تقديم التدريب العسكري، لنحو ٣٨٠٠ مقاتل في ثكنات حلويين، الواقعة بالقرب من مدينة بلعاد، شمال مقديشو؛ توفر مصر وإريتريا المدربين؛ وتقوم الحكومة الليبية بدفع تكاليف ترميم المرافق، وتكاليف التدريب والحوافز؛ ويقوم ضباط عسكريون لیبیون، وإريتريون، ومصريون، يدعمهم كل من الشيخ يوسف إندوهادي، وعدن حاشي "أيرو"، وعبد الله علي نور ومختار روبرو "أبو منصور"، بتقييم الأحوال والاحتياجات والموقع المقترح للتدريب وذلك في اليوم التالي للاجتماع.

٣٤ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، فتحت القوات العسكرية الإسلامية معسكر التدريب العسكري في حلويين، ورحبت بالدفعة الأولى المؤلفة من حوالي ٦٠٠ مجند، من المتوقع أن يخضعوا لفترة تدريب عسكري أيديولوجي مكثف. وأوضح الشيخ حسن ظاهر عويس، في تعليقات له حول المجندين الجدد أنه سيتم تدريبهم، لأغراض كثيرة من بينها، المشاركة في حماية الصومال من العدوان الداخلي والخارجي - الأجنبي.

٣٥ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قدم مركب شراعي من المملكة العربية السعودية يحمل مواد غذائية، ووقف في إريتريا وحمل شحنة من الأسلحة. ثم وصل المركب سيره نحو الصومال. وكان على متن المركب أحد كبار الضباط العسكريين المتقاعدين من الجيش المصري وهو أيضا عضو في جماعة الإخوان المسلمين، ويستخدم اسم أحمد المصري. وتظاهر المصري بأنه ربان المركب. وكان على متن المركب أيضا رجل أعمال صومالي، يستخدم اسم عمر اسحق، وهو الذي قام بتنسيق اقتناء المواد الغذائية والأسلحة. ووصل المركب إلى رعج إيلي، في الصومال، وتبعد نحو ٤٠ كيلومترا إلى الشمال من المعن. وأفرغت شحنات الأغذية والأسلحة في شاحنات كانت تنتظر، وغطيت لإخفاء طبيعتها الحقيقية. وسافرت القافلة المحملة بالشحنات وفيها المصري إلى معقل الشيخ حسن ظاهر عويس في منطقة غلغود.

٣٦ - وتبلغ حمولة المركب الشراعي ٨٨ طنا متريا وكتب على هيكلها علامات XL8.5x10. وتألقت شحنة الأسلحة من ٣٦٠٠ لغم مضاد للدبابات و ٥٠٠ قنبلة يدوية. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أرسل فريق الرصد رسالة إلى حكومة المملكة العربية

السعودية يخطر بها بالمعلومات المذكورة أعلاه ويلتمس تعليقاتها عليها. على أن فريق الرصد لم يتلق أي رد إلى وقت تقديم هذا التقرير.

٣٧ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وصلت إلى وارشيخ، الواقعة شمال مقديشو، على الساحل، ثلاثة مراكب شراعية تنقل ٢٠٠٠ جنديا من القوات الحاربة الكاملة التجهيز من إريتريا. وعند وصولهم إلى وارشيخ، نقل الجنود إلى منطقة في شمال مقديشو توطئة لنشرهم في مختلف المناطق الواقعة تحت سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية. وتم نشرهم على النحو التالي: انتقل ٥٠٠ من الجنود الإريتريين إلى باليدوغلي، و ٥٠٠ إلى معسكر حلوييني للتدريب، و ٥٠٠ إلى شبيلي السفلى وبقية ٥٠٠ في مقديشو، وأقاموا في فيلا بيدوا، وبوليسيا، أكاديمية الشرطة السابقة.

٣٨ - وفي الساعة ٠٦/٤٥ من نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٦، وصلت طائرة نقل عسكرية ضخمة إلى مطار مقديشو الدولي محملة بشحنة من الأسلحة من إريتريا. وتألفت شحنة الأسلحة من واحد أو أكثر من الأصناف التالية: بنادق ميدانية مقطورة طراز M-46 ١٣٠ مم، ومدفعية مقطورة طراز D-30 ١٢٢ مم، ومدفعية مقطورة طراز M-30 ١٢٢ مم، وطراز D-30 ١٥٢ مم، وطراز ZU ٧٥-٢-٥٧ مم؛ و ZU-23-2؛ و Shilka-4-23 مم؛ و ZU-23-4، ومدافع هاون بعبارات مختلفة. وقذائف سطح جو منخفضة إلى متوسطة الارتفاع طراز SA-6-Gainful، وقذائف سطح - جو - PZRK Strela 2m aka SA-6، التي تعرف أيضا باسم 7 Grail و RPG-7.

الدعم الإريتري لجبهة التحرير الوطني لأوغادان عبر اتحاد المحاكم الإسلامية

٣٩ - في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، دخلت إلى إثيوبيا، عبر مركز أبودواق، منطقة غلغودو، في الصومال، شحنة من الأسلحة منقولة بالجمال والحمير، وتحت حراسة ٧٠ عضوا من اتحاد المحاكم الإسلامية ومعهم ١٦٠ مقاتلا من جبهة التحرير الوطني لأوغادان. وتألفت شحنة الأسلحة من التالي: متفجرات - ٦ صناديق؛ وأسلحة كتفية مضادة للدبابات - ٦ وحدات؛ ومدافع رشاشة من طراز PKM - ٢٢ وحدة؛ وبنادق هجومية طراز AK-47 - ١٢٠ وحدة؛ وبنادق هجومية طراز FAL - 40 وحدة؛ وقنابل يدوية - ٦ صناديق.

تدريب أعضاء مليشيات اتحاد المحاكم الإسلامية في إريتريا

٤٠ - في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، والفترة التي تلتها، تم ترحيل ٥٠٠ مقاتل من القوات العسكرية لاتحاد المحاكم الإسلامية جوا من مطار عيسالي، مقديشو، إلى إريتريا. وقد أرسلوا للتدريب على استعمال الأنواع الجديدة من القذائف وصواريخ سطح - جو التي شحنتها

إريتريا إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. ومن بين المقاتلين البالغ عددهم ٥٠٠ تقريبا، يدرّب ٢٠٠ منهم أيضا في إريتريا على حرب العصابات. وأرسل الباقون إلى الجماهيرية العربية الليبية (١٠٠) والجمهورية العربية السورية (٢٠٠) [انظر أيضا الفرعين المتعلقين بالجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية أدناه].

٤١ - وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، نقل ٣٠٠ مقاتل من اتحاد المحاكم الإسلامية جوا من مطار باليدوغلي (شمال غرب مقديشو)، بمنطقة شيبلي السفلى، إلى إريتريا لحضور تدريب عسكري على استعمال قذائف وصواريخ سطح - جوا، التي قامت إريتريا بتقديمها مؤخرا إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. وفي وقت سابق من نفس اليوم، كانت نفس الطائرة التي نقلت المقاتلين قد أفرغت شحنات من بنادق هجومية طراز AK-47، وذخائر، ومدافع رشاشة من طراز PKM. مطار باليدوغلي.

٤٢ - وأرسل فريق الرصد، في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، رسالة إلى الحكومة الإريترية يخبرها بجميع المعلومات المذكورة أعلاه ويلتمس ردها. على أن فريق الرصد لم يتلق أي رد إلى وقت تقديم التقرير الحالي

قضية شركة إيريكو، أسمر، إريتريا

٤٣ - في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وفي الساعة ٠٧/٤٥، هبطت في مطار مقديشو الدولي طائرة إليوشين ٧٦ (IL-76) محملة بشحنات أسلحة لاتحاد المحاكم الإسلامية وكان على الطائرة أيضا ١٠ من كبار الضباط العسكريين الإريترين. ورتبت للضباط الإريترين إقامة في فندق رمضان، لصاحبه أبو بكر عمر عدي، وهو من رجال المال التابعين لاتحاد المحاكم الإسلامية.

٤٤ - وقد كانت الطائرة من طراز IL-76 قد غادرت عصب في إريتريا، وكانت وجهتها النهائية على خطة سيرها هي هارغيسا (أرض الصومال)، ولكن الطائرة ذهبت إلى مقديشو. وكانت الطائرة IL-76، التي استخدمت إشارة النداء LFT-1221 تحمل علم كازاخستان مرسوما على ذيلها، وكان رقم التسجيل على جسم الطائرة يبدأ بالبادئة UN وهي رمز كازاخستان.

٤٥ - وقبل هبوط الطائرة، أغلقت جميع الطرق القريبة من المطار، وتم تغيير اتجاه مرور المركبات إلى اتجاهات أخرى. وقام زعيم حزب الشباب، الشيخ مختار ربووا 'أبو منصور' بتنسيق أمن المنطقة وتفريغ شحنة الأسلحة. وأفرغت الأسلحة في سبعة شاحنات كانت مغطاة لإخفاء نوعية الشحنة. وكانت هناك شاحنة أخرى تركت بلا غطاء وتحمل براميل وقود. وتتألف شحنات الأسلحة من مجموعة متنوعة من الأسلحة، وقطع الغيار، والذخائر،

وتشمل بنادق هجومية، وقنابل يدوية، وألغام، ومدافع رشاشة طراز PKM، وأسلحة خفيفة مضادة للدروع، وقذائف سطح - جو، وقاذفات صواريخ متعددة الفوهات، ومدافع مختلفة العيارات مضادة للطائرات، ومدافع مضادة للدبابات ورشاشات ثقيلة. وكانت الطائرة تحمل أيضا بزات عسكرية، وأحزمة ذخيرة رشاشات وأدوية.

٤٦ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، نزلت في مطار مقديشو الدولي طائرة شحن إليوشين (IL-76)، حيث هبطت الطائرة الأولى في الساعة ٧/٠٠، وكانت كلتا الطائرتين تحملان شحنات أسلحة لاتحاد المحاكم الإسلامية وهنا أيضا، أغلقت جميع الطرق القريبة من المطار أمام حركة السيارات، قبل هبوط الطائرة. وتألقت شحنة الأسلحة من أسلحة مضادة للدبابات، ومدافع مضادة للطائرات من طراز ZP-39 مجهزة بمقاعد؛ و ٨٠ برميلا إضافيا وصناديق ذخائر للمدافع طراز ZP-39؛ ورشاشات ثقيلة من طراز DShK، وصناديق ذخائر؛ وبنادق طراز PKM وصناديق ذخائر؛ وقاذفات قنابل يدوية لـ AK-47؛ وألغام؛ وبنادق هجومية من طراز FAL وصناديق ذخائر، وقاذفات قنابل للبنادق الهجومية من طراز FAL؛ وبنادق هجومية من طراز SAR-80، وألغام مضادة للأفراد، ومدافع مضادة للدبابات من طراز B-10؛ وصناديق ذخائر، ومدافع هاون عيار ٦٠ مم وصناديق ذخائر.

٤٧ - وأفرغت الأسلحة في شاحنات سارت في حراسة ٢٥ حارسا أمنيا مسلحا، ونقلت ووزعت على ثلاثة مرافق تخزين أسلحة في مقديشو: فيلا بيدوا، وفيلا صوماليا وبوليسيا، أكاديمية الشرطة السابقة (بين المطار الدولي والميناء البحري الرئيسي). بيد أن أغلبية الأسلحة قسمت بين فيلا صوماليا وأكاديمية الشرطة السابقة.

٤٨ - وفيما يعد، وزعت أسلحة من الشحنات الثلاث، التي وصلت يومي ٢٦ و ٢٨ تموز/يوليه مرة أخرى، على الميليشيات التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية في مقديشو، وجوهر، وبور، وهكبا (تقع على الطريق بين مقديشو وبيدوا) وغوريل (منطقة دوساماريب).

٤٩ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، غادرت طائرة إليوشين ٧٦، تابعة لشركة ERIKO وتستخدم إشارة النداء LFT-3756، عصب في إريتريا، متجهة إلى مطار مقديشو الدولي.

٥٠ - وأرسل فريق الرصد رسائل إلى الحكومة الإريترية في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وإلى حكومة كازاخستان في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، يطلب فيها تعليقاتها على رحلات IL-76 الأربع، التي ذكر أنها تمت في ٢٦ و ٢٨ تموز/يوليه، و ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأرسل فريق الرصد أيضا رسالة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إلى شركة أيروليفت، ومقرها في جنوب أفريقيا، ورسالة أخرى إلى حكومة جنوب أفريقيا، يطلب منهما التعليق على المعلومات المذكورة أعلاه. على أن فريق الرصد لم يتلق أي رد من حكومة جنوب أفريقيا، إلى وقت تقديم التقرير الحالي.

٥١ - ولم ترد الحكومة الإريترية على الرسالة المؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ولكنها ردت على الرسالة المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر، برسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (المرفق السادس) تفيد فيها فريق الرصد بالتالي: "إن حكومة دولة إريتريا لا تمتلك أي معلومات عن وصول أو مغادرة الطائرة المذكورة. وتشعر حكومة دولة إريتريا بقلق عميق إزاء استمرار نشر المعلومات المضللة عن مزاعم انتهاكات الحكومة الإريترية لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)". وأوردت الحكومة الإريترية أيضا في نفس الرسالة أن معلومات فريق التقييم "مغلوبة تماما وتنقصها المصدقية".

٥٢ - بيد أن فريق الرصد تلقى، بعد ذلك، المعلومات التالية: (أ) إن منظمة الطيران المدني الدولي وسلطة مراقبة الحركة الجوية في بلد مجاور أكدتا الرحلتين، و (ب) في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قدمت حكومة كازاخستان معلومات عن الطائرة IL-76 المعنية وأشارت إلى أن الطائرة تتبع لشركة إيروليفيت (انظر المرفق السابع) وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قدمت إيروليفيت معلومات تبيّن أن نفس الطائرة من طراز IL-76 بيعت إلى شركة إيريكو، شركة إريترية، قبل أن تتم الرحلات إلى مقديشو (انظر المرفق الثامن). وتبعاً لذلك، قام رئيس فريق الرصد بعدة محاولات للاتصال بشركة إيريكو، خلال الأسبوعين الأولين من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. بيد أنه لم يتسن الاتصال بشركة إيريكو للحصول على تعليقها.

٥٣ - وسعياً للحصول على معلومات وتوضيحات إضافية، اتصل رئيس فريق الرصد هاتفياً، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بنفس ممثل إيروليفيت الذي قدم المساعدة المشار إليها أعلاه، وطلب منه مزيداً من المعلومات. وأبلغ ممثل الشركة الرئيس بأنه سيقدم وثائق تثبت أن الطائرة المعنية تشغيلها شركة إيريكو. بيد أن فريق الرصد لم يتسلم حتى تقديم التقرير الحالي الوثائق التي وعد بها.

قضية طائرة البوينغ ٧٠٧ لشركة أوشانك للنقل الجوي المحدودة

٥٤ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد أن في يومي ٨ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، غادرت طائرة بوينغ ٧٠٧ - هي نفس الطائرة في كلا اليومين - مصوع، في إريتريا إلى مطار مقديشو الدولي. وكانت الطائرة تحمل رقم تسجيل أوغندي، هو 5X-EOT وتستخدم إشارة النداء MHU الخاصة بشركة سكاي جيت للطيران (أوغندا) المحدودة، وهي شركة آير ممفيس سابقاً. وتشمل الشحنة التي نقلت في رحلة ٨ تشرين الأول/أكتوبر مولدات كهربائية، وأدوية، و ٢٥٠٠ خيمة فردية و ٣٠ خيمة أكبر حجماً، و ٤٠٠ قطعة من معدات الاتصالات اللاسلكية للمركبات، و ١٥٠٠ جهاز اتصال يدوي و ١٠ حاويات مغلقة. والجهة المرسل إليها الشحنة هي القوات العسكرية لاتحاد المحاكم الإسلامية

التمركزة في راشيامبوني، وغوريل، ومقديشو وكيسمايو. وشملت الشحنة التي نقلت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر كميات غير معروفة من الأسلحة، وممثلين للقوات العسكرية لاتحاد المحاكم الإسلامية، بعد إكمال التدريب العسكري، كان يجري إعادتهم إلى الصومال من دولة كانت تقدم الدعم لاتحاد المحاكم الإسلامية.

٥٥ - وتعمل شركة سكاي جيت للطيران (أوغندا) المحدودة من مقرها في كمبالا. واتصل رئيس فريق الرصد هاتفياً برئيس الشركة الذي قدم المعلومات التالية: جرى تهريب طائرة البوينغ ٧٠٧ (المشار إليها أعلاه) من مصر، يوم ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وكانت، وقت رحلتها من مصوع، إريتريا إلى مقديشو، في يومي ٨ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تابعة لشركة يورو أوشيانك للنقل الجوي، وهي شركة مقرها في البحرين. واستخدمت تلك الشركة رقم تسجيل، وترخيص المشغل الجوي، وإشارة النداء دون إذن شركة سكاي جيت للطيران (أوغندا) المحدودة. وفضلاً عن ذلك، أبلغ رئيس شركة سكاي جيت للطيران (أوغندا) المحدودة فريق الرصد أن الشركة أرسلت رسائل إلى السلطات في مصر وإريتريا، وإثيوبيا، واليمن، والإمارات العربية المتحدة عند علمها بأن الطائرة كانت تنقل أسلحة من إريتريا إلى الصومال (المرفق التاسع).

إثيوبيا

٥٦ - استلم فريق الرصد معلومات تفيد بأن حكومة إثيوبيا قدمت أسلحة و/أو وحدات عسكرية للحكومة الاتحادية الانتقالية وللمعاشير الصومالية ولإدارة بونتلاندي في الصومال، حسب الوصف الوارد أدناه:

الدعم الإثيوبي للحكومة الاتحادية الانتقالية

٥٧ - في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في الساعة ٤/٠٠، غادرت أربع شاحنات محملة بعشرة أطنان متريّة من الذخيرة دولو، بإثيوبيا، في طريقها إلى بيدوا. وقيل إن الشاحنات مملوكة لرجل أعمال وإنه تم التعاقد عليها للقيام تحديداً بتسليم الشحنة إلى رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية السيد يوسف في بيدوا.

٥٨ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وقع السيد خليفة عيسى مودان، مالك ومتعهد شركة مودان للخطوط الجوية عقداً مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، ورئيس الوزراء علي محمد غيدي في فندق بنبروي، بمنح شركة مودان للخطوط الجوية حق نقل أسلحة وذخائر من إثيوبيا إلى بيدوا لصالح الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٥٩ - وفي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، نقلت طائرتان تابعتان لشركة مودان للخطوط الجوية قوات وأسلحة إثيوبية إلى بيدوا. ونقلت الطائرة القوات والأسلحة من منشأة عسكرية إثيوبية تقع في شرق إثيوبيا في غوداي. وكان الضابط العسكري الإثيوبي الأقدم، الجنرال غبرة، مسؤولاً عن العملية بالنيابة عن الحكومة واصطحب الطائرتين إلى بيدوا. وطلب رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية السيد يوسف القوات والأسلحة كرد على ما سمعه من أن الشيخ حسن ظاهر عويس قد عُين رئيساً لمجلس الشورى (لجنة استشارية) للمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية.

٦٠ - وفور وصول القوات الإثيوبية إلى بيدوا، توجهت على الفور إلى مجمع الرئيس يوسف. وتشكل القوات جزءاً من خطة ترمي إلى دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. وينتمي الجنود المكلفون بمسؤولية توفير الأمن لحل إقامة الرئيس يوسف إلى المنطقة الخامسة في إثيوبيا ويتسمون بملامح بدنية صومالية. وتشمل مسؤولياتهم الأخرى الحماية الشخصية للرئيس يوسف والمساعدة في مجمل الدفاع عن بيدوا والمناورات الهجومية ضد أي هجوم تقوم به الميليشيات ودعم ميليشيا السيد يوسف.

٦١ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أو حوالي ذلك التاريخ، عبرت، في أواخر الليل، قوات عسكرية إثيوبية، في قافلة يقدر أنها تتكون من ٩٣ مركبة، الحدود من دولو، بإثيوبيا، إلى منطقة جيدو بالصومال. وتم نشر القوات على عدة مواقع ضمن منطقة جيدو وباكول وب، وكذلك بجوار بيدوا. وكذلك فقد كانت هناك ضمن المركبات بالقافلة ٤٠ مركبة مصفحة أو عربات مسلحة تقنية، وقد تم تجهيز بعضها بقاذفات صواريخ متعددة. ولقد تم نشر المركبات المصفحة والعربات المسلحة التي تدعمها وحدات الحكومة الاتحادية الانتقالية، على موقع يبعد حوالي ٢٥ كيلو متراً شمالي بور هيبى (بور - إيلي).

٦٢ - وأبلغت بعض المصادر عن أن الوحدات الإثيوبية قد تبادلت إطلاق النار مع مركبتي استطلاع تابعتين للشيخ يوسف إندو هادي في بولافولاي، والواقعة شمال غرب باليدوغلي، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من رجال الميليشيا وأسر العريتين المسلحتين مع طاقمهما. ولقد شوهدت وحدات الاستطلاع الإثيوبية في معسكر كباهير السابق لتدريب قوات المغاوير الذي يبعد حوالي ١٠ كيلومترات شمال غرب باليدوغلي، وبجوار جوهر وباليدوغلي في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٦٣ - ولقد نشر اتحاد المحاكم الإسلامية كذلك بعض وحداته أثناء نفس الفترة الزمنية في منطقتي باليدوغلي ولييجو. وعلم فريق الرصد أنه قد تم وضع أكثر من ٢٠٠ عربة مسلحة في مواقع ترتبط بجميع الطرق المؤدية إلى مقديشو.

٦٤ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وصلت عدة مئات من القوات الإثيوبية المقاتلة إلى بيدوا من إثيوبيا.

٦٥ - ولقد أقام الجيش الإثيوبي عدة مواقع للتدريب في منطقة بيدوا الكبرى. بما فيها، ما يلي: (أ) لاياتان بيرو، وهو موقع لسجن سابق يقع على بعد حوالي ٦٠ كيلو مترا شمالي بيدوا، ويشترك في إدارته الإثيوبيون والحكومة الاتحادية الانتقالية كمعسكر تدريب ويستخدم كذلك كموقع لتخزين الأسلحة، و (ب) دينوناي، وهي قاعدة عسكرية سابقة تقع على بعد حوالي ٢٨ كيلومترا جنوب شرقي بيدوا، وهي معسكر تدريب، وتوجد بها ٣٠ عربة مسلحة تابعة للإثيوبيين، ولقد جهز عشر منها بمدافع مضادة للطائرات من طراز ZU23-4 أو ZP29، و (ج) مناس، وهي قاعدة عسكرية سابقة تقع على بعد حوالي ٣٠ كيلو مترا جنوب بيدوا وأكبر معسكر للتواجد الإثيوبي.

تجنيد إثيوبيا لأفراد ميليشيا جدد

٦٦ - أثناء تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦، في منطقة غيدو، بالصومال، شارك أفراد الجيش الإثيوبي بما فيهم ضابط للأمن والاستخبارات يدعى العقيد أتو أبرهه كيتشو مشاركة نشطة في تجنيد أفراد ميليشيا جدد من أجل الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويقوم العقيد في غيدوني، بمقاطعة دولو، بمنطقة غيدو في الصومال. ويقدم الإثيوبيون حوافر لشيخوخ العشاء في شكل مركبات وأموال لتشجيع عملية التجنيد، وفور تجنيد المجندين الجدد يتم إرسالهم إلى مناطق تدريب عسكرية بجوار دولو، وهي مدينة تقع على الحدود الإثيوبية الصومالية.

٦٧ - وفي أواسط تموز/يوليه ٢٠٠٦، كان هناك حوالي ٤٠٠ مجند صومالي جديد يتلقون تدريباً عسكرياً في مرفق دولو. وفي مرفق التدريب، يحصل المجندون الجدد على ما يلزم من بزات رسمية ومعدات قتالية لكل منهم. وفي أعقاب تدريب المجندين، تم تكليفهم بأنشطة دوريات في منطقة غيدو، مستخدمين في ذلك مركبات رباعية الدفع وتحت قيادة الجيش الإثيوبي.

الدعم الإثيوبي لبونتلاندي

٦٨ - في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ذهب وفد من بونتلاندي بقيادة وزير داخلية بونتلاندي محمد أحمد ورسامي "سيفتا باناناكا" إلى مدينة ودر، بالمنطقة الخامسة، في إثيوبيا، لعقد اجتماعات مع جنرال إثيوبي. وقدم الوفد الذي شمل قائد قوات دراويش بونتلاندي إحاطة للجنرال الإثيوبي بشأن التهديدات المتوقعة من القوات العسكرية الإسلامية أثناء زحفهم نحو بونتلاندي. ورد الجنرال بأن طلب شحنات أسلحة لتقدمها إلى قوات بونتلاندي، وهي تتكون من ٨٠٠ بندقية

هجومية من طراز AK-47 و ١٢٠ مدفع رشاش من طراز PKM ١٢٠ و ٢٤ صندوق ذخيرة وعدد غير معروف من الصناديق التي تحتوي على الألغام البرية والقنابل اليدوية.

٦٩ - وفي المنطقة الخامسة، بإثيوبيا، نقلت الأسلحة من شاحنتين عسكريتين إثيوبيتين إلى شاحنتين يملكهما وفد بونتلاندا. وعبرت الشاحنتان المنطقة الخامسة إلى الحدود مع الصومال حيث اصطحبهما ٨٠ شخصا مسلحا أثناء الرحلة البرية إلى جالكايو، بمنطقة مودوغ (وسط الصومال).

٧٠ - وقام فريق يتكون من ثلاثة ضباط عسكريين إثيوبيين كبار، تحت قيادة عقيد، باصطحاب وفد بونتلاندا إلى الصومال. وتمثلت مهمة الفريق في تقصي الحقائق المتصلة بالتهديدات التي تشكلها القوات العسكرية الإسلامية على بونتلاندا.

٧١ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وصلت طائرة تجارية محملة بشحنة أسلحة من إثيوبيا إلى جازو (عاصمة بونتلاندا). وتكونت الأسلحة، في جملة أسلحة أخرى، أساسا من أسلحة خفيفة مضادة للمدركات وذخيرة. وتقاسمت الحكومة الإثيوبية والرئيس يوسف (الحكومة الاتحادية الانتقالية) تكاليف نقل الطائرة.

٧٢ - وفي ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وصلت طائرة من إثيوبيا محملة بشحنة أسلحة إلى جالكايو وتكونت الشحنة من أسلحة خفيفة مضادة للمدركات وذخيرة لبنادق من طراز AK-47 ومدافع رشاشة من طراز PKM ومدافع من طراز RPG.

٧٣ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ أكد "رئيس" بونتلاندا محمود موسى هيرسي (أدي - موسى) أن القوات المسلحة الإثيوبية موجودة في جالكايو، وذكر كذلك أنهم سيدربون قوات ميليشيا بونتلاندا.

٧٤ - وعقد في وقت سابق الرئيس موسى، والمسؤولون الإثيوبيون وقيديد اجتماعا في جازو بونتلاندا، لمناقشة تفاصيل المساعدة الدفاعية المتبادلة من أجل وقف زحف اتحاد المحاكم الإسلامية على جالكايو وبونتلاندا. ووافقت إثيوبيا على توفير الأسلحة والذخيرة والبنات الرسمية والأدوية والأغذية والنقل والتدريب العسكري والقوات والقيادة والسيطرة والمساعدة في التخطيط.

٧٥ - وفي أعقاب الاجتماع الذي انعقد في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قدمت إثيوبيا الدعم التالي: التدريب لما مجموعه ١ ٥٠٠ فرد يمثلون خليطا من الميليشيات من بونتلاندا وكيديد، و ٣ ٠٠٠ جندي إثيوبي مقاتل مجهز تجهيزا تاما، وثمانى شاحنات نقل جنود و ١٢ عربة رباعية الدفع ومركبات من طراز لاندكروزر و ٤ شاحنات صهاريج والأسلحة التالية:

٤٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ١٥ صندوقاً من الذخيرة و ٦٠ مدفعاً من طراز RPG2 و RPG7 و ١٤٠ قطعة ذخيرة و ٩٠ مدفعاً رشاشاً من طراز PKM و ٢٠ صندوقاً من الذخيرة و ١٨٠ قطعة من ألغام برية - ٣٤٠ قطعة وألغام مضادة للأفراد.

٧٦ - وعلاوة على ذلك، ففي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أخبر "الرئيس" موسى رئيس فريق الرصد أثناء محادثة هاتفية أن هناك أفراداً من الجيش الإثيوبي في بونتلاندا. وذكر بالتحديد أن هناك أثناء المحادثة ٣٢ عسكرياً مستشاراً في جالكايو (في منطقة مودوغ)، ويوفرون التدريب لمليشيات الرئيس موسى. وأضاف أن التدريب الإثيوبي، الذي يقر بأنه سينتهي في خلال أسبوعين، يقدم إلى ميليشياته من أجل تعزيز قدراتهم على وقف تسلل المتمردين الإثيوبيين من الصومال إلى إثيوبيا.

٧٧ - وعلم فريق الرصد أن سلطات أرض الصومال قد أعربت عن شديد قلقها بشأن الدعم العسكري الإثيوبي لبونتلاندا، وأنها تخشى بأن بونتلاندا قد تستخدمه ضدها في خلافاتهم طويلة الأجل بشأن الحدود.

الدعم الإثيوبي للعشائر الصومالية

٧٨ - في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ عبرت وحدات عسكرية إثيوبية بقيادة الكابتن هاسي اليو الحدود الصومالية في مقاطعة بيليتويني، بمنطقة حيران. وعقد الإثيوبيون اجتماعات مع الشيوخ الصوماليين ومع رؤساء المليشيات التابعة لعشيري باديدي وأوجيجين من أجل جمع الاستخبارات بشأن أنشطة اتحاد المحاكم الإسلامية في منطقة حيران. وقام الجيش الإثيوبي بتوزيع شحنة أسلحة على العشيرتين تتكون من ١٠٠ لغم من الألغام البرية (المضادة للدبابات) و ٤٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47. وقبل عدن جمالي غراس، الذي يدعى عدن جيري، من عشيرة أوجيجين أسلحة باسم العشيرتين.

٧٩ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وصلت وحدات إثيوبية إلى جويل في منطقة حيران واجتمعت بالمشايخ المحليين والمسؤولين عن الأمن من أوجيجين ومن أحد بطون عشيرة غالجعل في هاوية. وناقشوا التعاون الأمني، وعلى وجه الخصوص رصد أنشطة اتحاد المحاكم الإسلامية وقدموا لهم أسلحة: ٢٠٠ قطعة من البنادق الهجومية من طراز AK-47.

٨٠ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، سُلمت ٦٠٧ قطع مختلفة من الأسلحة ومعدات الاتصالات (٤٠٠ قطعة من بنادق AK-47 و ٢٠٠ قطعة من المدافع الرشاشة من طراز PKM و ٧ قطع من مدافع RPG) التي وصلت من إثيوبيا إلى جالكايو عن طريق البر وتم توزيعها على النحو التالي: بطن عشيرة دارود/هارتي/ظوهول باهنتي - ٤٢٧ قطعة، وبطن

العشيرة هاوية/هابر غدير/سعد - مائة قطعة، وبطن عشيرة دارود/ليكساي - ٨٠ قطعة. ونقلت القطع المخصصة لبطن عشيرة ذولاهنتي على شاحنة إلى لاسانود في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٨١ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وصلت وحدات عسكرية إثيوبية مع السيد دونيالي من بطن عشيرة رير - دلال من ماريهان إلى مدينة بالانباي الواقعة على الحدود في منطقة قالغادود. وقابلوا عددا مختارا قليلا من الأفراد ثم سلموا الأسلحة التالية إلى ماريهان من أجل إنشاء قوات أمن والتعاون معها: ٥ مدافع رشاشة من طراز PKM، و ٥ مدافع RPG و ٢٣٠ قطعة من البنادق الهجومية من طراز AK-47، و ١٠٠٠ قنبلة يدوية.

الدعم الإثيوبي لأمرء الحرب الصوماليين - من الأعضاء السابقين في تحالف المعارضة

٨٢ - في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ أرسل الجيش الإثيوبي شحنة كبيرة من الذخيرة، بما فيها ذخيرة أسلحة صغيرة، إلى أمير حرب جوهر الصادق السيد محمد ظهير، عن طريق حاكم منطقة حيران ريجين عندئذ، السيد يوسف دباغيد، ونُقلت الشحنة في خمس شاحنات وتم توزيع جزء منها فور استلام السيد محمد ظهير لها، على بعض الأعضاء السابقين في تحالف المعارضة والتحالف المضاد لمكافحة الإرهاب في مقديشو.

٨٣ - وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ أرسل الإثيوبيون جزء من شحنة الذخيرة إلى السيد محمد ظهير ثم أحييت عن طريق يوسف دباغيد. وقد تم شراء هذه الذخيرة بتمويل من اتحاد المحاكم الإسلامية من خلال معلم فرح وجود باي، وهما من رجال أمير الحرب السابق موسى سعودي في بلعاد. ولقد دفعت للرجلين أموال لقاء خدماتهما المقدمة لاتحاد المحاكم الإسلامية، بمبلغ ٢٠.٠٠٠ دولار للسيد فرح و ٤٠.٠٠٠ دولار للسيد كود باي.

٨٤ - ولقد نقلت شحنة الذخيرة على خمس شاحنات ووزعت على الأعضاء السابقين في تحالف المعارضة/تحالف مكافحة الإرهاب بما فيهم محمد ظهير. وأقنع معلم فرح وجود باي أمر ميليشيا ظهير ببيعها ١٢ طنا متريا من ذخيرة الأسلحة الخفيفة. ثم اختفى أمر ميليشيا ظهير بعد ذلك وانضم إلى الجانب الآخر.

٨٥ - وابتداء من تموز/يوليه ٢٠٠٦ تقريبا وحتى أواسط تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (وقت إكمال صياغة التقرير الحالي)، قدمت الحكومة الإثيوبية لعدد معين من أمرء الحرب الصوماليين السابقين وأعضاء تحالف المعارضة القائم في مقديشو، المساعدة العسكرية التالية:

(أ) محمد ظهير، الحاكم السابق لشبيلي الوسطى، وعاصمتها جوهر، تلقى كمية من البنادق الهجومية من طراز AK-47 وذخيرة و ٨ مركبات رباعية الدفع لاستخدامها كمركبات محورة؛

(ب) محمد قنياري سافه، أمير حرب ووزير سابق في الحكومة الاتحادية الانتقالية، استلم ٩٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٢٠ صندوقاً من الذخيرة، و ٣٠ مدفعاً رشاشاً من طراز PKM و ٣٥ صندوقاً من الذخيرة و ٨٠ مدفعاً من طراز RPG - ما مجموعه ١٤٠ وحدة من الذخيرة لمدافع من طراز RPG2 و RPG7 و ٨٠ قنبلة من القنابل التي تطلق بواسطة البنادق -، و ٢٠٠ لغم بري؛

(ج) وأجرى عبدي قيديد، وهو أمير حرب سابق وقائد شرطة مقديشو، مباحثات مع الجيش الإثيوبي في جوداي (المنطقة الخامسة)، في إثيوبيا، وتسلم بعد المفاوضات أسلحة وبزات عسكرية وشاحنات وقوات إثيوبية لاصطحابه بطريق العودة إلى منطقة جالكايو، في منطقة مودوغ، في وسط الصومال. وتكونت البنود المحددة من بنادق هجومية من طراز AK 47 ومسدسات ومدافع رشاشة من طراز PKM ومدفع من طراز RPG2 و RPG7 وذخيرة متنوعة وقنابل يدوية وخيام عسكرية ومعدات اتصالات لاسلكية. ونقلت هذه البنود في شاحنتين، بينما تم استخدام خمس شاحنات لنقل القوات الإثيوبية.

٨٦ - وبعث فريق الرصد رسالة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى حكومة إثيوبيا ورسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إلى شركة مودان للخطوط الجوية لإخطارهما بالمعلومات المذكورة أعلاه وطلب ردهما عليها. واستلم فريق الرصد رداً من حكومة إثيوبيا (المرفق العاشر)، مؤرخاً ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وأشارت الحكومة الإثيوبية، بالفعل، إلى أن المزاعم الواردة في رسالة فريق الرصد "لا أساس لها" وأن الرسالة تتضمن معلومات خاطئة بشكل واضح. ومع ذلك، فقد أقرت حكومة إثيوبيا في رسالتها بأن "مجلس الشورى للمحاكم الإسلامية يواصل استيراد جميع أنواع الأسلحة المتقدمة من خارج المنطقة وأنه يحصل على مقاتلين بأعداد كبيرة من مناطق قريبة من منطقتنا". وينبغي الإشارة إلى أن المعلومات الأخيرة تتماشى بشكل أساسي مع المعلومات الواردة في التقرير الحالي لفريق الرصد. ولم يتلق فريق الرصد رداً من شركة مودان للخطوط الجوية قبل تقديم هذا التقرير.

إيران

٨٧ - استلم فريق الرصد معلومات تفيد بأن حكومة جمهورية إيران الإسلامية قد قدمت على الأقل ثلاث شحنات منفصلة من الأسلحة والذخيرة، والإمدادات الطبية وخدمات ثلاثة أطباء للمحاكم الإسلامية، على النحو التالي.

٨٨ - استلم فريق الرصد معلومات تفيد بأنه في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وصلت طائرة محملة بشحنة أسلحة من جمهورية إيران الإسلامية إلى مطار باليدوغلي واستقبلها رئيس شؤون الأمن بالمحاكم الإسلامية، الشيخ يوسف محمد سياد "اندوهادي" ورئيس محكمة دينلي الإسلامية، الشيخ حسين جانكوه. وتكونت شحنة الأسلحة مما يلي: ١٠٠٠ قطعة من المدافع الرشاشة من طراز PKM وقاذفات القنابل من طراز M-79 و ٤٥ قطعة من قاذفات صواريخ أرض - جو تطلق من الأكتاف، وكمية غير معروفة من الألغام و ٢٠٠ صندوق ذخيرة للمدافع الرشاشة PKM وبزات عسكرية؛ وعلب مياه؛ وصناديق إسعافات أولية - ٢٥٠٠ وحدة، و ٦٠٠ صندوق من الأغذية المعلبة. وكان هناك على متن الطائرة ثلاثة أطباء إيرانيين لتوفير التدريب على الإسعافات الأولية وغيرها من خدمات الدعم الطبي في حالات الطوارئ لاتحاد المحاكم الإسلامية. وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أرسل فريق الرصد رسالة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية يخبرها بالمعلومات المذكورة أعلاه ويطلب ردها على ذلك. وأبلغت حكومة جمهورية إيران الإسلامية، في ردها، المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، فريق الرصد أنها "وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها من السلطات المعنية بجمهورية إيران الإسلامية، لم يحدث أي نقل أو شحن لأي نوع من الأسلحة أو المعدات العسكرية من جمهورية إيران الإسلامية إلى الصومال". ثم أبلغت حكومة جمهورية إيران الإسلامية فريق الرصد بأنه لم تقلع أي رحلات جوية من جمهورية إيران الإسلامية إلى الصومال في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ولذلك فإن المزاعم المثارة ضد إيران في الرسالة المذكورة أعلاه مرفوضة رفضاً باتاً (المرفق الحادي عشر).

٨٩ - وحتى وقت كتابة التقرير الحالي، هناك شخصان إيرانيان في طوسامايب يعملان بشأن مسائل مرتبطة باليورانيوم مقابل أسلحة لاتحاد المحاكم الإسلامية.

٩٠ - وفي أعقاب الترتيبات التي قام بها حزب الله باسم اتحاد المحاكم الإسلامية مقابل مشاركة القوة العسكرية لاتحاد المحاكم الإسلامية في لبنان، وصلت، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، طائرة من جمهورية إيران الإسلامية إلى مطار باليدوغلي محملة بشحنة صغيرة من الأسلحة ونقلت أيضاً حوالي ٤٠ جريحاً من القوة العسكرية التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية الذين قاتلوا إلى جانب حزب الله. (انظر الفرع المتعلق بحزب الله أدناه).

٩١ - وفي الساعات الأولى من صباح يوم ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وصل مركب شراعي محمل بسلع غذائية وأسلحة موجهة لاتحاد المحاكم الإسلامية إلى مرفأ العدي، بمقديشو. وقبل وصول المركب إلى مقديشو، فقد كان قد غادر ساحل جمهورية إيران الإسلامية إلى الإمارات العربية المتحدة حيث تم تحميله بالسلع الغذائية.

٩٢ - ولقد جاءت الأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية وتضمنت ٨٠ قاذفة صواريخ وقاذفات أرض - جو محمولة على الأكتاف. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ١٢٠ صندوقاً محتوماً وغير معروف المحتوى، غير أن العبارات المكتوبة على الصناديق أشارت إلى أن المحتويات تتضمن بضائع طبية.

٩٣ - وقيل إن قبطان القارب هو من سنغافورة، وأن مساعده من بنغلاديش. وذكّر أنه كان على متن المركب الشراعي مهندسان اكتفى في تعريفهما بأههما من آسيا، ورجلا أعمال صوماليان من الإمارات العربية المتحدة، وهما مسؤولان عن تنسيق شحنات الأسلحة والمواد الغذائية.

٩٤ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بعث فريق الرصد كذلك برسالة عامة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية لإبلاغها بالمعلومات المذكورة أعلاه وطلب ردها على ذلك. ولم يستلم فريق الرصد رداً على هذه الرسالة حتى وقت تقديم هذا التقرير.

حزب الله (لبنان)

٩٥ - استلم فريق الرصد معلومات تفيد بأن حركة حزب الله (العامل في لبنان) قد قدمت تدريباً عسكرياً لاتحاد المحاكم الإسلامية وأجرت ترتيبات مع دول أخرى باسم الاتحاد لكي يحصل الاتحاد على أسلحة، على النحو التالي.

٩٦ - أثناء منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٦، أرسل اتحاد المحاكم الإسلامية حوالي ٧٢٠ شخصاً كقوة عسكرية إلى لبنان للمحاربة إلى جانب حزب الله ضد الجيش الإسرائيلي. ولقد قام عدنان هاشي فرح آيرو، زعيم حزب الشباب (حركة شباب)، من اتحاد المحاكم الإسلامية، شخصياً باختيار القوة الصومالية. وكان أحد معايير عملية الاختيار، هو الخبرة القتالية للأفراد التي قد تشمل الخبرة في أفغانستان.

٩٧ - ولم يعد في البداية إلا حوالي ٨٠ عضواً من القوة إلى مقديشو بعد توقف القتال. وبعض المقاتلين العائدين أصيبوا بجراح وأرسلوا إلى مستشفى خاص في عبد العزيز، وهي منطقة في شمال مقديشو. ويدير اتحاد المحاكم الإسلامية هذا المستشفى ويحافظ على أمنه. وتأتي بعض الأموال المستخدمة في شراء الأدوية للجرحى من رجل أعمال يستخدم اسم عبدي كريم. ولقد تبرع عدد من البلدان المؤيدة بأموال لاتحاد المحاكم الإسلامية، وصل مجموعها إلى حوالي ٣٩٠.٠٠٠ دولار.

٩٨ - وظل عدد من المقاتلين في لبنان كذلك من أجل الحصول على تدريب عسكري متقدم يجريه لهم حزب الله. وكذلك، فقد عاد في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، حوالي ٢٥ صومالياً إلى الصومال يرافقهم خمسة أعضاء من حزب الله.

٩٩ - وأثناء عملية تجنيد واختيار القوة الصومالية، تم عرض الحوافز المالية والترتيبات المالية التالية للمقاتلين ولأسرهم: (أ) ٢٠٠٠ دولار بالسنة لأسرة كل مقاتل لاستخدامها أثناء غيابهم في لبنان، و (ب) في حالة مقتل أحد المقاتلين، يُقدم لأسرة المقاتل مبلغ يتراوح من ٢٥٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ دولار، و (ج) فور عودة المقاتل إلى الصومال من القتال في لبنان، فإنه يحصل على "أموال مخصصة للأبطال" بقيمة ١٠٠ دولار شهريا (لفترة زمنية غير محددة).

١٠٠ - وفي مقابل مساهمة القوة العسكرية الصومالية، رتب حزب الله دعما إضافيا لتقديمه لاتحاد المحاكم الإسلامية من حكومتى جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، وتم تقديمه فيما بعد (انظر الفرع المتعلق بجمهورية إيران الإسلامية والفرع المتعلق بالجمهورية العربية السورية أدناه).

١٠١ - وبعث فريق الرصد برسالة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى حكومة لبنان لإخطارها بالمعلومات المذكورة أعلاه وطلب ردها على ذلك. ولم يتلق فريق الرصد أي رد قبل تقديم هذا التقرير.

الجمهورية العربية الليبية

١٠٢ - أرسلت حكومة الجماهيرية العربية الليبية طائرتين عسكريتين إلى الصومال، وقدمت التدريب والأموال، وقدمت على الأقل شحنة واحدة من الأسلحة لدعم اتحاد المحاكم الإسلامية، على النحو التالي.

١٠٣ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد أن طائرة من طراز IL-76 تستخدم إشارة النداء LAAF (القوات الجوية العربية الليبية) رقم ٩٣٠ وتقوم بتشغيلها الحكومة الليبية، هبطت يوم ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في مقديشو. وتلقى فريق الرصد أيضا معلومات تفيد أن طائرة أخرى من طراز IL-76 تشغلها الحكومة الليبية هبطت يوم ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في مطار باليدوغلي.

١٠٤ - ووجه فريق الرصد رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى حكومة الجماهيرية العربية الليبية يخبرها بالمعلومات سالفة الذكر ويلتمس منها ردها على ذلك. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ أبلغت حكومة الجماهيرية العربية الليبية فريق الرصد بردها على النحو التالي: "الطائرتان الليبيتان هما طائرتان تتبعان القوات الجوية ومن المعتاد أنهما يستخدمان للشحن الجوي. وقامت الطائرتان برحلتين إلى الصومال، إحداهما في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ والأخرى في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وكان الغرض من الرحلتين إعادة أجانب غير شرعيين إلى وطنهم بعد أن تسللوا إلى البلد" (المرفق الثالث).

١٠٥ - ويود فريق الرصد أن يذكر أنه لم يتلق من حكومة الجماهيرية العربية الليبية الوثائق المطلوبة فيما يتعلق بالرحلتين مثل قوائم البضائع وفواتير الشحن الجوي وخطط الطيران وأسماء طاقم كل طائرة.

١٠٦ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وصل وفد يضم ضباطا عسكريين لبيين إلى مطار باليدوغلي، وفي ٢٦ تموز/يوليه شارك الوفد في اجتماع عُقد في مقديشو مع مسؤولين من اتحاد المحاكم الإسلامية وقام بزيارة ضباط عسكريين كبار مصريين وإثيوبيين في منزل رئيس الشؤون المالية في اتحاد المحاكم الإسلامية، عبد القادر أبوكار عمر عدني. وأسفر الاجتماع عن اتخاذ القرارات التالية: توفير التدريب العسكري لحوالي ٣ ٨٠٠ مقاتل في ثكنات حلويبي العسكرية الواقعة قرب مدينة بلعاد، شمال مقديشو؛ وسوف تقدم مصر وإريتريا المدربين، أما تحديث المرافق وتكاليف التدريب والحوافز فتدفعه حكومة ليبيا، وكان من المقرر في اليوم التالي للاجتماع أن يقوم ضباط عسكريون لبييون وإريتريون ومصريون، بدعم من شيخ يوسف اندوهادي وعدن هاشي "أيرو" وعبد الله علي نور ومختار روبرو "أبو منصور" بتقييم الحالة واحتياجات موقع التدريب المقترح.

١٠٧ - وفي وقت لاحق بعد الاجتماع، قدمت الجماهيرية العربية الليبية مليون دولار لتستخدم في تنظيم التدريب مستقبلا ولدفع المرتبات، حيث تتراوح المرتبات ما بين ٧٥ دولارا و ٤٥٠ دولارا، متوقفا ذلك على رتبة الشخص.

١٠٨ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، افتتح اتحاد المحاكم الإسلامية معسكر التدريب العسكري في هيلوين، ورحب باستقبال أول وحدة عسكرية تضم نحو ٦٠٠ مجند يتوقع أن يتلقوا تدريبا عسكريا وفكريا مكثفا.

١٠٩ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، رست في الساعات الأولى من الصباح في ميناء المعن (منطقة مقديشو) سفينة من الجماهيرية العربية الليبية محملة بالأسلحة والأغذية لتقدمها إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. وسلمت حمولة السفينة إلى المسؤولين التالية أسماءهم من لجنة الأمن التابعة للمجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية: عبد الله معالين غاب "أبو عتيبه" وعدن حاشي "أيرو"، وشيخ مختار روبرو "أبو منصور" وشيخ حسن مختار (مجموعة راشيامبوني). وكانت قائمة موجودات الشحنة كما يلي: ١٢ مدفعا رشاشا ثقيلًا من طراز DSHK؛ ٢٤ قاذفة قنابل صاروخية من طراز آر بي جي (RPG)؛ ٧٠ مدفعا كلاشنكوف PKM؛ ٣٥٠ قاذفة قنابل يدوية للبنادق الهجومية من طراز AK-47؛ وكمية غير معروفة من الذخائر المتعلقة بالبنادق الهجومية؛ ومدافع كلاشنكوف وقاذفات القنابل الصاروخية من طراز RPG 2 و RPG 7، و ٢٠٠٠ إطار لقطع غيار من مختلف الأنواع من أجل المركبات المحورة؛ ٨٠ مولدا كهربائيا؛ زيت نباتي، وسكر ودقيق قمح وتمر.

١١٠ - ووجه فريق الرصد رسالة في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى حكومة الجماهيرية العربية الليبية يخطر فيها بالمعلومات سالفه الذكر ويلتمس ردها على ذلك. ولم يتلق فريق الرصد رداً حتى وقت تقديم هذا التقرير.

١١١ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، نقل ١٠٠ مقاتل من اتحاد المحاكم الإسلامية بالطائرة إلى الجماهيرية العربية الليبية لتلقي تدريب عسكري متقدم في مجال تكتيك الوحدات الصغيرة واستخدام أسلحة خاصة.

١١٢ - وقد وجّه فريق الرصد رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى حكومة الجماهيرية العربية الليبية يخطر بها بالمعلومات سالفه الذكر ويلتمس ردها. ولم يتلق فريق الرصد رداً حتى وقت تقديم التقرير الحالي.

المملكة العربية السعودية

١١٣ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد أن حكومة المملكة العربية السعودية قدمت دعماً لوجستياً في شكل مواد غذائية وأدوية يقصد بها تحديداً أن تستخدمها القوات العسكرية التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال، على النحو التالي.

١١٤ - في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، غادرت جزان في المملكة العربية السعودية طائرة من طراز C-130 مستخدمة إشارة النداء SVA6708 أثناء الطيران، قاصدة مطار باليدوغلي. وتعتبر باليدوغلي نقطة دخول هامة للأسلحة المقدمة إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. وبغية الحصول على تفاصيل بشأن الشحنة الخاصة بهذه الرحلة بالذات، وجّه فريق الرصد رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى حكومة المملكة العربية السعودية يخطر فيها بالمعلومات سالفه الذكر ويلتمس ردها. وفي الرد الذي بعثت به حكومة المملكة العربية السعودية، المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أوضحت أن الرحلة الجوية التي حدثت كانت لأسباب "طبية" (المرفق الثالث).

١١٥ - ويود فريق الرصد أن يذكر أنه لم يتلق من حكومة المملكة العربية السعودية الوثائق المطلوبة فيما يتعلق بالرحلة الجوية مثل قوائم البضائع وفاتورة النقل الجوي وخطط الطيران وأسماء طاقم الطائرة.

١١٦ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وصلت إلى ميناء المعن والواقع شمال مقديشو، سفينة بحرية قادمة من المملكة العربية السعودية وتحمل بضائع تتكون من مواد غذائية وأدوية لتقدمها إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. وأفادت الأنباء أن البضائع كانت مقدمة من حكومة المملكة العربية السعودية.

١١٧ - وفي أعقاب نزاع بين أبو كار عمر عدني وشيخ يوسف اندوهاي حول تسديد رسوم رسو السفينة في الميناء، انتقلت السفينة إلى ميناء مقديشو، حيث جرى تفريغ حمولتها، وتم تسليم البضائع إلى اتحاد المحاكم الإسلامية.

١١٨ - وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ غادرت مقديشو سبع شاحنات تحمل إمدادات لوجستية، ومن بينها أغذية وذخائر متجهة إلى اتحاد المحاكم الإسلامية الذي يوجد مكانه في المناطق الوسطى من الصومال. وكان يرافق قافلة الشاحنات ٣٢٠ مقاتلاً من اتحاد المحاكم الإسلامية، أرسلوا لتعزيز المقاتلين في المناطق الوسطى. وكان شيخ عبد الله ياري مسؤولاً عن القافلة والمقاتلين.

١١٩ - وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وجّه فريق الرصد ما مجموعه ثلاث رسائل إلى حكومة المملكة العربية السعودية يطلب فيها تفاصيل عن المعلومات سالفة الذكر. وتسلم فريق الرصد رسالة من بعثة المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة تؤكد فيها تلقيها الرسالة المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بيد أن الفريق لم يتلق رداً موضوعياً حتى وقت تقديم التقرير الحالي.

الصومال

الحكومة الاتحادية الانتقالية

١٢٠ - في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ تلقى فريق الرصد نسخة من رسالة بالبريد الإلكتروني أعدها نائب الممثل الدائم لجمهورية الصومال (الحكومة الاتحادية الانتقالية) لدى الأمم المتحدة، نيويورك، تشير فيها إلى حدوث تطورات جديدة في الصومال. وتضمنت الرسالة مراجع ذكرها نائب الممثل الدائم تشير إلى تقارير موثوقة تلقتها الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن وصول قوات أجنبية، وأموال وأسلحة إلى مقديشو، فضلاً عن تقارير تتعلق بالإعداد لشن هجوم يقوم به اتحاد المحاكم الإسلامية. ورداً على الرسالة الإلكترونية، وجّه فريق الرصد رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى حكومة الصومال يطلب فيها تفاصيل عن المعلومات سالفة الذكر. وحتى وقت تقديم التقرير الحالي، ما زال فريق الرصد لم يتسلم أي رد.

١٢١ - زيادة على ذلك، حاولت الأمانة العامة للأمم المتحدة عدة مرات، بناء على طلب فريق الرصد، أن تنظم اجتماعاً بين البعثة الصومالية لدى الأمم المتحدة وفريق الرصد في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عند وجود الفريق في نيويورك لتقديم إحاطته في منتصف المدة. ولم تردّ البعثة الصومالية على الطلبات المتكررة لعقد اجتماعات.

١٢٢ - وأخيراً، وجّه فريق الرصد، في إطار الإجراءات القانونية الصحيحة، رسالة تفصيلية، مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إلى حكومة الصومال يخطر بها بالمعلومات التي تحصل عليها فريق الرصد بشأن تورطها في انتهاكات حظر توريد الأسلحة. وحتى وقت تقديم التقرير الحالي، لم يتلق فريق الرصد أي رد.

مجلس المحاكم الإسلامية في الصومال

١٢٣ - أجرى رئيس فريق الرصد عدة مناقشات بالهاتف مع شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس المجلس التنفيذي لمجلس المحاكم الإسلامية الصومالية بشأن تورط المجلس في الانتهاكات الخاصة بحظر توريد الأسلحة.

١٢٤ - وفي إطار الإجراءات القانونية الصحيحة، وجّه فريق الرصد أيضاً رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى مجلس المحاكم الإسلامية في الصومال، موجهة إلى شيخ شريف شيخ أحمد، مؤكداً فيها على الجوانب الموضوعية لمخالفاته الهاتفية السابقة مع رئيس فريق الرصد ويلتمس فيها رداً كتابياً. وتلقى فريق الرصد رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، من شيخ شريف شيخ أحمد (المرفق الرابع عشر). وفي تلك الرسالة، رفض مجلس المحاكم الإسلامية في الصومال ادعاءات فريق الرصد باعتبارها "لا أساس لها" ونفى نفيًا "قاطعاً" حدوث انتهاكات لحظر توريد الأسلحة. بيد أنه ادّعى من ناحية أخرى أن "إثيوبيا هي البلد الأساسي الذي دأب بشكل منتظم على حرق حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على الصومال... فإثيوبيا ما فتئت تمدّ الحكومة الاتحادية الانتقالية في بيدوا علناً بكميات ضخمة من الأسلحة المتطورة....".

الجمهورية العربية السورية

١٢٥ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد أن حكومة الجمهورية العربية السورية قدمت أسلحة وذخائر والتدريب لدعم اتحاد المحاكم الإسلامية، حسب المبين أدناه.

١٢٦ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، نُقل ٢٠٠ مقاتل من اتحاد المحاكم الإسلامية على متن طائرة إلى الجمهورية العربية السورية لتلقي التدريب العسكري على حرب العصابات.

١٢٧ - وزيادة على الترتيبات التي اتخذها حزب الله بالنيابة عن اتحاد المحاكم الإسلامية ومقابل مشاركة القوة العسكرية التابعة للاتحاد المذكور في لبنان (انظر الفرع المتعلق بحزب الله أعلاه)، حدث في الفترة ما بين ٢٧ آب/أغسطس و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تقريباً، أن وصلت طائرة قادمة من الجمهورية العربية السورية عبر إريتريا إلى مطار عيسالي، مقديشو، تحمل شحنة من الأسلحة من أجل اتحاد المحاكم الإسلامية. وكانت الشحنة تتكون من

كمية كبيرة من المسدسات وبنادق هجومية من طراز AK-47، وقنابل صاروخية من طراز RPG 2 و 7 ومدافع رشاشة من طراز PKM وثلاثة قذائف سطح - جو ومجموعة متنوعة من الذخيرة.

١٢٨ - ووجه فريق الرصد رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى حكومة الجمهورية العربية السورية يخطر فيها بالمعلومات سألقة الذكر ويلتمس ردها. وفي رد حكومة الجمهورية العربية السورية (المرفق الخامس عشر) المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أنكرت حكومة الجمهورية العربية السورية بشكل نافذ ضلوعها في المسألة المبينة آنفا.

أوغندا

١٢٩ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد أن حكومة أوغندا قدمت أسلحة وذخيرة وأفراد عسكريين لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، على النحو التالي:

١٣٠ - في صباح يوم ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، عقد يوسف رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية وجيدي، رئيس الوزراء، واللواء ناجي، رئيس الأركان وآخرون اجتماعاً مغلقاً لإنهاء الأعمال التحضيرية اللازمة لوصول الأوغنديين في بيدوا. وعقب الاجتماع، هبطت في بيدوا ثلاث طائرات كانت تنقل وحدة من الأفراد العسكريين الأوغنديين، قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ومسؤولين آخرين من حكومة أوغندا. وكان الأفراد العسكريون مسلحين ويحملون معهم مجموعة متنوعة من المواد العسكرية من بينها كمية من الذخيرة والخيما ومعدات الاتصال، ورافعة شوكية ومعدات لوازم التسييج. وأحضر هؤلاء معهم أيضاً مواشير لعدد ٨٠ مدفعا مضادا للطائرات. أما الأجزاء الباقية من الأسلحة فكان يتعين نقلها جواً من أوغندا إلى إثيوبيا وبعد ذلك نقلها بالشاحنات إلى بيدوا.

١٣١ - ووجه فريق الرصد رسالة مؤرخة ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى حكومة أوغندا يخطر فيها بالمعلومات سألقة الذكر ويلتمس ردها. ولم يتلق فريق الرصد رداً حتى وقت تقديم التقرير الحالي.

اليمن

١٣٢ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد أنه في الفترة من ٩ حزيران/يونيه إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على وجه التقريب، أرسلت ٢٠ شحنة من الأسلحة من أراضي اليمن إلى الصومال، انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة، وبياتها كالتالي: ١٤ شحنة من حكومة اليمن - منها ١٣ شحنة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وشحنة واحدة إلى إدارة بونتلاندا؛ و ٦ شحنات واردة من شبكات الاتجار - أرسلت ٥ منها إلى اتحاد المحاكم الإسلامية وشحنة واحدة إلى إدارة بونتلاندا. وترد فيما يلي تفاصيل شحنات الأسلحة.

دعم حكومة اليمن للحكومة الاتحادية الانتقالية

١٣٣ - في الفترة ما بين ٩ حزيران/يونيه و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قامت شركة مودان للخطوط الجوية بنقل ما مجموعه ١٢ شحنة أسلحة من بوساسو (بونتلاندا) إلى يوسف رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية في بيدوا. وكان مصدر شحنات الأسلحة من اليمن وأرسلت بطريق الجو إلى بوساسو على متن طائرة عسكرية تابعة لحكومة اليمن.

١٣٤ - وقد سلمت الشحنات الاثنتا عشرة إلى بيدوا، على النحو التالي: في يومي ٩ و ١٦ حزيران/يونيه - شحنة كل يوم؛ وفي الأيام ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ٢٤ حزيران/يونيه سلمت شحنتان كل يوم. وكانت الشحنات تتكون على اختلاف محتوياتها من كميات كبيرة من الذخيرة اللازمة للبندقية الهجومية من طراز AK-47 وقاذفات القنابل الصاروخية من طراز RPG والمدفع الرشاش من طراز PKM، وقاذفات القنابل من طراز M-79 والمدفع المحمول على عربة الجيب؛ وأعداد كبيرة من الأسلحة من بينها بند أو أكثر مما يلي: مدافع رشاشة ثقيلة من طراز ZPU، ومدافع مضادة للطائرات من طرازي ZP-39 و ZU-23، والبنادق عديمة الارتداد من طراز M-40 (المضادة للدبابات)، وقاذفات للقنابل من طراز M-79، ومدافع رشاشة ثقيلة من طراز SG-43، وقاذفات القنابل الصاروخية من طراز RPG-2 ومن طراز RPG-7 وبنادق هجومية من طراز AK-47، ومدافع رشاشة من طراز PKM ومسدسات.

١٣٥ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وصلت إلى ميناء بوساسو أربعة مراكب شرعية تحمل أسلحة وبنات عسكرية قاصدة تسليمها إلى يوسف رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد تقاسم تكاليف نقل الشحنات كل من الرئيس عبد الله يوسف وحكومة اليمن. وأرسل الرئيس عبد الله يوسف بعد ذلك مبعوثا لتسلم البضائع نيابة عنه بسبب الوضع السياسي والأمني المتدهور في بيدوا. وكانت الشحنة تتكون مما يلي: مدافع رشاشة من طراز PKM-٢٥٠ وحدة وفي كل مركب شرعي "داو" وكان الإجمالي في المراكب الأربعة ١٠٠٠ وحدة؛ ذخيرة خاصة بقاذفات القنابل الصاروخية من طراز RPG-٢٠٠ وحدة لكل مركب شرعي والإجمالي ٨٠٠ وحدة؛ وبنات عسكرية بلغ مجموعها ٣٥٠٠ وحدة.

دعم حكومة اليمن المقدم إلى إدارة بونتلاندا

١٣٦ - وصلت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ميناء بوساسو، أربعة مراكب شرعية محملة بالأسلحة من أجل تسليمها إلى سلطات بونتلاندا. وقد تقاسم تكاليف النقل كل من رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية يوسف وحكومة اليمن. وكانت الأسلحة تتكون من مدافع رشاشة من طراز PKM، وبنادق هجومية من طراز AK-47، وقاذفات قنابل صاروخية من طراز RPG ومجموعة متنوعة من الذخيرة.

١٣٧ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ الرئيس موسى رئيس فريق الرصد خلال مكالمة هاتفية أن بونتلاندا لم تتلق من اليمن دعماً عسكرياً (أثناء الولاية الحالية).

الشبكات اليمنية للتجارة بالأسلحة

١٣٨ - ما زالت الشبكات اليمنية للتجارة بالأسلحة تعمل بنشاط وما فتئت ترسل بصفة منتظمة شحنات كبيرة من الأسلحة إلى الصومال. وفي وقت مبكر من فترة الولاية عندما كان اتحاد المحاكم الإسلامية يقاتل ضد تحالف المعارضة - المعروف أيضاً على نطاق شائع بتحالف مناهضة الإرهاب في مقديشو، كانت شبكات الاتجار تشحن الأسلحة إلى كلا الجانبين. وبالنسبة لتحالف مناهضة الإرهاب، كان التجار يرسلون الأسلحة إلى سوق بكارا للأسلحة، ومنها كان التحالف يقوم بشراء كميات كبيرة وبانتظام. ومن الناحية الأخرى، كان التجار يشحنون الأسلحة مباشرة إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. وعقب هزيمة تحالف مناهضة الإرهاب، بدأت الشبكات تشحن الأسلحة بشكل حصري ومباشر تقريباً إلى اتحاد المحاكم الإسلامية، متجنبين سوق بكارا للأسلحة. وفي مرحلة لاحقة، قام تجار الأسلحة بإرسال أسلحة أيضاً إلى إدارة بونتلاندا. وفيما يلي أمثلة لشحنات الأسلحة المباشرة إلى اتحاد المحاكم الإسلامية وإدارة بونتلاندا.

شحنات الأسلحة إلى اتحاد المحاكم الإسلامية

١٣٩ - في يومي ١٠ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وصلت شحنتا أسلحة قام بنقلهما مركب شراعي "الداو"، حيث وصلت الأولى إلى ميناء المعن ووصلت الثاني إلى ميناء هراردهيري. وقد تسلم شحنة ١٠ حزير/يونيه رجل المال والأعمال الصومالي، أبو بكر عمر عدني في ميناء المعن؛ وتسلم شحنة ١٣ حزيران/يونيه شيخ حسن ظاهر عويس في هراردهيري. وكان مصدر شحنتي الأسلحة كليهما الشبكات اليمنية للتجارة بالأسلحة. وكانت هذه الشحنات المختلطة تتكون من بنادق هجومية من طراز AK-47-٣١٤ وحدة؛ ومدافع رشاشة من طراز PKM-٣٥ وحدة؛ ومدافع مضادة للطائرات من طراز DSHK-٧ وحدات؛ ومدافع مضادة للطائرات من طراز ZU-23-٥ وحدات، وذخيرة لتلك الأسلحة. وكان ضمن الشحنات وقود وأدوية. وكانت الأسلحة والأصناف الأخرى من أجل اتحاد المحاكم الإسلامية في مقديشو ومن أجل توزيعها على حصون أخرى تابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية في المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال.

١٤٠ - وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وصل إلى ميناء المعن مركب شراعي قادماً من اليمن، مستخدماً اسم الصوفا برقم تسجيل XL2X60، وحاملاً شحنة أسلحة. وكانت

الشحنة تتألف مما يلي: سلاح خفيف مضاد للمدرعات ٢٤ وحدة؛ بنادق هجومية من طراز AK-47-٢٥٠ وحدة؛ قاذفات قنابل صاروخية (RPG)-٤٠ وحدة؛ وذخيرة لقاذفات القنابل الصاروخية - ١٥٠٠ طلقة. وكان في استقبال الشحنة ممثلان عن أبو بكر عمر عدني وشيخ حسن ظاهر عويس. وكان يتعين تقديم الأسلحة إلى العناصر العسكرية التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية العاملة في منطقتي كيسمايو وبيدوا.

١٤١ - وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وصل إلى ميناء العدني المؤقت في مقديشو مركب شراعي، وهو يخص أحد رجال الأعمال من باساسو (بوتلاندا) وكان يحمل شحنة أسلحة و ١٠٠ برميل من الوقود قادمًا من اليمن. وكانت شحنة الأسلحة تتكون مما يلي: مدافع مضادة للطائرات من طراز ZU-23-1 ومركب عليه مقعد يجلس عليه شخص المدفعي - ١٨ وحدة؛ مدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز DShK - ٦٠ وحدة؛ بنادق هجومية من طراز AK-47 - ٥٠٠ وحدة بالإضافة إلى ٢٤ صندوقًا من الذخيرة. وسلمت البضائع إلى رئيس الشؤون المالية في اتحاد المحاكم الإسلامية، محمد عمر عدني لكي يحليها إلى العناصر العسكرية التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية في منطقتي هيران وغلغدود.

١٤٢ - وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، استولى قراصنة بالقرب من حرارديري، الساحل الأوسط من الصومال، على مركب شراعي "الداو" قادم من اليمن، ويستخدم رمز التسجيل XXLB، ويحمل شحنة أسلحة وإمدادات لوجستية كانت وجهتها التسليم إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. وتصديا لعملية الاستيلاء على المركب، شن اتحاد المحاكم الإسلامية هجوما عسكريا على القراصنة في حرارديري وتمكن من استعادة المركب ومحتوياته. وكانت شحنة الأسلحة على المركب الشراعي تتكون مما يلي: قاذفات قنابل صاروخية من طراز RPG - ٢٥ وحدة؛ ومدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز DShK - ١٠ وحدات؛ ومدافع رشاشة من طراز PKM - ٩٠ وحدة؛ وبنادق هجومية من طراز AK-47 - ٤٠٠ وحدة؛ ووقود - ٤٢ برميلا ومجموعة متنوعة من الذخيرة.

شحنة إلى إدارة بوتلاندا

١٤٣ - في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وصلت إلى بوساسو شحنة أسلحة. واشترت إدارة بوتلاندا أسلحة من التجار المحليين في اليمن، وفي وقت لاحق نقلت الأسلحة عن طريق المراكب الشرعية إلى الميناء في بوساسو. وكانت الشحنة تتكون مما يلي: بنادق هجومية من طراز AK-47 - ٦٠٠ وحدة؛ ومدافع خفيفة مضادة للطائرات من طراز DShK - ١٤ وحدة؛ وأسلحة مضادة للدبابات تطلق نيرانها بحملها على الكتف - ١٢ وحدة؛ ومدافع رشاشة من طراز PKM - ٦٠ وحدة؛ ومدافع رشاشة من طراز RPD - ٢٠ وحدة؛ وقاذفات قنابل صاروخية RPG - ٢٠ وحدة؛ ووقود - ٤٥ برميلا.

١٤٤ - ووجه فريق الرصد ثلاث رسائل، بينها كالتالي: في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ رسالة إلى حكومة اليمن، وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ رسالة إلى شركة مودان للخطوط الجوية، وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ رسالة إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة (حيث تتخذ شركة مودان للخطوط الجوية مقرا لها)، وكان يخبرها في الرسائل بالمعلومات سالفة الذكر ويلتمس ردودا. ولم يتلق فريق الرصد ردا من شركة مودان للخطوط الجوية ولا من حكومة الإمارات العربية المتحدة حتى وقت تقديم هذا التقرير.

١٤٥ - ومن ناحية ثانية، تلقى فريق الرصد ردا يمس جوهر الموضوع من حكومة اليمن (المرفق السادس عشر)، مؤرخا ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفيما يتعلق بتواطؤ حكومة اليمن في ارتكاب انتهاكات حظر توريد الأسلحة، أنكرت تقديم "... أسلحة أو مساعدة عسكرية إلى الحكومة الصومالية، أو إلى ولاية بونتلاندا أو أي طرف من الأطراف الصومالية أثناء الفترة المشار إليها..." الواردة في رسالة فريق الرصد. وأشارت الحكومة أيضا إلى استعدادها إلى إرسال قائمة بالرحلات الجوية التي طلبها بالتحديد فريق الرصد، لكنها لم ترسلها. وفيما يتعلق بالأمر الثاني، ذكرت الحكومة أيضا "أن معظم الرحلات الجوية من بلدنا إلى بوساسو هي رحلات مرور عابر". وفيما يتعلق بشبكات تهريب الأسلحة العاملة خارج أراضي اليمن وتسلم أسلحة إلى الصومال باستخدام المراكب الشراعية "الداو"، أكدت حكومة اليمن أنها تحارب المشكلة المسلم بها بعدة طرق مختلفة من بينها أنها قامت مؤخرا بإحالة مالكي عدة "مراكب" والعاملين عليها إلى المحاكم.

جيم - سوق بكارا للأسلحة

١٤٦ - حسب مجريات الأحوال، كان سوق بكارا الأكبر للأسلحة عنصرا حاسما وبارزا في نمط تدفقات الأسلحة في المنطقتين الوسطى والجنوبية من الصومال. وقد تضمنت التقارير السابقة التي بعث بها فريق الرصد تفاصيل عن كميات كبيرة من مختلف الأنواع الكثيرة من الأسلحة التي تمر بشكل روتيني عبر سوق بكارا للأسلحة، وهو نشاط ساهم، ضمن أمور أخرى في الحالة العامة التي يسودها عدم الأمن وعدم الاستقرار في الصومال. وكان سوق بكارا للأسلحة أيضا مشروعا تجاريا مزدهرا، مع وجود مبالغ كبيرة من العملات، خصوصا الدولارات، التي تنتقل من المشتريين إلى تجار الأسلحة. وبغض النظر عن المشتري - سواء كان عضوا في تحالف المعارضة أو من أمراء الحرب أو عضوا في الحكومة الاتحادية الانتقالية أو رجل أعمال أو اتحاد المحاكم الإسلامية - جاءت الأموال اللازمة لمشتريات الأسلحة من سوق بكارا للأسلحة من الإيرادات المتولدة في الإدارات المحلية وفي الأنشطة التجارية لرجال الأعمال ومن التبرعات أو الهبات، من الدول والمصادر الخاصة على حد سواء.

١٤٧ - وقد تغيرت الأنماط السابقة للنشاط العام في سوق بكارا للأسلحة، على النحو المبين آنفاً، مع الهزيمة النهائية لتحالف المعارضة - التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب - أثناء الأسبوع الأول من حزيران/يونيه ٢٠٠٦، من جانب اتحاد المحاكم الإسلامية. وتلا ذلك أن حقق اتحاد المحاكم الإسلامية سيطرته على جميع أنحاء مقديشو، بما في ذلك سوق بكارا للأسلحة.

١٤٨ - وعكف اتحاد المحاكم الإسلامية على إجراء محادثات مع تجار الأسلحة الأساسيين في سوق بكارا للأسلحة، في محاولة لتقرير أحسن طريقة ينظم بها أنشطة السوق. ورغم أن دور سوق بكارا للأسلحة في المستقبل يعتبر غامضاً، فلا يزال يشهد نشاطاً، ولكن انخفض بدرجة كبيرة حجم الأسلحة التي تمر عبر السوق. وفي المقابل، انخفضت أيضاً أسعار الأسلحة والذخيرة.

١٤٩ - ويمكن إلى حد كبير عزو الانخفاض المبدئي في النشاط في سوق بكارا للأسلحة إلى حقيقة تخوف التجار في السوق إزاء رد الفعل المحتمل من اتحاد المحاكم الإسلامية إزاء المبيعات السابقة إلى التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب (تحالف مكافحة الإرهاب). وكان هناك سبب آخر لما حدث من تغير يتمثل في تسليم الأسلحة مباشرة من التجار إلى المنتفع المقصود بدون التوجه أولاً عبر سوق بكارا للأسلحة.

١٥٠ - ومع ذلك، فإن مبيعات الأسلحة خلال النصف الماضي من الولاية الحالية تشهد ارتفاعاً. فالمشتررون الذين يعتقدون أنهم صفقات المشترين في وقت كتابة التقرير الحالي هم بعض أمراء الحرب السابقين الذين يوجد مقرهم في مقديشو ومحاكم الشريعة. ويواصل مختلف محاكم الشرعية شراء الأسلحة من السوق. وتفيد الأنباء أن المحاكم التي تشتري الأسلحة تشهد منافسة ودية مع بعضها البعض لمعرفة أي المحاكم تستطيع أن تراكم أكثر الأسلحة فتكا وتراكم من ناحية أخرى مخزونا هائلاً من الأسلحة.

١٥١ - ويقوم أمراء الحرب الصوماليون - وهم أعضاء تحالف المعارضة السابق الذي يتخذ من مقديشو مقراً له، بشراء أعداد متزايدة من الأسلحة ويعملون من خلال الأقارب لترتيب مشتريات سرية من أسلحة ريفية العيار من تجار الأسلحة في سوق بكارا للأسلحة. وهذه الأسلحة الريفية العيار من أجل تركيبها على شاحنات تحمل مدافع رشاشة وتابعة لأمراء الحرب. وهذه الأنواع من الأسلحة لا تقوم إثيوبيا عادة بإمدادها إلى حلفائها الصوماليين. ولهذا لا بد من الحصول عليها من جهات أخرى.

١٥٢ - ومن المعهود أن يتفاوض أقارب أمراء الحرب مع تجار الأسلحة فيما يتعلق بأسعار الأسلحة وتسليمها. وما أن يتم شراء الأسلحة حتى يتم تفكيكها إلى قطع منفصلة وتخبأ في

شاحنات تقوم بنقل الغذاء أو الملابس. وفي ما بعد، يتم تسليم الأسلحة إلى أمراء الحرب أو إلى وكلائهم. وتبقى صفقات الأسلحة طي الكتمان لتجنب أن يكتشفها اتحاد المحاكم الإسلامية.

١٥٣ - وبالرغم مما ذكر آنفاً، قام خبراء الأسلحة التابعون لفريق الرصد بتجميع تفاصيل بشأن بعض كميات الأسلحة التي تم تسليمها إلى سوق بكارا للأسلحة والمشتريات اللاحقة (المرفق السابع عشر)^(١).

دال - قضية شركة توميسكو الجوية

١٥٤ - تلقى فريق الرصد معلومات تفيد أنه في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، هبطت في مطار مقديشو الدولي، طائرة من طراز IL-76 - مسجلة برقم YU-AMJ، وتستخدم إشارة النداء TOH607 - وتقوم بتشغيلها شركة توميسكو الجوية. وكانت هذه الطائرة قد غادرت من صلالة، عُمان. ويقع مطار مقديشو الدولي تحت سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية الذي بصدد أن يُعاد إمداده بالأسلحة والمواد العسكرية عقب استيلائه على مقديشو وما يحيط بها.

١٥٥ - ووجه فريق الرصد ما مجموعه ثلاث رسائل، مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى شركة توميسكو الجوية، وإلى حكومة صربيا حيث يوجد مقر الشركة المذكورة، وإلى حكومة عمان، يخبرها فيها بالمعلومات سالفة الذكر ويلتمس ردودها.

١٥٦ - وتلقى فريق الرصد رداً من شركة توميسكو مؤرخاً ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وتلقى رداً من حكومة صربيا مؤرخاً ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتشير الوثائق المقدمة من شركة توميسكو الجوية، ومن بينها قائمة البضائع المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (المرفق الثامن عشر)، أن الطائرة كانت تنقل "بضائع سائبة" تتكون أساساً من الثياب والأحذية. أما حكومة صربيا فإنها في ردها أعادت التأكيد ببساطة على الرد الذي بعثت به شركة توميسكو الجوية.

١٥٧ - بيد أن حكومة عُمان أبلغت فريق الرصد في ردها (المرفق التاسع عشر) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر، وعلى النقيض مما ورد في الردين المذكورين، أن الطائرة المعنية "أعادت إلى الوطن صوماليين قبض عليهم واحتجزوا أثناء دخولهم عُمان بشكل غير مشروع". ويواصل فريق الرصد تحقيقاته.

(١) بسبب التقيد بالمواعيد المحددة لتجهيز الوثائق، فإن الصفقات المشار إليها في المرفق الأول هي ما تم فحسب حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. بيد أن الفريق سيواصل تحديث المعلومات بشأن سوق بكارا للأسلحة ويقدم إلى اللجنة معلومات إضافية، إذا ما توافرت.

هاء - قضية شركة المجموعة العالمية للطيران والخدمات

١٥٨ - تلقى فريق الرصد معلومات مفادها أنه في يوم أو حوالي يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ هبطت في بيدوا طائرة من طراز IL-76، مسجلة برقم 5A-DQA، مستخدمة إشارة النداء GAK-114/115 وتقوم بتشغيلها المجموعة العالمية للطيران والخدمات التي تتخذ من طرابلس مقرا لها. وكانت الطائرة قد غادرت من الكفرة، الجماهيرية العربية الليبية. وكانت الطائرة تحمل مركبتين واقيتين من الرصاص لاستخدام الرئيس يوسف وكان من ضمن ركاب الطائرة ضباط كبار من الجيش الأوغندي.

١٥٩ - ووجه فريق الرصد رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى المدير الإداري لشركة المجموعة العالمية للطيران والخدمات يخبره فيها بالمعلومات سالفة الذكر ويلتمس رده. وتلقى فريق الرصد ردا من المجموعة مؤرخا ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تضمن نسخة من وثيقتين مختلفتين لفاتورتي النقل الجوي. ومع ذلك، لم يتضمن الرد وثائق ومعلومات أخرى هامة طلبها فريق الرصد. ونتيجة لذلك، ما زال التحقيق جاريا.

ثالثا - الشؤون المالية

ألف - مقدمة

١٦٠ - في الوقت الذي يتوسع فيه اتحاد المحاكم الإسلامية سياسيا وعسكريا وجغرافيا، يولي اهتماما كبيرا لتنظيم وإدارة موارده الاقتصادية والمالية. وتبذل جهود جادة فيما يتعلق بالمصادر التقليدية للإيرادات وغيرها من المصادر، بما فيها: (أ) الإدارات المحلية (نقاط التفتيش والموانئ والمطارات)؛ و (ب) الدعم المالي المقدم من دوائر الأعمال - في إطار تحالف مالي استراتيجي بين الاتحاد ومعظم أعضاء دوائر الأعمال الصومالية سعيا إلى إنعاش القطاعات الرئيسية للاقتصاد الصومالي وبالتالي تحقيق مزيد من الإيرادات؛ و (ج) زيادة حجم التبرعات من داخل الصومال ومن البلدان الأجنبية. وعلى النقيض من ذلك، لا يبدو أن للحكومة الاتحادية الانتقالية خطة مالية قابلة للتطبيق، كما أن الأموال المتوفرة لديها قليلة، وهي تفتقر إلى نظام للحصول على إيرادات. وتعتمد بصورة رئيسية على ما تقدمه البلدان الأجنبية من دعم مالي. ويتناول هذا الفرع من التقرير تلك المواضيع بمزيد من التفصيل، باعتبار أنهما تنطوي على مصادر للإيرادات يعتمد عليها الطرفان كلاهما لتمويل أنشطتهما المنتهكة للحظر على الأسلحة.

باء - الإدارات المحلية: التغييرات الطارئة على الهياكل الأساسية المدرة لإيرادات

١٦١ - انتقلت حيازة المصادر الرئيسية المدرة لإيرادات في جنوب ووسط الصومال من جنرالات الحرب السابقين إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. وبعد السيطرة الكاملة على مقديشو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، شرع الاتحاد في إعادة تنظيم وإحداث نظام لإدارة الإيرادات يتمتع بالاكتمال الذاتي لضمان استمرارية إدارته. وتشمل أبرز عناصر هذه العملية حاليا إزالة نقاط التفتيش في مقديشو جزئيا وإصلاح الهياكل الأساسية للأصول العامة غير المستخدمة لأمد طويل، مثل ميناء ومطار مقديشو، كما أنشأ الاتحاد برنامجا لتحصيل الضرائب.

الإيرادات المتأتية من نقاط التفتيش والشركات الصغيرة

١٦٢ - أزال الاتحاد على سبيل المثال ثلاث نقاط تفتيش في منطقة مقديشو كانت إيراداتها تمثل تدفقات نقدية لفائدة أمراء الحرب السابقين تزيد قيمتها على مليون واحد من الدولارات سنويا. وكانت نقاط التفتيش تقع في مقاطعات باكارا ومدينة وسينا في مدينة مقديشو. كما تم تفكيك العديد من نقاط التفتيش الأخرى التي كانت تحصل منها إيرادات باسم أمراء الحرب بقيمة تفوق عدة ملايين من الدولارات سنويا. ولم يتوفر حتى الآن بديل لتلك الإيرادات، وتبذل حاليا جهود لإيجاد مصادر تمويل بديلة مكنت في السابق من الإنفاق العادي على الميليشيات. غير أن النتيجة الفورية لإزالة نقاط التفتيش تمثلت على ما يبدو في تخفيض يصل في بعض الحالات إلى ٥٠ في المائة في تكاليف تسليم البضائع والسلع الأساسية، وهو أمر ستستفيد منه دوائر الأعمال، وبالتالي الاتحاد في نهاية المطاف.

١٦٣ - وقد واجه إنشاء نظام لإدارة إيرادات صعوبات في مدن أخرى تقع حاليا تحت سيطرة الاتحاد. فعلى سبيل المثال، واجه الاتحاد مقاومة في مدينة جوهر (انظر S/2005/625) من شركات صغيرة عندما طلب إليها دفع رسوم إضافية إلى جانب الرسوم التي كانت تدفعها سابقا للإدارة المخلوقة. وقرر الاتحاد، بخلاف ما حدث في نقاط التفتيش بمقديشو، الإبقاء على نقاط التفتيش في تخوم مدينة جوهر أو ضواحيها. ومجمل القول إن الإيرادات المتأتية من الشركات الصغيرة تمثل ٦٥٥ ٠٠٠ دولار سنويا، في حين أن قيمة الإيرادات المحصلة من نقاط الدخول إلى مدينة جوهر تبلغ حوالي ١,٣ مليون دولار سنويا (المرفق العشرون).

١٦٤ - واحتفظ أيضا بنقاط التفتيش في الإدارة المحلية لمنطقة شبيلي السفلى، التي كانت حتى الآن تحت سيطرة الشيخ يوسف محمد "إندوهادي"، الذي قام في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بتسليم مقاليد السلطة على المنطقة إلى الاتحاد. ومن بين نقاط التفتيش تلك الموضع المسمى "لانتا بورو"، حيث بلغ متوسط الإيرادات المحصلة ٣,٩ ملايين دولار سنويا. وما زالت نقاط التفتيش في هذه الإدارة المحلية مصدرا للإيرادات الفورية للإنفاق على الاتحاد.

١٦٥ - وتبعاً لذلك، تختلف ظروف إزالة نقاط التفتيش أو الإبقاء عليها في كل إدارة محلية تقع حالياً تحت سيطرة الاتحاد. ويتعين على الاتحاد مناقشة هذا الموضوع مع زعماء العشائر و/أو أعضاء الاتحاد نفسه. والواضح أن الاتحاد يصدد تنفيذ خطة لتأمين مصادر مستدامة لإدارة الإيرادات في كل إدارة محلية على حدة، مع مراعاة الفوارق في الديناميات السياسية والاقتصادية لكل واحدة منها.

ميناء ومطار مقديشو

١٦٦ - الاتحاد أخذ بسرعة في إحكام قبضته على أهم المطارات والموانئ في شمال ووسط الصومال، بما في ذلك المناطق الواقعة على طول الجزء الساحلي الأوسط من البلد (هوييو وهارادير)، وعلى مهابط الطائرات الواقعة في منطقة مقديشو الكبرى (K-50 ودينيلي)^(٢)، وعلى الميناء والمطار الرئيسيين لكيسمايو^(٣) مؤخرًا، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويمثل مطار وميناء مقديشو كلا من القوة الفعلية والرمزية للاقتصاد الصومالي.

١٦٧ - وتعتبر سلطات الاتحاد ميناء ومطار مقديشو من الأصول العامة، ولذلك وافقت على تشكيل منظمة تعني بهما وتتولى مهام هيئة وطنية للموانئ والمطارات من نوع ما. وعهد الاتحاد أول الأمر إلى اتحادات الشركات التي تدير ميناء المعن بمهمة تشغيل ميناء مقديشو (انظر S/2006/229) المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦). ومنذ فتح ميناء مقديشو في آب/أغسطس ٢٠٠٦، أغلق ميناء المعن المجاور.

١٦٨ - وعين اتحاد المحاكم الإسلامية رجال أعمال محنكين مديريين لميناء ومطار مقديشو. ومن الأمثلة على هذا النهج الذي يتبعه الاتحاد التحالف المالي الاستراتيجي بين الاتحاد وعبد القادر أبوكار عمر، المسؤول عن الشؤون المالية في الاتحاد، والذي يعد أيضاً رجل أعمال ناجح وشريكا في أحد اتحادات الشركات الواقع مقرها في مقديشو. (المرفق الحادي والعشرون).

الميناء

١٦٩ - كانت إعادة فتح ميناء مقديشو مهمة للغاية بالنسبة للتحالف المالي الاستراتيجي بين الاتحاد ورجال الأعمال بغرض زيادة حجم عمليات الاستيراد والتصدير، مع تخفيض التكاليف التشغيلية في الوقت نفسه وإدراج مزيد من الإيرادات تبعاً لذلك. ويتيح ميناء

(٢) يدر ذبلك المرفقان إيرادات قيمتها ١,٤ مليون و ١,٥ مليون دولار سنويا (انظر S/2006/229).

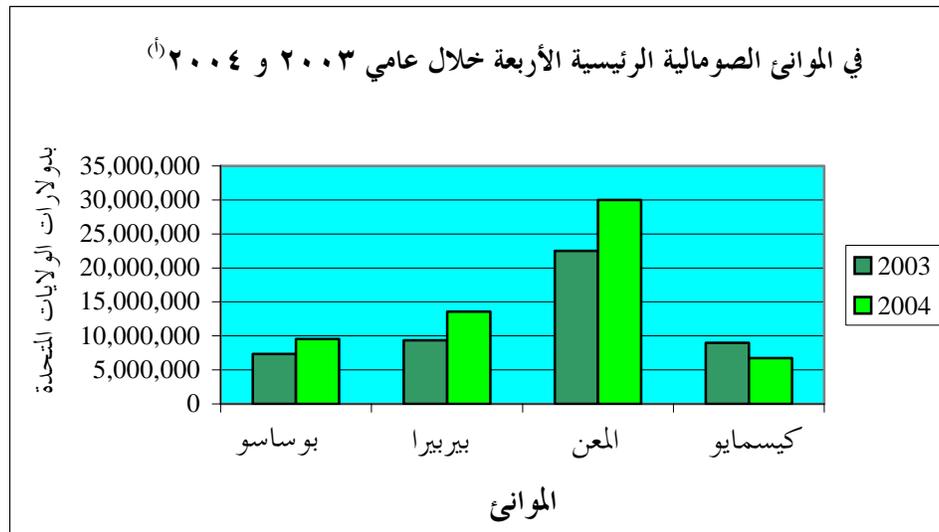
(٣) يجدر بالإشارة أن متوسط الإيرادات المتأتية من الميناء تبلغ ١,٤ مليون دولار شهريا، في حين أن قيمة إيرادات المطار بلغت ٥٨ ٠٠٠ دولار شهريا، خلال الفترة نفسها.

مقديشو عددا أكبر من فرص إدرار الإيرادات قياسا إلى ميناء المعن باعتبار قدرته على العمل على مدار السنة وهياكله الأساسية.

١٧٠ - وفيما يتعلق بتحصيل الضرائب، حصل فريق الرصد على معلومات تفيد بأن اتحاد المحاكم الإسلامية واتحادات الشركات الموجود مقرها في مقديشو اتفقت على أن تطبق، اعتبارا من ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، معدلات ضريبية معينة في الميناء تشمل رسوما على السلع الأساسية واليد العاملة والنقل. وتفرض الضرائب على البضائع والسلع الأساسية في الغالب حسب الوزن (الكيلوغرام والطن) وحجم السلع ونوعها (مولدات الطاقة، والمركبات، والخشب، والحشايا وما إلى ذلك) (المرفق العشرون).

١٧١ - وعلى الرغم من أنه ما زال من السابق لأوانه تحديد مبالغ الإيرادات السنوية، فإن بإمكان ميناء مقديشو إدرار إيرادات أكثر بكثير بالمقارنة مع ما حققه ميناء المعن. وإعطاء فكرة عن الإيرادات المحتملة تحقيقها مستقبلا في ميناء مقديشو، يبين الشكل الأول أنه خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، حقق ميناء المعن إيرادات تتراوح بين ٢٢,٥ مليون دولار الرئيسي الأخرى. وقد يصبح ميناء مقديشو، بمجرد دخوله طور التشغيل الكامل، أحد المصادر الرئيسية لإدرار إيرادات لفائدة التحالف المالي الاستراتيجي بين الاتحاد ورجال الأعمال، كما كان شأنه بالنسبة للحكومة المركزية التي أطيح بها في عام ١٩٩١.

الشكل الأول



(أ) بيانات غير رسمية.

الميناء

١٧٢ - أعاد الاتحاد، اعتباراً من ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، فتح مطار مقديشو بعد أن أغلق لمدة ١١ عاماً. وعين الاتحاد، بصفته مسؤولاً عن الإدارة العامة، رجل أعمال من أصحاب الأسهم في اثنتين من أهم شركات الطيران الصومالية وكذلك من أعضاء اتحاد تجار الأسلحة في الصومال.

١٧٣ - وتفرض رسوم بمعدل ٢٠ دولاراً على كل مسافر عند الدخول إلى المطار ومغادرته، وعلى الشحنات الوافدة والموجهة إلى الخارج (لا سيما الأغذية البحرية)، والمناولة، وتوفير الأمن والمهبط. وأفيد مؤخراً بأن متوسط الإيرادات الشهرية التي يحققها المطار يبلغ ٥٥٠ ٥٠٠ دولار وبإمكانه أن يحقق ٦,٦ مليون دولار سنوياً (المرفق الثاني والعشرون).

جيم - اتحاد المحاكم الإسلامية ودوائر الأعمال

١٧٤ - أقام الاتحاد تحالفاً مالياً استراتيجياً مع الأغلبية الساحقة من الشركات الكبرى في الصومال، وهو تحالف يستفيد منه الطرفان على النحو التالي.

١٧٥ - يحقق التحالف فوائد للاتحاد من حيث أن: (أ) التحالف ليس ارتجالياً، بل نتيجة لجهود متأنية ولحسن التخطيط؛ و (ب) يعتمد الاتحاد اعتماداً كبيراً على "دراية" رجال الأعمال، لأنه يريد من الشركات أن تهين فعلياً بيئة أعمال مربحة للغاية مع إنشاء طائفة واسعة من الهياكل الأساسية الضرورية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛ ويريد الاتحاد أيضاً التشجيع على إيجاد بيئة تدعم إقامة علاقة قوية في المستقبل بين الاتحاد ودوائر الأعمال.

١٧٦ - ويحقق الاتحاد فوائد للأعمال التجارية من حيث أن: (أ) استعادة القانون والنظام مفيدة للأعمال التجارية على العموم؛ و (ب) التكاليف التشغيلية تنخفض بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة بفضل إزالة نقاط التفتيش؛ و (ج) الزيادة في الحجم الكلي للواردات يعني تحقيق مزيد من الأرباح؛ و (د) اتساع نطاق المنطقة التي توزع فيها مواد الإغاثة الإنسانية يعني زيادة أرباح الأعمال التجارية الخاصة.

هياكل الأعمال التجارية

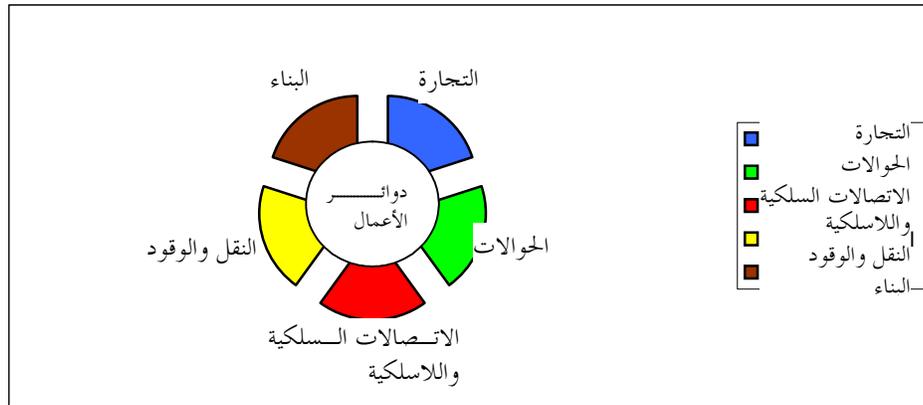
١٧٧ - بالنظر إلى أهمية التحالف الموصوف أعلاه، أصبح لدى فريق الرصد الآن إدراك أفضل لجانب متزايد الأهمية هو تقديم الدعم المالي إلى الاتحاد. وواصل الفريق استقصاء تنظيم أبرز دوائر الأعمال الصومالية، التي يتألف أساساً من حوالي ٢٠ من رجال الأعمال المحنكين ذوي مشاريع مربحة للغاية. وهذه المشاريع مترابطة وتنفذ عمليات تشمل جميع أنحاء البلد

تقريبا. وما زال الوصف الذي أطلقه فريق الرصد على دوائر الأعمال الصومالية بأنها "اتحادات شركات" صحيحا الآن أكثر من أي وقت مضى (انظر S/2006/229).

١٧٨ - ويعلم فريق الرصد الآن بوجود ١١ اتحادا للشركات (بالمقارنة مع الاتحادات الثلاثة المبلّغ عنها في التقرير S/2006/229)، مما يعني أن هناك ما مجموعه ٦٠ شركة تتصلب أنشطتها جميعا بخمسة قطاعات اقتصادية، على النحو المبين في الشكل الثاني. ويضم كل اتحاد تجاري عددا من الشركات في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الخمسة، وتتميز كل شركة واحدة في كل اتحاد شركات بأنها أقوى إداريا وماليا من الشركات الشقيقة لها. ويتمثل دور الشركة الأقوى في كل اتحاد شركات في القيام بدور القيادة والتوجيه بالنسبة لشركاتها الشقيقة في إطار عملياتها التجارية الشاملة.

الشكل الثاني

دوائر الأعمال والقطاعات الاقتصادية الصومالية الرئيسية



١٧٩ - يشمل قطاع التجارة الإيرادات من الواردات والصادرات وتشغيل الموانئ والمطارات. وقطاع الحوالات، أشير إليه في التقارير السابقة، بقدر حجم عملياته. مما يتراوح بين حوالي ٨٠٠ مليون و بليون دولار سنويا. وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، يجدر بالإشارة أن في مقديشو حوالي ٢٥ ٠٠٠ من الخطوط الأرضية التي لا تتولى تشغيلها سوى ٣ شركات مقابل رسوم تتراوح بين ٠,١٠ و ٠,٣٠ دولارا للدقيقة الواحدة. وقطاع النقل والوقود يحصل على إيرادات من النقل البحري والجوي والبري، واللوجستيات، ومناولة الشحنات، والتخزين، وتوفير الوقود اللازم لتنفيذ هذه العمليات والإمداد به. وقطاع البناء يحصل على إيرادات من أعمال البناء التي غالبا ما يطلب إلى منظمات دولية القيام بها.

١٨٠ - والخلاصة أن اتحاد المحاكم الإسلامية يستفيد حاليا على ما يبدو من طائفة واسعة من القطاعات الاقتصادية التي يقودها رجال أعمال مستعدون لتقديم ما يلزم من دعم مالي.

الآثار على قطاعي التجارة والحوالات

١٨١ - أدى التوسع العام لاتحاد المحاكم الإسلامية أيضا إلى إقامة علاقة نفعية متبادلة بينه وبين قطاعي التجارة والحوالات، ذلك أن توسع هذين القطاعين يدر إيرادات تساعد على توسع الاتحاد عسكريا، ويساعد التوسع العسكري للاتحاد بدوره قطاعي التجارة والحوالات. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي.

ازدياد حجم التجارة

١٨٢ - عند مقارنة الأصناف المستوردة عبر ميناء المعن في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥ للأصناف المستوردة في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٦، يلاحظ حدوث زيادة في حجم واردات بعض السلع الهامة في الصومال:

الزيادة (النسبة المئوية)	النصف الأول من عام ٢٠٠٦	النصف الأول من عام ٢٠٠٥	الصنف/العام
١١٠	١٠٢٥ وحدة	٤٨٧ وحدة	مركبات
٩٧	٣١ ٦٨٥ طن متري	١٦ ٠٦٧ طن متري	إسمنت
٦٥	٤٩١ ٣٩٢ لتر	٢٩٧ ٦٣٤ لتر	زيوت الطهي
٣٢	٨٠ ٥٠٧ طن متري	٦٠ ٧١٧ طن متري	سكر

(أ) بيانات غير رسمية.

١٨٣ - ومنذ بداية عام ٢٠٠٦، ولا سيما منذ استيلاء الاتحاد على الحكم، حصلت زيادة مطردة في حجم التجارة. وأصبح رجال الأعمال الصوماليون داخل البلد وخارجه أكثر حرصا على الحصول على مزيد من الصفقات التجارية، مستفيدين من انخفاض التكاليف وتحسن الأوضاع الأمنية في مقديشو، مما يساهم أيضا في التقليل من المخاطر وزيادة الأرباح. وباستطاعة مزيد من الشركات بما تحققه من أرباح متزايدة، أن تدر مزيدا من الإيرادات لفائدة الاتحاد إذا أتيحت متسع من الوقت.

قطاع الحوالات

١٨٤ - خلال ولاية فريق الرصد الحالية، شهد قطاع الحوالات زيادة في المبالغ المتداولة عبر هذا النظام. وعلى وجه الخصوص يعتقد فريق الرصد أن هناك بعض شركات تحويل الأموال

تنشط في نقل الأموال المستخدمة من جانب كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية في انتهاك الحظر على الأسلحة. وتنهض الأمثلة الثلاثة شاهدا على ذلك.

١٨٥ - الحالة الأولى - في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أو نحو ذلك التاريخ، أرسل زعيم بارز من اتحاد المحاكم الإسلامية، هو الشيخ علي وارسام - الرئيس السابق للاتحاد الإسلامي - ٢٥٠.٠٠٠ دولار إلى رجل أعمال في مقديشو عن طريق شركة لتحويل الأموال. وسُلم المال لاحقا إلى قيادة اتحاد المحاكم الإسلامية في تلك المدينة. وكان مصدر الأموال رجل أعمال في المملكة العربية السعودية. وقد أرسل المال أول الأمر إلى فرع شركة لتحويل الأموال في صوماليلاند ومن ثم أعيد إرساله إلى المتلقي النهائي في مقديشو، كل ذلك في محاولة لإخفاء مصدر المال.

١٨٦ - الحالة الثانية - في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أو نحو ذلك التاريخ، حاول قادة الحكومة الاتحادية الانتقالية إرسال نقود بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار وذخيرة إلى أمير حرب كان وقتئذ يقاتل ضد ميليشيا اتحاد المحاكم الإسلامية للسيطرة على منطقة في مقديشو. وتُقل المال مخفيا في شاحنتين محملتين بالخضر، غير أن أعضاء من الاتحاد اعترضوا سبيل الشاحنتين عند أحد المتاريس في أفغوي، وهي مدينة قرب مقديشو. وأرسلت الحوالة الأصلية من قبل شركة تحويل أموال صومالية أخرى معروفة.

١٨٧ - الحالة الثالثة: الهزات التي يشهدها قطاع الحوالات - خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٦، أفلست دالسان إنترناشيونال، التي كانت من أهم شركات تحويل الأموال الصومالية. وكان محمد شيخ عثمان، المتحدث الرسمي السابق باسم الاتحاد، أحد مؤسسي هذه الشركة ورئيسها. وكان شقيق عدن هاشي "آيرو"، زعيم حزب الشباب (حركة الشباب) التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية، مشاركا في إدارة دالسان. ولم يقدم حتى الآن أي توضيح رسمي للإفلاس، كما اختفى مبلغ ١٠ ملايين دولار من حسابات دالسان وقت الإعلان عن الإفلاس.

١٨٨ - وكانت دالسان ضمن الشركات الخمس الرئيسية العاملة في قطاع الحوالات الصومالي (بلغت حصتها ٧٥ في المائة من السوق). وشملت عملياتها التجارية ما يزيد على ١٠٠ وكيل في ٣٠ بلدا، وبلغت قيمة عملياتها لتحويل الأموال أكثر من ١٥٠ مليون دولار سنويا. وقدر رأس مالها بما يقرب من ٨ ملايين دولار ولها فروع مرخص لها في بلدان منها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والإمارات العربية المتحدة. وأفاد بعض موظفي دالسان بأن سبب الإفلاس هو أن فروع الشركة كانت تقرض المال دون تسجيل المعاملات، مما جعل من استرداد القروض أمرا شبه مستحيل.

١٨٩ - غير أن أحد أسباب الإفلاس، حسب مصادر فريق الرصد، هو أن أحد القادة العسكريين لاتحاد المحاكم الإسلامية نجح في تحويل مبلغ مالي كبير للمساعدة على الدعم المالي للمنظمة في قتالها من أجل السيطرة على مقديشو خلال المواجهات التي دارت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مع التحالف السابق ضد الإرهاب.

١٩٠ - وتفيد معلومات إضافية حصل عليها فريق الرصد خلال ولايته الحالية بأن إحدى الشركات الصومالية الأخرى لتحويل الأموال قد تكون ملأت الفراغ الذي تركته شركة دالسان. فقد نقل عدد من الممثلين التجاريين لدالسان عملياتهم إلى الشركة الجديدة. وأفادت بعض المصادر بأن اتحاد المحاكم الإسلامية يستخدم هذه الشركة أيضا لإجراء معاملاته المالية.

دال - تقديم مزيد من الدعم المالي من داخل الصومال ومن خارجها

١٩١ - منذ توسع اتحاد المحاكم الإسلامية، تفيد المعلومات بتدفق مبالغ مالية متزايدة، مصدرها من داخل الصومال ومن خارجها على حد سواء، لدعم عمليات اتحاد المحاكم الإسلامية. وتفيد التقارير بأن تبرعات فردية من داخل البلد بقيمة تتراوح بين ١٧٠.٠٠٠ و ٢٥٠.٠٠٠ و ٦٠٠.٠٠٠ دولار أرسلت من بونتلاندا وصوماليلاند ومقديشو، على التوالي.

الأموال المرسلة من الخارج

١٩٢ - تفيد معلومات حصل عليها فريق الرصد بأن اتحاد المحاكم الإسلامية طلب إلى مغتربين صوماليين أغنياء تضمين كل حوالة يرسلونها مبلغا ماليا إضافيا، يتراوح بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة من مجموع المبلغ المرسل. وعُثِل ذلك بالحاجة إلى أموال من أجل صون الأمن والاستقرار في المناطق الواقعة الآن تحت سيطرة الاتحاد.

١٩٣ - وربما كانت لدى الاتحاد إمكانيات كبيرة لإضافة مزيد من الأموال، تصل قيمتها إلى عدة ملايين من الدولارات سنويا، إلى قدراته المالية الآخذة في الاتساع. فعلى سبيل المثال، تمكن المغتربون الصوماليون من خلال حملات جمع الأموال، من إرسال تبرعات عبر نظام الحوالات من المملكة المتحدة بقيمة تقدر بـ ١,١ مليون دولار، ومن الجاليات الصومالية في السويد والنرويج ودانمرك وفنلندا بقيمة تقدر بـ ٣٠٠.٠٠٠ دولار.

١٩٤ - غير أن عددا صغيرا من الشركات الصومالية قد تكون اضطرت إلى تقديم تبرعات إلى الاتحاد. إذ تشير معلومات حصل عليها فريق الرصد إلى أن ثلاث شركات كبيرة لتحويل الأموال، على سبيل المثال، قدمت تبرعات في شكل عتاد عسكري إلى الاتحاد. على أنها لم تمثل سوى جزء صغير من دوائر الأعمال على العموم - أي ثلاث شركات من مجموع ٦٠ شركة كبرى - باعتبار أن بقية الشركات تدعم الاتحاد عن طيب خاطر.

١٩٥ - ومن الأمثلة الأخرى على مصادر التمويل الخارجية الشيخ إندوهادي، الذي قام في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أو نحو هذا التاريخ بجمع حوالي ٥ ملايين دولار من أصل مبلغ ١١ مليون دولار كان متوفرا وقيل إن مصدره أموال زكاة^(٤) من جدّة في المملكة العربية السعودية. وقيل أيضا أن الأموال نقلت إلى الاتحاد في مقديشو. وعلاوة على ذلك، نما إلى علم فريق الرصد بأن مبلغا قدره مليوناً دولار أرسل حسب ما قيل من جمهورية إيران الإسلامية إلى الاتحاد في مقديشو في آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى جانب إرسالية من الشحنات العسكرية نقلت على متن طائرة من طراز IL-76.

هاء - تمويل الحكومة الاتحادية الانتقالية

١٩٦ - أظهر تحقيق فريق الرصد بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية، بخلاف اتحاد المحاكم الإسلامية، لا تتلقى مبالغ مالية كبيرة من داخل البلد، بل تعتمد اعتماداً شبيه كلي على التبرعات الأجنبية. ذلك أن معظم إيراداتها المحققة في الداخل مصدرها عمليات ميناء بوساسو في بونتلانند. وحقق الميناء إيرادات سنوية قيمتها حوالي ٩ ملايين و ١٢ مليون دولار في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، على التوالي. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على الأرقام الحالية مقومة بالدولار، يمكن القول بدون تحفظ أن عدة ملايين من الدولارات - ليست كثيرة بالمقارنة مع الأموال المتوفرة للاتحاد - متاحة للحكومة الاتحادية الانتقالية لشراء أسلحة وغيرها من الاحتياجات العسكرية.

قضية الطباعة غير القانونية للنقود

١٩٧ - منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يحقق فريق الرصد في قضية صادرت فيها السلطات الجمركية في دبي بالإمارات العربية المتحدة مبلغاً كبيراً من الشلنات الصومالية المزيفة من صهر رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، يوسف. وكانت الحكومة الاتحادية الانتقالية هي الجهة المقصودة بهذه الشحنة. وللحصول على مزيد من المعلومات، بعثت رسائل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى جمارك دبي، لكنها لم ترد عليها حتى الآن. وفي وقت لاحق، علم فريق الرصد في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بأنه بعد محاكمة الصهر، الذي كان قد اعتقل لمحاولته نقل مبلغ ١٥٠ مليون شلن صومالي (حوالي ٢,١٠ مليون دولار) عبر دبي، بُرئ من نية تداول العملة في الإمارات العربية المتحدة وأفرج عن المال. وأفاد مسؤولون من الحكومة الاتحادية الانتقالية بأن الأموال لم تكن مزيفة وبأنها طُبعت بناء على طلب من الحكومة إلى شركة في إندونيسيا. ومن المرجح أن يكون المال قد سلم في نهاية المطاف إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية.

(٤) الزكاة هي عادة إنفاق حصة محددة من ثروة الشخص على المحتاجين.

رابعا - النقل

١٩٨ - وفقا لما ذكر بتفصيل كبير في الفرع ثانيا أعلاه، فإن كلا من الدول وشبكات الاتجار بالأسلحة تعتمد على كافة وسائل النقل - المركبات الآلية البرية، والسفن البحرية، والطائرات - لتسليم شحناتها من الأسلحة والمعدات العسكرية وتوصيل القوات المقاتلة وغير ذلك من أشكال الدعم لكل من الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية. وما فتئت طائرات ومراكب شراعية كبيرة تصل إلى المطارات والموانئ على نحو مستمر فعليا وبمعدل عال بشكل خاص، لم يشهده فريق الرصد خلال الولايات السابقة. وأثناء الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، رست ٢٦ سفينة بحرية تقريبا بما فيها المراكب الشراعية في موانئ الصومال. واستخدمت السفن موانئ تقع على امتداد معظم الخط الساحلي للصومال، من بوتلاندا في الشمال إلى جوبا السفلى في الجنوب. وعلى نفس المنوال، وصل ما يناهز ٥٢ طائرة إلى مختلف مهابط الطائرات والمطارات الموزعة في معظم أنحاء الصومال. ويبلغ عدد المراكب الشراعية والطائرات التي وصلت إلى الصومال ما مجموعه ٧٨ على مدى فترة خمسة أشهر تقريبا. ويرى فريق الرصد أن هذا العدد يمثل جزءا فقط من مجموع المراكب والطائرات التي دخلت إلى الصومال، حيث لا تعرف الأرقام بدقة.

١٩٩ - علاوة على ذلك، جدير بالذكر عموما أن العملية التي تنطوي على نقل الأسلحة والمعدات الحربية والقوات المقاتلة وغير ذلك من أشكال الدعم من بلد المنشأ إلى الصومال، تتخذ طابعا سريريا بشكل متعمد، كقاعدة عامة، في محاولة من جانب العديد من الموردين لتحاشي أن يُكشفوا من قبل أطراف غير مرغوب فيها - بما في ذلك فريق الرصد. ومما يكتسي أهمية خاصة صناديق النقل الجوي التابعة لشركة ERIKO ENTERPRISE بأسمرة، و B-707 التابعة لشركة Euro Oceanic Air Transport, Ltd، الفرع ثانيا (انظر أعلاه). ففي هذه الحالات، لاحظ فريق الرصد أن الأطراف المشتركة في عملية النقل اتخذت تدابير سرية إضافية بما في ذلك إضافة طبقات تجارية من المشاركين بين مصدر الشحنة والمستلم النهائي. كما أنها تحفظ في ملفاتها معلومات زائفة ومضللة عن الرحلات، بما في ذلك الإعلان عن وجهات غير حقيقية. وأخيرا، لجأ مشغلو الطائرات إلى حيلة أخرى تتمثل في تحاشي إجراء أي اتصال مع المراقبين الإقليميين للحركة الجوية.

خامسا - تحليل الاتجاهات والأنماط

ألف - اتحاد المحاكم الإسلامية باعتبارها القوة العسكرية المتفوقة في الصومال

٢٠٠ - ما زال الاتجاه المدعوم بشدة المتمثل في بسط السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية الكاملة لاتحاد المحاكم الصومالية (الذي أشير إليه بالأصوليين الإسلاميين المقاتلين في تقارير فريق الرصد السابقة) مستمرا في وسط وجنوب الصومال. فالمحاكم تعد حاليا

أقوى سلطة في الصومال والتهديد الوحيد الأكثر إلحاحا لوجود الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي حين تلقت هذه الحكومة كميات كبيرة من الأسلحة ومن المعدات العسكرية، فقد تلقت اتحاد المحاكم الإسلامية كميات أكبر وبأصناف أكثر تنوعا وتطورا من الأسلحة. كما تلقت كميات كبيرة من المعدات العسكرية والدعم المالي.

٢٠١ - وفي أثناء وصول اتحاد المحاكم الإسلامية إلى التفوق، استطاع تحييد أهم العناصر الأخرى القوية أو أخضعها في وسط وجنوب الصومال، بما في ذلك تحالف المعارضة الذي يتخذ من مقديشو مقرا له، وتحالف وادي جوبا الذي يوجد مقره في كيسمايو، وقراصنة البحر.

٢٠٢ - وقد كان لبسط اتحاد المحاكم الإسلامية سيطرته على المناطق الجنوبية والوسطى في الصومال أثر مثبط شديد لأنشطة القرصنة البحرية في المياه الواقعة قبالة ساحل الصومال. وبعد إعلان الاتحاد عدم شرعية القرصنة، استولى على هراردهير (المنطقة الساحلية الوسطى)، التي كانت المنطقة المركزية للمجموعة الرئيسية للقرصنة الصوماليين - قوات البحرية الصومالية، المعروفة أيضا باسم حماة المياه الإقليمية الصومالية - التي شكلت الخطر الرئيسي على الشحن البحري في المياه الساحلية الصومالية. ومنذ القضاء على جماعة القرصنة هذه، لم تقع أية أعمال قرصنة على طول المنطقة الساحلية الوسطى والجنوبية.

٢٠٣ - ورغم أن اتحاد المحاكم الإسلامية لا يشكل مجموعة متجانسة، فإنه يمكن مع ذلك وصف قواته بما يلي: إنها تمتاز بالتركيز، ولديها الدافع والإرادة لبلوغ أهدافها؛ وهي تضطلع بدور استباقي؛ ولديها خطة رئيسية واستراتيجيات لإنجاز خطتها التي تحظى بدعم وتوجيه كبيرين من قبل عناصر من خارج الصومال؛ وتحظى كذلك بالتوجيه التنفيذي والتكتيكي بمساعدة جهات خارجية؛ وتتسم بالتنظيم والتماسك - بالرغم من وجود خلافات داخلية - وبالانضباط؛ ومما يكتسي أهمية أنها تمتلك الوسائل اللازمة.

٢٠٤ - وتشتمل تلك الوسائل من الناحية العملية على القدرات العسكرية الإجمالية، بما في ذلك قوة ذات طابع عسكري تتسم بتنظيم متزايد، بالمقارنة بالخليط المتباين من الميليشيات التي كانت تعمل مستقلة عن بعضها البعض التي سادت إبان فترة أمراء الحرب؛ والقيادة والسيطرة العسكرية؛ وإسداء المشورة والإرشاد والتوجيه في المجال العسكري؛ وتقديم أشكال مختلفة من التدريب العسكري؛ وتوفير الأسلحة والمعدات العسكرية واللوجستيات اللازمة لدعم العمليات العسكرية؛ والقوة المالية والاقتصادية؛ سواء منها التي تتولد ذاتيا من الداخل، وعن طريق العمليات التجارية الكبيرة والفرعية، ومن الهدايا والعطايا التي تأتي من خارج الصومال. كما يعتمد الاتحاد إلى حد كبير على دعم الدول، بما في ذلك إريتريا وجمهورية

إيران الإسلامية والجمهورية العربية الليبية وجيبوتي والجمهورية العربية السورية ومصر والمملكة العربية السعودية ، للحفاظ على قدراتها العسكرية. وخلاصة القول إن أوجه النجاح الموضوعي التي حققتها هي تجلُّ واضح لأثر كل هذه السمات مجتمعة، بقدر ما هي دليل على تصميمها.

٢٠٥ - وفي محاولة لإحكام قبضته على المناطق التي حصل عليها حديثا في وسط وجنوب الصومال، ما فتئ اتحاد المحاكم الإسلامية يصقل تنظيماته وبنياته الداخلية من أجل التصدي للتحديات الناجمة عن صعوده لتسلم مقاليد السلطة. وأنشأ الاتحاد مراكز للقيادة والمراقبة (تشمل العمليات السياسية والاقتصادية والعسكرية) في مناطق جغرافية مختلفة تقع تحت سيطرته بما في ذلك في ماركا (منطقة شيبلي السفلى) وغريال (قرب دوساماريب، في منطقة غلغادود)، إضافة إلى مقديشو. كما نشرت وحدات من قواته العسكرية في تلك المناطق، فضلا عن قيامه بتوزيع الأسلحة اللازمة للوحدات للسماح لها بالحفاظ على التفوق العسكري.

٢٠٦ - وأقام اتحاد المحاكم الإسلامية عدة مرافق للتدريب العسكري في كافة أنحاء وسط وجنوب الصومال وما فتئ ينشط في تجنيد أفراد جدد للميليشيا الصومالية. كما يفد المتطوعون (المقاتلون) الأجانب بأعداد كبيرة للمساهمة في القوة العسكرية لاتحاد المحاكم الإسلامية. ويمتاز عدد غير معروف من المتطوعين، وإن كان فريق الرصد يعتقد أن العدد كبير، بخبرة في القتال اكتسبوها من مشاركتهم في الحروب وفي الصراعات والأعمال القتالية في الشرق الأوسط وآسيا. وهذا الصنف من المتطوعين يضيف طابع الواقعية الشديد الأهمية على التدريب العسكري والقتال، ويزود قيادة الاتحاد بفهم أعمق.

٢٠٧ - ويشتمل التدريب العسكري الذي يقدمه اتحاد المحاكم الإسلامية على تعليم التكتيكات العسكرية التقليدية. ولكن المهم أن المتطوعين الأجانب يوفرون أيضا تدريبا على حرب العصابات وعلى مواضيع أو تقنيات خاصة، تشمل صنع القنابل واستخدامها ضد أهداف مختلفة من قبيل مختلف أنواع وسائل النقل والبنيات. وتشتمل تقنيات أخرى على الاختطاف والاعتقال عن طريق نصب الكمائن والقنص. ويرى فريق الرصد أن اتحاد المحاكم الإسلامية قادر تماما على تحويل الصومال إلى حالة تشبه المشاهد حاليا في العراق، الذي يزرع بالقائمين بزرع القنابل على جنبات الطرق والقائمين بعمليات التفجير الانتحاري، وبالاغتيالات وغير ذلك من أشكال الأنشطة الإرهابية وأنشطة المتمردين.

٢٠٨ - وخلاصة القول أن فريق الرصد يرى أن أساس قوة اتحاد المحاكم الإسلامية وقدرته على الحفاظ على مركز السيطرة الذي يتمتع به يأتيان من خارج الصومال. فالمهارات والأسلحة والمعدات العسكرية والدعم المالي تأتي أساسا من خارج الصومال وتشكل في

جوهرها انتهاكات لحظر الأسلحة. وبدون هذه الأشكال من الدعم، سيكون لدى اتحاد المحاكم الإسلامية الإرادة، لكن ستعوزه الوسيلة. ومع ذلك، فإن الوسائل ما زالت تتدفق على الاتحاد حتى وقت كتابة التقرير الحالي.

٢٠٩ - ويرى فريق الرصد كذلك أن اتحاد المحاكم الإسلامية مستعد تماما، من كافة النواحي العسكرية الأساسية، على النحو المبين أعلاه، لشن صراع عنيف واسع النطاق وطويل الأمد دفاعا عن مكاسبه في الصومال. وكمثال على ذلك، سيطر الاتحاد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على معقل كيسمايو التابع لتحالف وادي جوبا وعلى المناطق المجاورة له. وكان معقل تحالف وادي جوبا خاضعا لمدة طويلة لقيادة أمير الحرب العقيد بري هيرالي، الذي كان قد عين أيضا في منصب وزير الدفاع في الحكومة الاتحادية المؤقتة.

٢١٠ - ولم يكن استيلاء اتحاد المحاكم الإسلامية على كيسمايو، تحت قيادة الشيخ حسن التركي، بالأمر المفاجئ بالنسبة لخبراء الأسلحة في فريق الرصد حيث كان قد انتهى إلى علمه أن الاتحاد يرغب في السيطرة على كيسمايو ليمنع استخدامها كقاعدة أمامية محتملة ومركز لوجستي لأي محاولة نشر قوة أجنبية لحفظ السلام في الصومال. وكانت القوات العسكرية لاتحاد المحاكم الإسلامية التي سيطرت على كيسمايو تتألف من تحالف من القوات من محاكم الشرع وإريتريا وجبهة أوغادين للتحرير الوطني وجبهة تحرير أورومو.

باء - دعم الدولة وجماعات المقاتلين داخل الصومال وتعزيز القوة العسكرية

٢١١ - إن القوة والسلطة العسكرية الإجمالية للحكومة الاتحادية الانتقالية محدودتان جدا قياسا إلى قوة الاتحاد. غير أن الحكومة الاتحادية الانتقالية مدعومة أيضا بالأسلحة والمعدات العسكرية والأفراد العسكريين الأجانب. مما يشكل انتهاكا لحظر الأسلحة. وكما هو الشأن بالنسبة لاتحاد المحاكم الإسلامية، فإن جوهر الدعم العسكري الذي تتلقاه الحكومة الاتحادية الانتقالية - بمعنى الوسيلة - يأتي من خارج الصومال. فكلتا الطرفين يعتمد بشكل كبير على الدول فيما يخص الدعم، ولكنهما يعتمدان أيضا، بدرجة أقل، على ذوي النفوذ من الأفراد والجماعات الموجودين على أراضي تلك الدول ذاتها وفي أماكن أخرى. وبما أن الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية هما المتنافسان الرئيسيان على الأخذ في نهاية المطاف بزمام السلطة السياسية في الصومال، حيث يعتمد كل منهما على مؤيديه المتفانين من الدول، فالنتيجة هي وجود حشود عسكرية متأهبة للعدوان على كلا الجانبين، وبالمقاييس الصومالية، تعتبر حشودا ضخمة. فالدعم الذي يرد من خارج الصومال يساعد، بحكم الواقع، على بقاء الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية، وكل ذلك يشكل انتهاكا للحظر على توريد الأسلحة.

٢١٢ - ومما يدعو للقلق بشكل خاص، مثال يدل على الحالة هو الجانب شديد الحساسية لدعم الدول لتعزيز الحشود العسكرية - ألا وهو الأسلحة. ويتضح من تحليل لجميع المعلومات التي حصل عليها فريق الرصد أثناء الولاية الحالية أن انتهاكات الحظر على توريد الأسلحة التي تتعلق بالأسلحة في حد ذاتها متفشية. فمن الأمثلة التي تذكر على وجه الخصوص، على نحو ما ورد مفصلاً في الفرع الثاني أعلاه، فإنه إضافة إلى مجرد أعداد الأسلحة التي تنطوي عليها الانتهاكات، فإن مختلف الأصناف الجديدة التي تجلب إلى داخل الصومال تمثل تصعيداً خطيراً في مستوى تطور الأسلحة، مما يضيف بعداً جديداً وأكثر فتكاً لقائمة الأسلحة في الصومال. وكان اتحاد المحاكم الإسلامية هو من تلقى الأصناف الجديدة من الأسلحة. وكما ورد في الفرع الثاني أيضاً، كان من أبرز الأسلحة الجديدة القذائف سطح - جو المحمولة مثل القذائف من طراز Strela-2 و 2M، المعروفة أيضاً ب SA-7a و 7b Grail، وقذائف SA-6 Gainful المنخفضة إلى المتوسطة الارتفاع. وتشمل الأصناف الجديدة الأخرى من السلاح القاذفات المتعددة الصواريخ، والأسلحة المضادة للدبابات الموجهة بالأشعة دون الحمراء من الجيل الثاني.

٢١٣ - وبشكل أعم، يمكن أن تعزى المصادر الرئيسية للحشود العسكرية إجمالاً، التي تنطوي على الأسلحة والمعدات العسكرية والأفراد العسكريين الأجانب، إلى عشر دول: إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجمهورية إيران الإسلامية وجيبوتي والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. ومن بين الدول السالفة الذكر، سبع دول تؤيد اتحاد المحاكم الإسلامية: إريتريا وجمهورية إيران الإسلامية وجيبوتي والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية ومصر والمملكة العربية السعودية؛ والدول الثلاث المتبقية، وهي إثيوبيا وأوغندا واليمن، تؤيد الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٢١٤ - ولم تدرج لبنان في الدول السالفة الذكر، حيث تستخدم أرضها من قبل حزب الله الذي يقيم علاقات مساعدة متبادلة مع اتحاد المحاكم الإسلامية. ولم تدرج أيضاً قائمة كاملة بالدول التي يأتي منها المتطوعون لدعم اتحاد المحاكم الإسلامية، أو الدول التي يرسل منها أفراد أو جماعات مساهمات نقدية للحكومة الاتحادية الانتقالية أو لاتحاد المحاكم الإسلامية.

٢١٥ - وفي نفس الوقت، فإن تعزيز القوة العسكرية الذي ييسره الدعم القوي من جانب الدول لا يؤدي فقط إلى إدامة انعدام الاستقرار والتوترات المتصاعدة، بل يساعد أيضاً في الإبقاء على زخم واضح في اتجاه إمكانية نشوب صراع عسكري كبير يطال معظم الصومال - يستثنى منها حالياً بونتلاندي في الشمال، ووسط وجنوب الصومال، وصوماليالاند. ومما يزيد من تفاقم هذا الزخم ويسهم فيه في اتجاه نشوب صراع محتمل الضلوع المباشر داخل الصومال لأفراد عسكريين من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا - وجميعها

أعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونتيجة لذلك، لا يستبعد احتمال وقوع مواجهات عنيفة داخل الصومال بين الأفراد العسكريين الذين ينتمون لهذه الدول، حيث تدعم إثيوبيا وأوغندا الحكومة الاتحادية الانتقالية وتدعم إريتريا اتحاد المحاكم الإسلامية.

٢١٦ - علاوة على ذلك، يضاف إلى وجود أفراد عسكريين من تلك الدول داخل الصومال، الذي يزيد من تفاقم الوضع الأمني، وجود جماعات أخرى من المقاتلين، داخل الصومال أيضا، ممن يؤيدون الحكومة الاتحادية الانتقالية أو اتحاد المحاكم الإسلامية، وهي كالتالي: تحظى مليشيات الحكومة الاتحادية الانتقالية بدعم بعض أعضاء تحالف المعارضة السابق وأمرأء الحرب الذين يتخذون من مقديشو مقرا لهم، ومليشيات بونتالاند، والوحدات المقاتلة الإثيوبية، وأفراد من الجيش الأوغندي - خمس جماعات في مجموعها؛ وتحظى المحاكم الشرعية لاتحاد المحاكم الإسلامية بدعم جماعتي المتمردين الإثيوبيين المتمثلين في جبهة أوغادان للتحرير الوطني وجبهة تحرير أرومو، والمتطوعين أو المقاتلين الأجانب (للعديد منهم خبرة قتالية ومهارات عسكرية متخصصة)، والوحدات المقاتلة الإريترية - خمس جماعات في مجموعها أيضا. وبالتالي، فإن التحالفين يحظيان عمليا بما مجموعه عشر جماعات متميزة من المقاتلين المحتملين داخل الصومال.

٢١٧ - وفي هذه البيئة التي تتسم بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار ومن التعقيد والتنوع العسكري، ينظر المجتمع الإقليمي والدولي بشكل جدي في إدخال قوة لحفظ السلام تتكون من قوات عسكرية من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو الاتحاد الأفريقي. ويعتقد فريق الرصد اعتقادا راسخا بأن إيفاد مثل هذه القوة إلى الصومال في السياق الراهن قد يكون في أسوأ الحالات الحافز الذي يشعل فتيل مواجهة عسكرية خطيرة بين الأطراف المتحاربة، أو قد يؤدي على الأقل إلى تزايد الزخم الملح في اتجاه المواجهة. وبالنظر إلى الوضع كما وصف أعلاه، ما مدى السيطرة التي ستكون قوة حفظ السلام الأجنبية هذه قادرة على بسطها؟ وفي كل الأحوال من الناحية العملية، بدلا من وضع حد للتوتر، ستصبح قوة حفظ السلام على الأرجح جزءا من المشكلة - حيث ستكون بمثابة مقاتل محتمل آخر يدفع في اتجاه حل عسكري في الصومال.

جيم - عودة أمراء الحرب الصوماليين إلى الظهور - الأعضاء السابقون في تحالف المعارضة

٢١٨ - تعرّض تحالف المعارضة الذي يتخذ من مقديشو مقرا له والذي تسلط على المنطقة الواقعة تحت سيطرته لمدة طويلة بفضل تشكيلة متباينة من الإقطاعيات الفردية، أو الإدارات المحلية، لهزيمة نكراء في سلسلة من الاشتباكات ذات الطابع العسكري من جانب اتحاد المحاكم الإسلامية، وأخلى المناطق التي كانت تقع تحت سيطرته في السابق. وقد جاء اتحاد المحاكم

الإسلامية ليملاً الفراغ الذي خلفه التحالف. وعليه، سيطر اتحاد المحاكم الإسلامية على الموارد المدرة للدخل للإدارات المحلية، وجنّد أفراد ميليشيات كانوا يعملون في خدمة أمراء الحرب فيما مضى، وصادر كميات كبيرة من طائفة واسعة من الأسلحة المتخلى عنها. ويرى فريق الرصد أنه وثق بالفعل، أثناء الولايات السابقة، أن جزءاً كبيراً من الأسلحة المصادرة كان يدخل ضمن انتهاكات الحظر على توريد الأسلحة.

٢١٩ - وقد صادر اتحاد المحاكم الإسلامية رشاشات ثقيلة ومدافع مضادة للطائرات ومدافع مضادة للدبابات وكميات كبيرة من الذخيرة من فرادى أمراء الحرب. بمن فيهم محمد قنياري، وزير الأمن القومي التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية سابقاً، ومحمد ظهير - حاكم منطقة شبيلي الوسطى، وعبدى قيبيد، أمير حرب مقديشو. وكان العديد من الأسلحة المصادرة مركباً على شاحنات محورة، صودرت إلى جانب ناقلات أفراد مصفحة.

٢٢٠ - وإضافة إلى مصادرة الأسلحة والمعدات العسكرية المملوكة لمختلف أعضاء تحالف المعارضة، فإن العديد من أفراد الميليشيات الذين كانوا يعملون في خدمة هؤلاء الأعضاء أنفسهم التحقوا بصفوف اتحاد المحاكم الإسلامية. ومن الذين لم يلقوا حتفهم في خضم القتال هناك من لاذ بالفرار، لكن مئات المقاتلين الذين يمثلون عدداً من أمراء الحرب المهزومين انضموا إلى اتحاد المحاكم الإسلامية بما لديهم من أسلحة.

٢٢١ - وعلم فريق الرصد أنه رغم هزيمة أعضاء تحالف المعارضة وتفرقهم لاحقاً، فإن بعض الأعضاء، بمن فيهم محمد قنياري ومحمد ظهير وعبدى قيبيد، يعيدون تنظيم أنفسهم والتزود بالأسلحة لسبب رئيسي هو محاولة الاستيلاء من جديد على الإدارات المحلية في مقديشو وفي المناطق المحيطة بها التي آلت إلى اتحاد المحاكم الإسلامية إثر فقدانهم لها. وكل المؤشرات الأولية تبين أنهم يعتزمون استخدام القوة العسكرية ضد اتحاد المحاكم الإسلامية. ومن شأن محاولة استعادة إقطاعياتهم السابقة بالقوة أن تؤدي إلى تفاقم الوضع المتوتر بالفعل والمشتعل غاية الاشتعال في وسط وجنوب الصومال.

٢٢٢ - وحظيت الحكومة الاتحادية الانتقالية والجيش الإثيوبي بدعم أمراء الحرب ذاقم بغرض تشكيل تحالف سيستخدم للدفاع عن المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية ولحماية بعض المناطق الحدودية المتاخمة لإثيوبيا. وفي وقت كتابة التقرير الحالي، انضمت إلى ذلك التحالف أيضاً قوات بونتلاندي بغرض حماية غالكايو من هجوم محتمل للقوات العسكرية التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية.

٢٢٣ - وكما ذكر فريق الرصد بتفصيل أعلاه، تدعم الحكومة الإثيوبية كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية وأمراء الحرب الصوماليين السابقين - وهو ما يعد تناقضاً. ويرى فريق

الرصد أن الغرض الرئيسي لعودة أمراء الحرب إلى الظهور يتمثل في استرجاع سيطرتهم على المصالح المكتسبة التي كانت لهم في السابق، والتي تشتمل على إقطاعات فردية. بما يرافقتها من منافع سياسية واقتصادية. وهدفهم ليس المساعدة في إنشاء الحكومة الاتحادية الانتقالية لتكون حكومة قابلة للاستمرار. وهذا النشاط المتناقض يشير بوضوح إلى طبيعة الدعم الإثيوبي للصومال التي تتسم بخدمة المصالح الذاتية.

سادسا - بناء القدرات

٢٢٤ - بالنظر إلى كافة المعلومات المقدمة في التقرير الحالي، والتي تتناول بالوصف الحالة العسكرية والأمنية الشديدة الخطورة والاضطراب في داخل الصومال، ونظرا إلى ضلوع بعض دول المنطقة، بما فيها أعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في التدخل إما تأييدا للحكومة الاتحادية الانتقالية أو لاتحاد المحاكم الإسلامية، فإن فريق الرصد يعتقد بأن اقتراح تدابير لبناء القدرات في ظل المناخ الحالي ليس أمرا عمليا.

سابعا - التنسيق مع الدول والمنظمات

ألف - الدول

مراعاة الأصول الإجرائية

٢٢٥ - بعث فريق الرصد بما مجموعه ٥٤ رسالة إلى فرادى الدول ودوائر الأعمال التجارية التي تم تحديدها فيما يتصل بالمعلومات عن تورط مزعوم في انتهاكات حظر الأسلحة، على النحو الوارد في الفرع الثاني أعلاه. وقد أشير في المعلومات الواردة في الفرع الثاني بشأن الانتهاكات المزعومة لحظر الأسلحة إلى الردود التي تلقاها فريق الرصد حتى وقت كتابة التقرير الحالي، واستنسخت من المرفقات. أما المعلومات المتعلقة بشحنات الأسلحة التي وردت تقارير بحدوثها، فلم تُبلَّغ أحيانا إلى الحكومات المعنية للرد عليها، لأن فريق الرصد في بعض الحالات لم يتلق تلك المعلومات إلا بعد أن بعث برسائله. وبعد بعث جميع الرسائل، قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك بأعمال المتابعة عن طريق الاتصالات الهاتفية سعيا إلى تشجيع إرسال الردود من الجهات العديدة التي تلقت تلك الرسائل.

الصومال

٢٢٦ - اجتمع رئيس فريق الرصد، في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، برئيس البرلمان في الحكومة الاتحادية الانتقالية، شريف حسن شيخ عدن، وتبادل معه الآراء بشأن الحظر المفروض على الأسلحة.

ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وكازاخستان

٢٢٧ - فريق الرصد مُمتن جدا لما قدمته له حكومات ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وكازاخستان من تعاون ومساعدة محددة في مجال التحقيق، عن طريق رسائلها المؤرخة على التوالي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ويتطلع فريق الرصد إلى مواصلة التعاون مستقبلا مع حكومات ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وكازاخستان.

باء - المنظمات

الأمم المتحدة

٢٢٨ - اجتمع أعضاء فريق الرصد بالمثل الخاص للأمين العام في الصومال، فرانسوا لونسيني فال، ونائبه، في مناسبات عديدة تبادلوا خلالها الآراء والمعلومات. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قدم رئيس فريق الرصد وخبير الأسلحة، بناء على طلب الممثل الخاص للأمين العام، إحاطة فنية عن انتهاكات حظر الأسلحة فيما يتعلق بالحشد العسكري الحالي والحالة الأمنية في الصومال إلى الاجتماع بشأن التعاون المشترك فيما بين بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة في السودان ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

الاتحاد الأفريقي

٢٢٩ - في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ عقد رئيس فريق الرصد، يرافقه خبير الأسلحة، التابع لفريق الرصد، اجتماعا مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد ألفا عمر كوناري، لمناقشة حظر الأسلحة والحشد العسكري المرتبط به، والتهديد العام باندلاع حرب أهلية في الصومال، وما يترتب على ذلك من تبعات سلبية على المنطقة (انظر المرفق الثالث والعشرون).

فريق المانحين للصومال وفنلندا

٢٣٠ - في يومي ١٤ حزيران/يونيه و ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ اجتمع رئيس فريق الرصد، يرافقه خبير الأسلحة، مع مجموعة المانحين للصومال وسفير فنلندا، على التوالي، وقدا إحاطة عن حظر الأسلحة والأمور المتصلة به.

ثامنا - استنتاجات وتوصيات

ألف - استنتاجات

٢٣١ - في ظل بيئة مشحونة بالتوتر المتصاعد والقلق البالغ، يتصارع اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية صراعا مريرا على السيطرة على الصومال. بيد أن قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية ليست متكافئة مع اتحاد المحاكم الإسلامية - الذي هو تنظيم قوي متوسع

ومنظم ومركز من حيث الأهداف، ومسيطر على معظم الأجزاء الوسطى والجنوبية من الصومال. أما الحكومة الاتحادية الانتقالية فهي أضعف بكثير وتفتقر إلى التركيز، ومجزأة بانقسامات داخلية شديدة، ولا تسيطر إلا على جزء يسير من الصومال. وتغلب الطبيعة العسكرية على الصراع يغذيها تواصل تدفق الأسلحة على الجانبين. وتضطلع تدفقات الأسلحة بدور أول في حشد عسكري مقصود ومستمر وعلى نطاق أوسع، يقوم به أيضا كلا الجانبين.

٢٣٢ - ويوفر الدعم الحكومي من داخل الصومال وخارجه الوسيلة الرئيسية للحشد العسكري، ويشكل أحد العوامل الرئيسية التي تدفع إلى زيادة حدة التوتر. وتشكل أيضا طائفة واسعة أخرى داخل الصومال من جماعات المقاتلين المنظمة المؤيدة إما للحكومة الاتحادية الانتقالية أو لاتحاد المحاكم الإسلامية عناصر رئيسية في الخليط الأمني الذي مافئ يزيد من تهديده.

٢٣٣ - والصومال خليط عسكري معقد، ينطوي على ما يهدد بالاشتعال، وهو بيئة عدائية يبدو أنها تسير على نحو لا يقاوم في اتجاه الدخول في حرب لا لزوم لها، وهي حرب قد يتسع نطاقها، بل ويحتمل كثيرا أن يطول أمدها وألا تكون تقليدية. وإذا ما اندلعت حرب واسعة النطاق وطويلة الأمد في الصومال لا تقتصر على اتحاد المحاكم والحكومة الاتحادية الانتقالية في حد ذاتهما، بل تشمل المقاتلين الآخرين بكل فئاتهم، فستكون لها انعكاسات إقليمية واضحة، منها احتمال إعادة إشعال فتيل حرب بين دولتي إثيوبيا وإريتريا، وتخفيف الأعمال الإرهابية في دول الجوار الشديدة الضعف.

٢٣٤ - والبديل عن الحل العسكري الذي يمكن أن يحدث دمارا شديدا في ظل الحالة البالغة التعقيد والخطورة التي تقوم في الصومال في الوقت الراهن، لا يزال احتمالا واردا وفي متناول المجتمع الدولي. فالجمع بين إنفاذ حظر الأسلحة بشكل أقوى، مشفوعا ببعض الجزاءات الاقتصادية، وبذل جهود دبلوماسية وسياسية رفيعة المستوى قد توقف قوة الدفع باتجاه صراع كارثي في الصومال، وهو صراع تترتب عليه انعكاسات واضحة الخطورة بالنسبة للقرن الأفريقي وشرق أفريقيا.

باء - التوصيات

٢٣٥ - نظرا إلى الحالة الأمنية غير المسبوقة والمتفاقمة بحدة في الصومال، يقترح فريق الرصد مجموعة جديدة متكاملة من التوصيات ترمي إلى خفض درجة التوتر ووقف قوة الدفع المتواصلة باتجاه كارثة عسكرية. وبإيجاز، فإن التوصيات الجديدة تدعو إلى (أ) تقوية مفعول حظر الأسلحة عن طريق مراقبة شاملة لجميع الحدود وممارسة جهود الاعتراض؛ و (ب) فرض

جزاءات مالية على كيانات تجارية هامة يملكها أو يديرها صوماليون؛ و (ج) بذل جهد دبلوماسي وسياسي دولي على مستوى رفيع لتشجيع دول المنطقة على امتلاك إرادة تجنب الحرب، وكذلك منح الدول مسوغا للكف عن المساهمة في الحشد العسكري في الصومال.

٢٣٦ - وقد وُضعت التوصيات السابقة التي قدمها فريق الرصد على أساسين هما تحليل المعلومات المتوفرة ووعي بالتدابير التي قد تُتخذ على أفضل وجه من انتهاكات حظر الأسلحة، ومن ثم فتح مجال كاف لتنفيذ تدابير سياسية واجتماعية ببناءً بديلة. بيد أن أياً من التوصيات السابقة لم ينفذ. ونتيجة لذلك يمكن القول بأن الحالة الأمنية في الصومال استمرت في التدهور بشكل مذهل، مما أسفر عن استشرى تدفق الأسلحة، وعن عسكرة المجتمع على نطاق أوسع، ومن ثم أدى إلى التعزيز المستمر والواسع للقوة العسكرية للمتصارعين الرئيسيين في الصومال، وكل ذلك انتهاكا لحظر الأسلحة. وبناءً على ذلك، يرى فريق الرصد ضرورة اقتراح مجموعة جديدة من التوصيات المتكاملة على نفس الدرجة من الصرامة ترمي إلى تلافي الحالة الأمنية الأكثر تهديداً، والتي تشير إليها الدلائل حالياً في الصومال.

٢٣٧ - ونظراً إلى المعلومات التي قدمها فريق الرصد في شكل تقارير وإحاطات عديدة إلى مجلس الأمن للنظر فيها، وإلى ما تراكم لديه من معارف وخبرة في بحث مختلف جوانب الحالة في الصومال فيما يتصل بانتهاكات محددة لحظر الأسلحة، ونظراً للبيئة الأمنية العامة إجمالاً، فإن فريق الرصد يرى واثقاً أن الاندفاع الحالي دون هوادة نحو مواجهة عنيفة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية وحلفائهما قد يتسبب في نشوب حرب أهلية طويلة الأمد وواسعة النطاق، ترافقها خسارات كبيرة في الأرواح وتشريد واسع للصوماليين وإجبارهم على اللجوء إلى بلدان الجوار، فضلاً عن أعمال إرهابية في المنطقة.

٢٣٨ - وعليه، فمن أجل تحاشي هذا الاحتمال الذي ما فتئ يتضح، والقيام في الوقت نفسه بكبح تدفقات الأسلحة، والعمل على إبطاء وتيرة الحشد العسكري الجاري، يقترح فريق الرصد أن ينظر مجلس الأمن في تنفيذ عدد من التوصيات المترابطة بشأن الصومال. ويشمل الإطار المفاهيمي لهذا النهج ثلاثة جوانب، على النحو المبين أدناه:

(أ) تعزيز حظر الأسلحة بهدف الحد من تدفقات الأسلحة إلى الصومال بشكل كبير أو قطعها، عن طريق تنفيذ مراقبة شاملة للحدود وبذل جهود اعتراضية تضم قوات عسكرية بحرية وجوية وبرية تدعمها منظمات أخرى على النحو الآتي: '١' بحراً - استخدام القوات البحرية للدول البحرية في المنطقة والقوات البحرية الدولية الموجودة في المنطقة، بمساعدة المنظمة البحرية الدولية والمكتب البحري الدولي؛ و '٢' جواً - استعمال القوات الجوية لدول المنطقة والقوات الجوية الدولية الموجودة في

المنطقة، بمساعدة منظمة الطيران المدني الدولي؛ و '٣' برا - الاستعانة ببعثة مراقبي الأمم المتحدة، بمساعدة السلطات الجمركية لدول المنطقة والدول الأخرى. ووضع صيغة عملية وتنفيذية تجمع خليطاً من المقترحات السالفة الذكر للمساعدة على إنفاذ حظر الأسلحة في الصومال عن طريق أنشطة مراقبة الأسلحة، والمعدات العسكرية وغير ذلك من أشكال الدعم العسكري واعتراضها، حسب الاقتضاء، التي تنتهك حظر الأسلحة؛

(ب) تجميد الأصول المالية لجميع الشركات التجارية التي يمتلكها أو يديرها صوماليون داخل الصومال وخارجه على حد سواء، والتي لها علاقة إما بالحكومة الاتحادية الانتقالية أو باتحاد المحاكم الإسلامية، والتي استعملت أصولها، أو قد تستعمل، لدعم شراء أسلحة ومعدات عسكرية و/أو توفر التدريب العسكري، أو تقديم الدعم بأي شكل آخر لأنشطة ممنوعة بموجب حظر الأسلحة؛

(ج) اتخاذ مبادرة دبلوماسية وسياسية دولية فورية ومتضافرة - تجمع كافة الجهات الفاعلة الإقليمية - لتحقيق جملة أمور منها ما يلي: '١' توجيه نظر كافة دول المنطقة وغيرها من الدول التي تقدم الدعم سواء للحكومة الاتحادية الانتقالية أو لاتحاد المحاكم الإسلامية، في المنطقة وخارجها إلى الصورة الأعم للاندفاع باتجاه احتمال حقيقي حقا بنشوب حرب وصراع عسكري طويل الأمد في القرن الأفريقي؛ '٢' تشجيع روح الإرادة لدى تلك الدول في تحاشي كارثة عسكرية محتملة في القرن الأفريقي؛ '٣' العمل على إخراج الدول التي إما تدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية أو تدعم اتحاد المحاكم الإسلامية بشكل نشط، ومن جانب واحد، بإمدادات الأسلحة أو غير ذلك من المعدات العسكرية، انتهاكاً لحظر الأسلحة، من حلبة الصراع؛ و '٤' توفير الإرشاد والتوجيه والتنسيق وتشجيع مشاركة جميع الجهات الصومالية الرئيسية الفاعلة في حوار سياسي مفيد يقود إلى حل سياسي للحالة الصومالية.

٢٣٩ - وباختصار، فهناك غرضان رئيسيان كامنان وراء التوصيات المقترحة، هما: (أ) في الأجل القريب، تهدئة التوتر والاضطراب في الحالة الراهنة في الصومال، مما يسمح بإبطاء وتيرة الاندفاع الحالي نحو المواجهة العسكرية، وربما تفاديها، و (ب) في الأجل الطويل، كسب الوقت اللازم للدبلوماسية سعياً إلى إيجاد تسوية سياسية للصومال.

المرفق الأول

Djibouti Airlines response to the Monitoring Group

DJIBOUTI AIRLINES

الخطوط الجوية الجيبوتية

Bruno Scheimsky
Chairman
Monitoring Group on Somalia

Date: 20/08/06
 Réf: DJB/MRW- 275

Dear Sir,

In reference to your letter dated **18 August 2006** concerning the transportation of medicine and uniform by Djibouti Airlines "to militant Islamic fundamentalist", we are surprised to heard such unfounded accusation.

As a Djiboutian Airlines operator, we are abide by the Djiboutian Law which in compliance with the measures imposed by the Security Council resolution 733 (1992) do not authorize export of items with military use in Somalia.

Besides, the Djibouti Red Crescent Society never chartered our flights for a cargo of this kind neither in July nor before. The daily flight report of Djibouti International Airport can fully confirm that no aircraft belonging to Djibouti Airlines have operated to Mogadishu or its area on 30th July 2006.

In addition, Djibouti Airlines has in no time intended to assist any Somalia group or acted in violation of UN resolution. Moreover, we are constantly fostering peace and order in line with the Djiboutian government objective of establishing peace in Somalia and in accord with our policy of increasing the market share by taking advantage of the potential Somalia market.

Djibouti Airlines is ready to assist the monitoring group to identify the real perpetrator and are reminding to the concerned to stay more vigilant about those who are trying to tarnish the image of Djibouti Airlines on baseless information.

Looking forwards for your sincere cooperation.

Best regards,

CAPT MOUSSA B. WABERI
CHAIRMAN



Annex II

Djibouti Red Crescent response to the Monitoring Group



SOCIÉTÉ NATIONALE
DU CROISSANT-ROUGE DE DJIBOUTI

Le secrétaire général

V/RM
N/R&E AKB/EN/399/06

جمعية الهلال الأحمر
جيبوتي

Djibouti, le 08 SEP. 2006

A

MONSIEUR LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION
CHARGE DE L'APPLICATION DE L'EMBARGO
SUR LES ARMES CONTRE LA SOMALIE

Monsieur le Président de la Commission,

C'est avec étonnement et surprise que nous avons appris par votre courrier du 18 août 2006 d'une éventuelle violation de la résolution 733-1992 du conseil de sécurité par notre Société nationale.

Il s'agit là d'une grave accusation qui met en cause l'intégrité et la crédibilité de notre société.

Nous avons l'honneur de vous communiquer la réalité des faits et les observations suivantes :

- L'avion affrété n'est pas Djibouti Air-Lines, comme mentionné dans votre courrier, mais un appareil de la compagnie Dallo Airlines loué par le C.I.C.R à la demande du Croissant Rouge de Djibouti et du Croissant Rouge Somalien.
- Quand au contenu de chargement, il s'agissait bien des médicaments emballés et étiquetés par les volontaires du Croissant Rouge de Djibouti destinés au Croissant Rouge somalien pour venir en aide aux victimes du conflit qui a opposé les membres des tribunaux Islamiques d'une part aux chefs de guerre somaliens d'autre part.
- Il est à noter que les coûts de transport ont été pris en charge par la délégation régionale du C.I.C.R à Nairobi et que ledit chargement était convoyé par un représentant du Croissant Rouge de Djibouti. Le bureau logistique du C.I.C.R à Mogadisho a réceptionné les médicaments. Par ailleurs, il ne s'agit pas d'un vol mais de deux vols qui ont eu lieu respectivement le 18 mai 2006 et le 20 juin 2006 d'un total de 31 Tonnes. L'avion a atterri à l'aéroport situé au Kilomètre cinquante dans la région de Lower-Chebeley (Marka) et non pas à l'aéroport de Mogadisho, fermé pour cause du conflit en cette période.

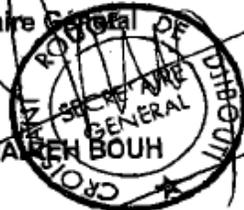
- Le don est octroyé par le Croissant Rouge de Djibouti au Croissant Rouge Somalien et par le biais du C.I.C.R. Il ne s'agit nullement d'uniformes militaires mais bien des médicaments.

Il me semble tout à fait légitime de demander l'excuse de la part de ceux qui ont propagé de telles informations préjudiciables à l'image de la Société nationale.

Le Croissant Rouge de Djibouti se réserve le droit de porter plainte contre les auteurs de telles accusations.

Je vous prie de croire, Monsieur le Président de la Commission, à l'assurance de ma considération très distinguée.

Le Secrétaire Général DE
Mr ABDI KHAREN BOUH



Annex III

Government of Egypt response to the Monitoring Group



**PERMANENT MISSION OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT
TO THE UNITED NATIONS**

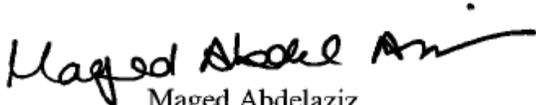
2 October 2006

Sir,

I wish to refer to your letter no. S/AC.29/2006/MG/OC.59 dated 19 September 2006 regarding the alleged provision by the Government of Egypt of training in support of the Islamic Courts Union (ICU) in Somalia in violation of the Security Council resolution 733 (1992) imposing general and complete arms embargo on Somalia. In this regard, and upon instructions from my government, I wish to convey to you the following in response to the allegations contained in your aforementioned letter:

- 1- The information contained in the aforementioned letter referring to possible participation by Egyptian senior military officers in a meeting or activities aimed at providing training or any type of military support to ICU is totally baseless and completely false.
- 2- The commitment of the Government of Egypt to respect and to implement all Security Council resolutions is genuine and applies to all United Nations decisions and resolutions without distinction.

Sincerely,


Maged Abdelaziz
Ambassador & Permanent Representative

Mr. Bruno Schiemsy
Chairman
Monitoring Group on Somalia
Security Council resolution 1676 (2006)
Room S-3055

Annex IV

Daallo Airlines response to the Monitoring Group



22nd August 2006

To: Ms. Loraine Rickard-Martin
Acting Secretary
Security Council Committee
United Nation

Sub: Your Fax / Letter Ref. S/AC.29/2006/MG/OC.45

I refer to above fax/letter addressed to DAALLO Airlines with regards to operations of AB-310-300 on 20/21 July 2006 in/out Assab, I would like to clarify and respond to your report as follows.

First and foremost, DAALLO Airlines has never owned, leased or ever operated AB310 since its inception in 1991. DAALLO Airlines operates only: B737, B767, B757 in our European and Middle Eastern routes, and AN-24, AN-12, IL-18, Let-410 and initially in 1991, one Cessna aircraft in the Horn of Africa, we also operated IL-76 to Kenya and Uganda, hence your information with regards to AB310 is incorrect.

DAALLO Airlines is a commercial airline and is aware of all IATA resolutions on Dangerous Goods and will, in no way permit the airline to carry such cargo without authorization and specifically as it is against any UN resolutions on humanity.

In the entire history of DAALLO Airlines, we have never been involved in any illegitimate business, our track records with UN is untainted and transparent.

DAALLO Airlines has maintained good reputation with many NGOs and UN organization offices and offer services to the communities, and relief organizations such as UNDP, WFO etc for over the last 10 years and have never been involved in political or siding with any part thereof, our mission is clear and is simply, to provide transportation service to the legitimate community in the Horn of Africa connecting to the Global Village.

At this point, we cannot help but feel that your sources had purposely made up this story to impair the airlines' reputation and image, that I can assure the accusation is baseless and unacceptable.

We therefore, ask you to refer back to your source of information in order to get accurate information and erase the false accusations against us, we are deeply concerned that the contents of the report are a direct accusation and an insult to our reputation.

What surprises us the most, is that the sources were able to describe in detail, the cargo that was on board the aircraft and failed to describe the registration of the aircraft which is clearly marked and printed on the fuselage, these markings are normally visible to all, this by itself indicates intentional fabrication of the story. The question is how it was assumed that the aircraft was DAALLO Airlines.

For your information and let this be on the record, we do not take this matter lightly, we took the liberty to contact and investigate our on-line destinations, only our offices at Mogadishu have advised us that on the 20/21 July 2006 an IL-76 Registration 7607 landed in Mogadishu, however, this was not a DAALLO Airlines operated aircraft as we do not have any record of any movement on that day neither have we filed any flight plan with any authority to operate an IL-76. Furthermore, all the other stations has confirmed that, no such aircraft of any size close to what you have mentioned has landed at their respective airports.

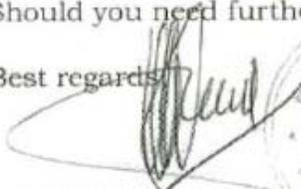
Additionally, I am sure you are aware that AB-310 cannot land in Mogadishu or K50 airport, or any other airports in Somali due to runway problems and sizes. You have not specified the airport used in Somalia, hence we are not in a position to help on further information.

For your easy reference, I have attached two news articles from CNN and Sudan Tribune that clearly disproves that the aircraft in question is NOT DAALLO Airlines.

Last but not least, in this context we would like your confirmation to have DAALLO Airlines removed on the list of suspect of arms smuggling should this be the case.

Should you need further information, do not hesitate to contact myself.

Best regards,


Abdul Wahid Al Hashmy
General Manager



CC: Mr. Bruno Schiemesky UN-MGS/CEO & CHAIRMAN DAALLO Airline

Annex VI

Government of Eritrea second response to the Monitoring Group



06 September 2006

Dear Mr. Schiemsky,

I have the honour to acknowledge receipt of your letter dated 01 September 2006 regarding the information the Monitoring Group received on the alleged departure of an Illyshin 76 (IL-76) aircraft from Assab, Eritrea, to Mogadishu, Somalia.

The Government of the State of Eritrea does not have any information on the arrival or departure of the stated aircraft. The Government of the State of Eritrea is gravely concerned about the continued spread of misinformation on Eritrea's alleged violations of Security Council resolution 733 (1992).

As repeatedly expressed to the Monitoring Group in previous letters of the Permanent Mission of the State of Eritrea, dated 27 March 2006 and 22 August 2006, the information received by the Monitoring Group is totally wrong and lacks credibility. The unfounded information is, unfortunately, contributing to misleading and fictitious reports helping to divert the attention of the international community from the direct intervention of others in the internal affairs of Somalia under the pretext of preserving ones national security and vital interests in the Horn of Africa.

The Government of the State of Eritrea stands by its stated policy of non-interference in the internal affairs of Somalia and it remains fully committed to the arms embargo on Somalia.

Please accept, Sir, the assurances of my highest consideration.

A handwritten signature in black ink, appearing to read 'Araya Desta', is written over a horizontal line.

Araya Desta
Ambassador, Permanent Representative

Mr. Bruno Schiemsky
Chairman, Monitoring Group on Somalia
Security Council resolution 1676 (2006)
United Nations, New York

Annex VII

Government of Kazakhstan response to the Monitoring Group

БІРІККЕН ҰЛТТАР ҰЙЫМЫ
ЖАҢЫНДАҒЫ ҚАЗАҚСТАН
РЕСПУБЛИКАСЫНЫҢ
ТҰРАҚТЫ ӨКІЛІ



PERMANENT REPRESENTATIVE
OF THE REPUBLIC
OF KAZAKHSTAN
TO THE UNITED NATIONS

866 UN PLAZA • SUITE 586 • NEW YORK, N.Y. 10017
Tel 212.230.1900 • Fax 212.230.1172
kazakhstan@un.int

1991

New York, 19 September 2006

Dear Mr. Schiemsy,

With reference to your letter (ref.# S/AC.29/2006/MG/OC.34) dated 15 August 2006 please find attached information concerning the aircraft Ilyushin 76 collected on the basis of thorough investigation by the law enforcement agencies of Kazakhstan (see annex).

Since this issue is under investigation by the law enforcement agencies of Kazakhstan we would highly appreciate it if the Monitoring Group on Somalia would provide us with further possible information concerning the case.

Please accept, Mr. Schiemsy, the assurances of my highest consideration.

Yerzhan Kh. Kazykhanov

Mr. Bruno Schiemsy
Coordinator
Monitoring Group on Somalia
Security Council resolution 1630 (2005)

New York

Translated from Russian

In regard to the inquiry regarding the IL-76 aircraft

Fifteen IL-76 aircraft were registered in the State Aircraft Registry of Kazakhstan as of July 2006, and are operated by five Kazakh airlines. Of those, only two aircraft (registration Nos. UN76371 and UN76374), which belong to the *Berkut* State airline of the Presidential administration, bear an image of the national flag on the vertical tail unit. According to data from the State Enterprise *Kazaeronavigatsia*, the aircraft in question made no flights in July 2006.

The other aircraft, in compliance with the requirements currently in force in Kazakhstan, bear an image of the national flag of Kazakhstan on both sides of the nose section of the fuselage, near the cockpit, of a size proportionate to the inscription of the name of the operating airline. There is reliable information for 14 of the aircraft on where they are based and the flights they made in July of this year which indicates that they were not involved in weapons transport.

Somewhat incomplete information has been received only in regard to aircraft UN76496, which was rented by the Kazakh airline GST Aero from the airline Overseas Cargo FZE (United Arab Emirates). According to documents received by the Civil Aviation Committee of Kazakhstan, the airline which owns this aircraft sold it on 20 July 2006 to the South African airline Aerolift, in connection with which the rental agreement was cancelled. The relevant request to remove the aircraft from the State Aircraft Registry of Kazakhstan (No. 092 of 20 July 2006) was received from GST Aero by the Civil Aviation Committee. Following a review, certification of the removal of the aircraft from the State Aircraft Registry of Kazakhstan was issued on 2 August 2006.

On 24 July 2006, however, an aircraft manned by a GST Aero crew, using a certificate of registration with the State Aircraft Registry of Kazakhstan, an airworthiness certificate and other previously issued documents, as well as identifying markings of the Kazakh company, carried out a technical flight from the city of Fujairah (United Arab Emirates) to Massawa (Eritrea) to transfer the aircraft to a new owner. The same day, following the transfer, the aircraft's documents were removed, as were the identifying national and registration markings. What happened to this aircraft after that is not known.

Although the symbol "UN" is indeed the code symbol of Kazakhstan, there was no image of the flag of Kazakhstan on the tail of the above-mentioned aircraft. Furthermore, the LTF call sign is not used by Kazakh airlines.

Given the foregoing, media reports on possible involvement by Kazakh nationals in weapons shipments to Somalia are unfounded.

Annex VIII**Aerolift response (e-mail) to the Monitoring Group**

TO : Secretary Security Council Committee UN
Mr. Gregory Boventer
REF : IL-76 operation to Mogadishu
FROM : Evgueny Zakharov /AEROLIFT company
DATE : 29-09-2006

Dear Mr. Gregory Boventer ,

Refer to your letters dated 19/09/2006 and 27/09/2006 I would like to confirm the following information on behalf of AEROLIFT company :

1. AEROLIFT company purchased IL-76 aircraft REG: UN-76496 from “Overseas Cargo FZE” (UAE) for purpose to resale it to Eritrean company “ERIKO ENTERPRISE” .
2. “ERICO ENTERPRISE” and AEROLIFT company agreed that during lease-purchase period “ERIKO ENTERPRISE “ will operate under Eritrean AOC (Aircraft Operators License) and may use AEROLIFT call sign “LFT” until they will get their own ICAO call sign .
3. The conditions “ERICO ENTERPRISE” using AEROLIFT call sign aircraft will not transport drugs, arms and will operate under ICAO regulations .
4. AEROLIFT suspended agreement with “ERICO ENTERPRISE “ at the moment.
5. AEROLIFT sent copy’s of Your letters to “ERICO ENTERPRISE “ and requested them to provide information you need a.s.a.p.

Please do not hesitate contact directly to “ERIKO ENTERPRISE “ :

ERIKO ENTERPRISE

P.O. Box 9302 Asmara, Eretria

Tel. 002911122144&122806

Fax. 002911123137

e-mail: horneriko@yahoo.com

Mr. T. Tango cell: 002917116579.

P.S. I will be traveling next 2 weeks and for quick communication please use email

evgueny@erolift.org or contact my mobile number +27724616361 .

With regards , Evgueny Zakharov

Annex IX

Sky Jet Aviation (U) Ltd document to the Monitoring Group



SKY JET AVIATION (U) LTD

Date: 10/10/2006

Sent to : The director Air Navigation & Regulatory Services
Subject : B707 Reg. 5X-EOT M.S.N.19821

Total pages attached including this cover (02 pages)

Dear sir,

Ref. to our letter dated 04/09/2006 faxed to you in relation to the B707 Reg. 5X-EOT (copy attached) requesting your urgent action to contact the UAE Civil Aviation to ground the A/C at FJR where it was parked & to withdraw all documents on board the A/C but no action been taken. As a result Euro-Oceanic Air Transport took the Aircraft yesterday from FJR and operating **ILLEGAL ARMS TRANSPORT FLIGHTS** between MASAWA/ERITERIA and MOGADISHU/SOMALIA.

Appreciate your immediate action with both Somali CAA and Eritrean CAA.

With my best regards

Hamdy M. Eisa

Chairman

P.O. BOX 7594 KAMPALA - UGANDA
TEL : + 256 41 320199 - FAX : + 256 41 320156
Mobile : + 256 77 822075

Annex X

Government of Ethiopia response to the Monitoring Group



**PERMANENT MISSION OF THE FEDERAL
DEMOCRATIC REPUBLIC OF ETHIOPIA
TO THE UNITED NATIONS**

866 Second Avenue, 3rd Floor • New York, N.Y. 10017
Tel.: (212) 421-1830 • Fax: (212) 754-0360

Date: 9 October 2006
EPM 255 /06

Excellency,

I have the honor to acknowledge receipt of your letter Ref:S/AC.29/2006/MG/OC.52, dated 15, September 2006, in which various instances of violations by Ethiopia on the arms embargo on Somalia imposed by Security Council Resolution 733(1992) has been communicated.

First of all, we wish to acknowledge how vital the work being done is by the Monitoring Group is in helping Somalia and the region as whole to achieve peace and stability. Ethiopia has been doing whatever it can to facilitate the work of the Monitoring Group, and will continue to do its level best to help the Group discharge its heavy responsibilities.

With respect to the allegations contained in the letter, without attributing any malice to anyone, we have found that many of the allegations are without basis, and in many cases it has been extremely difficult to conduct investigations because of the manifestly erroneous information contained therein, such as names of officers that are not in the Ethiopian army. Of course we will continue to investigate these allegations but we

H.E. Mr. Bruno Schiemy
Chairman,
Monitoring Group on Somalia
Security Council Resolution 1676(2005)
New York

can assure you that it has been extremely difficult for us to get to the bottom of these allegations because of what appears to be fabricated information contained in the letter. We indeed understand how difficult it might be to the Monitoring Group that under the circumstances prevailing in Somalia the Monitoring Group it had to rely on information that is usually difficult to verify.

However, what the Ethiopian Government has found most distressing is the fact that the current context in Somalia has been overlooked in all these. The Horn of Africa region is currently the target of active destabilization by dangerous international terrorist groups. There is no exaggeration in saying that Ethiopia and the sub-region are confronted with a growing menace in connection with the activities of these groups.

Let me assure you, Mr. Chairman, that Ethiopia has no problem with the ascendancy of strong Islamic sentiments in Somalia. Accordingly the emergence of the Consultative Council of Islamic Courts (CCIC) is not Ethiopia's preoccupation *per se*. I have to emphasize this because there is a lot of distortion in the international media with regard to Ethiopia's policy towards Somalia and the CCIC. Ethiopia's concern and the concern of the sub-region emanates from the fact that the extremists within the CCIC have made it absolutely clear that theirs is not a purely Somali agenda. Some of the leaders, including those who are calling the shots at the present time in Mogadishu, have made it clear that they do not respect the territorial integrity of countries neighboring Somalia, and that they will not be bound by international law. Some of these people have a track record which makes them a major threat to peace and stability in the region.

As would be recalled, the CCIC had its first meeting with the Transitional Federal Government (TFG) of Somalia in June in Khartoum during which they agreed on a cease fire and to resolve whatever problems they may have between them through dialogue and peaceful means. But events since then have shown that the CCIC has absolutely no interest in the peaceful resolution of the problem in Somalia with the TFG which has been recognized as a legitimate Government of Somalia by IGAD, AU, UN and the International Community as a whole.

However, what is most worrying is the fact that the CCIC has continued to import all types of sophisticated arms from outside the region, and also has been receiving fighters from areas proximate to our region in great numbers. This is being conducted in broad daylight. These fighters have been involved with the CCIC fighters in their recent operation to control Kismayo. At the present time the CCIC controlled areas, primarily Mogadishu, are awash with money and sophisticated arms coming from outside the region. While this is going on, the TFG is bereft of any support from any source. The CCIC took over Kismayo without any fight from the Juba Valley Alliance (JVA) because the latter was not in a position to receive even a bullet from any source. The massive violation of the arms embargo by the supporters of the CCIC has made the embargo so meaningless that the general effect has been to tie the hands of the legitimate Government and those like the JVA that has been the ally of the TFG. That is precisely why IGAD and AU have been appealing to the international community for the partial lifting of the arms embargo.

Therefore, I appeal to you to take seriously how much the political landscape of Somalia has changed at the present time, and how the situation on the ground has been transformed beyond anything that anybody, including the Monitoring Group, could have imagined only a few months ago. No doubt the Monitoring Group would not also be oblivious to what has been the genesis of this latest development; a development which had created an opportunity for the CCIC to embark on this dangerous exercise, beginning early this year after having defeated the Mogadishu warlords.

In conclusion, I want to reassure your Excellency, as the Chairman of the Monitoring Group; once again that Ethiopia will continue to cooperate with the Monitoring Group so that it would successfully discharge its heavy responsibilities. But at the same time, Ethiopia appeals to the Monitoring Group not to overlook the context within which the Monitoring Group is called upon to discharge its obligation.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.



Dawit Yohannes, Ambassador
Permanent Representative of the Federal
Democratic Republic of Ethiopia to the United Nations

Annex XI

Government of Iran response to the Monitoring Group



Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United Nations

622 Third Ave New York, NY 10017 www.Iran-UN.org Tel:+1(212)687-2020 Fax:+1(212)867-7086 E-mail:PR-Iran@un.int

Permanent Representative

In the name of God, the Compassionate, the Merciful

No.550

September 26, 2006

Dear Sir,

With reference to your letter no. S/AC.29/2006/MG/OC.31, dated August 9, 2006; I have the honor to inform you that, according to the information received from the relevant authorities of the Islamic Republic of Iran, there has been no transfer or shipment of any kind of weapons or military equipments from the Islamic Republic of Iran to Somalia.

I have further the honor to reiterate that according to the same information, no flight has been taken place from the Islamic Republic of Iran to Somalia on July 25, 2006 and therefore, the allegations raised against my country in the aforementioned letter are totally rejected.

Please accept, Sir, the assurances of my highest consideration.



M. Javad Zarif

Mr. Bruno Schiemy
Chairman of Monitoring Group on Somalia
United Nations
New York

Annex XII

Government of Libya response to the Monitoring Group

*The Permanent Mission of the
Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya
to the United Nations
309 East 48th Street
New York, N.Y. 10017
(212) 752-5775*



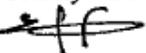
بعثة
لجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

No: 8.109.1420

The Permanent Mission of the Libyan Arab Jamahiriya to the United Nations presents its compliments to the Monitoring Group on Somalia established pursuant to Security Council Resolution 1671(2006), and has the honour to refer to the latter's note ref # SAC.29\2006\MG\OC.22 dated 12 June 2006, wherein the Monitoring Group requests information about two Libyan aircrafts that landed in Somalia, in 2004 and 2005.

In this regard, the Mission wishes to inform that the competent authorities in Libya have relayed the following information about the above mentioned flights:

The two Libyan aircrafts are air-force planes usually used for air cargo. They made two trips to Somalia one on 20 April 2004, and the other on 14 September 2004. The purpose of both trips was to repatriate illegal aliens who have infiltrated into the country.

The Permanent Mission of the Libyan Arab Jamahiriya to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Monitoring Group on Somalia established pursuant to Security Council Resolution 1671(2006) the assurances of its highest consideration. 

8 August 2006

**The Monitoring Group on Somalia
established pursuant to Security Council Resolution 1671(2006)**
*C/O: The Secretariat of the Security Council Committee
establishes pursuant to resolution 751(1992) on Somalia
Room # S-3055
Fax: (212) 963-1300 or 963-3778*

Annex XIII

Government of Saudi Arabia response to the Monitoring Group

*Saudi Arabian Permanent Mission
To the United Nations
New York*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

- Unofficial Translation -

Excellency Mr. Bruno Schiemsy,

Referring to your letter (Re: S/AC.29/2006/MG/OC.50) dated 25/08/2006 in which you mention the information received by the Monitoring Group on Somalia on the plane that departed from Jazan and your request for further information.

Our delegation received the information from the specialized authorities in the Kingdom that the above mentioned plane is a medical one and it was secured and processed on 10/6/2006 in order to transfer the former Somali President Adam Abdullah Othman from Riyadh to Somalia upon the request of the Somali Embassy in Riyadh. Coordination with official authorities has been done in order to get the necessary permits to cross and land at the airport in Somalia (Baledogle). The plane has landed in the airport of king Abdullah in Jazan in order to refuel and then it departed to continue its mission.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration and respect.

Permanent Representative
Ambassador Fawzi Bin Abdul Majeed Shobokshi

H.E. Mr. Bruno Schiemsy
Chairman
Monitoring Group on Somalia
Security Council Resolution 1676 (2006)

Annex XIV

Islamic Courts Union response to the Monitoring Group

GOLAHA
MAXKAMADAHA
ISLAAMIGA
SOMALIYEED



مجلس المحاكم
الإسلامية
في الصومال

Date: ___/___/___

تاريخ: ___/___/___

Ref: XG/G.M.I.S./0034/2006

رقم: _____

October 2, 2006

His Excellency Bruno Schiemy, Chairman
Monitoring Group on Somalia
Security Council Resolution 1676 (2006)
New York, USA, Fax: 001212 9631300/212 963 3778

Excellency:

This is to acknowledge with thanks the receipt of your letter of September 20, 2006 regarding Security Council Resolution 733 (1992).

On behalf of the Somali Islamic Courts Council (SICC), we would like to thank you for giving us the opportunity to reply to the false information against the SICC about the alleged violations of the United Nations arms embargo on Somalia. These allegations are baseless and we categorically deny any violations of the arms embargo of the UN.

We feel that this misinformation is a desperate attempt to cover-up Ethiopia's constant violations of the UN arms embargo on Somalia. Even though there might be other countries or companies involved, certainly, Ethiopia is the main country that has been breaking the UN arms embargo on Somalia on regular basis. It is obvious that Ethiopia has been openly supplying enormous quantities of sophisticated arms to the Transitional Federal Government in Baidoa and the entire world is watching!

Additionally, Ethiopia has been violating the independence and the territorial integrity of Somalia by illegally occupying several Somali towns and violating the basic human rights of the population.

To mask its invasion and aggression on Somalia, Ethiopia has been pushing the so call AU/IGAD Deployment Force or AU/IGAD "Peace" keeping Force! We do not see these forces as peace keeping. They are destabilizing or invading foreign forces, therefore, we kindly request the UN and the international community to abort this dangerous mission.

Your Excellency, as you know, IGAD is deeply split on this illegal deployment mission. Djibouti, Eritrea, and Sudan have clearly indicated their opposition to this Ethiopian agenda, while Kenya and Uganda are assisting Ethiopia.

Finally, our request to the UN is to maintain its impartial position and continue the arms embargo on Somalia.

Shaikh Sharif Shaikh Ahmed
Chairman, Executive Council
Somali Islamic Courts Council
Mogadishu, Somalia



Tel:00252-1-226191/642951/002525-9-39841.Fax:00252-1-642960 E-mail:Islamic_courts@yahoo.com

Annex XV

Government of Syria response to the Monitoring Group



THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC
TO THE UNITED NATIONS

820 Second Ave., 15th Floor, New York, N. Y. 10017
Tel: (212) 661-1313

SC/GEN -598

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations presents its compliments to the Office of the Chairman of the Monitoring Group on Somalia, established by Security Council resolution 1676 (2006), and with reference to its note no. S/AC.29/2006/MG/OC.63 dated 22 September 2006, has the honour to inform the esteemed Chairman, upon instructions from my Government, that the alleged information contained in the abovementioned document is totally false and is not based on any evidence. Syria fought and still fights terrorism as well as terrorists groups either in Syria or elsewhere in the world. Syria has cooperated with the international community in fighting terrorism in accordance with the Security Council resolution 1373 (2001) and Syria reports regularly to the relevant committees of the Security Council in this regard.

The ulterior motive sources that reported the false information on the existence of cooperation between Syria and the ICU are using such allegations as a tool to increase pressure on Syria.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Office of the Chairman of the Monitoring Group on Somalia the assurances of its highest consideration.

New York, 9 October 2006

Office of the Chairman
Of the Monitoring Group
On Somalia
United Nations
NEW YORK



Annex XVI**Government of Yemen response to the Monitoring Group**

In the name of God, the Merciful, the Compassionate

Office of the President of the Republic

30 September 2006

**Our country's reply to the questions of the Chairman of
the Monitoring Group on Somalia****I. Allegations that our country sent arms shipments to Somalia**

1. The Government of the Republic of Yemen affirms that it provided no weapons or military assistance to the Somali Government, to Puntland state or to any of the Somali parties during the period referred to in the letter of the Chairman of the Monitoring Group and that the information in that connection contained in the said letter is incorrect.

2. The Government of the Republic of Yemen is ready to send a list of aircraft flights for the period referred to in the letter of the Monitoring Group, bearing in mind that most of the flights from our country to Bossaso are transit flights.

3. The Government of the Republic of Yemen is ready to cooperate fully with the Monitoring Group on Somalia in the same spirit and with the same transparency that it has always sought to display in the past.

4. The Government of the Republic of Yemen is ever determined to implement the embargo resolution on the basis of its responsibility towards the international community, the essentials for stability and security in Somalia and the Somalis' need for dialogue and reconciliation above all.

5. The Government of the Republic of Yemen stresses the importance of striving to ensure the accuracy, clarity and transparency of the information used and the sources dealt with by the Monitoring Group, as well as the importance of primarily establishing the authenticity of both so that no expediency is lost.

6. The Monitoring Group should take into account the developments in the current politics of Somalia following the emergence of the Islamic Courts Union, in addition to the consequences for the embargo resolution, the mechanisms for its implementation and the worth of its contribution to normalizing the situation and ensuring the success of the reconciliation and dialogue, in view of the multitude of arms sources and the intensification of conflict that is open to all possibilities.

II. Allegations of arms smuggling from our country to Somalia via arms traders

1. The Government of the Republic of Yemen is making enormous efforts to combat arms-smuggling operations to Somalia and is working hard to finish equipping the coastguard forces recently established to secure its long coastal strip, a project for which additional support is required from the international community.

2. The Government of the Republic of Yemen welcomes any information from the Group on any arms smuggling from its territory to Somalia and affirms that it cracks down strongly on boats confirmed to be engaged in arms smuggling by referring their owners and men to the courts, as was recently done in the case of several such boats. In this regard, it points out the possibility that non-Yemeni entities are using Yemeni boats to transport arms from other countries to Somalia.

3. The Government of the Republic of Yemen is ready to follow up and investigate cases relating to arms smuggling to Somalia, in which connection it has taken a number of measures aimed at the following:

- Closing arms markets in the context of official efforts for the return and purchase of arms;
- Strengthening control, inspection and monitoring procedures for Yemeni ports, airports and coastal areas in order to enforce the embargo resolution;
- Numbering and listing boats in all ports, particularly fishing boats;
- Strengthening the role of the new coastguard administration, establishing a radio network and monitoring centres on the coasts and readying a specialist force and armed patrol boats in accordance with available resources.

Annex XVII

Arms purchases and sales at the BAM investigated during the
mandate period

Identity of individual conducting transaction at the Irtogte Market	Type and quantity of arms and date of transaction	Role (Supplier/purchaser/seller)
Qanyare Afrah Mohamed Businessman and former Minister for National Security in the TFG	80 AK-47, 20 PKM, 20 RPG-7, 4 DShK and a variety of ammunition 05.2006 45 AK-47, 24 PKM, 16 RPG-2 and RPG-7, 2 DShK 10-20.08.2006	Purchased the arms Bought through business people who are not suspected by the Sharia Courts in Mogadishu
Rage Shiraar Bashir Businessman	150 AK-47, 22 PKM, 2 ZU-23 and a variety of ammunition 05.2006	Purchased the arms
Muse Sudi Yalahow Former Minister of Commerce in the TFG	145 AK-47, 33 PKM, 12 mortars, 3 DShK, 2 B-10 and a variety of ammunition 05.2006	Purchased the arms
Habsade Mohamed Ibrahim MP Minister of the TFG	A variety of ammunition 11.07.2006 110 AK-47, 28 PKM, 3 B-10, 20 RPG-2/7, a variety of ammunition 20.08 to 20.09.2006	Purchased the arms and brought them to Baidoa Purchased the arms
Barre Aden Shire "Hirale" Minister of Defense in the TFG Formerly charge of Kismaayo	2 DShK and a variety of ammunition 11.07.2006 150 AK-47, 40 PKM, 50 RPG-2/7, mines 20.08 to 20.09.2006	Purchased the arms and brought them to Kismaayo Purchased the arms
Abukar Omar Adaan Businessman Financier AIAI	A variety of ammunition worth 500.000 USD 05.2006	Purchased the arms
BAM traders	1 ZP-39, 12 mortars, 6 DShK and a variety of ammunition 29.04.2006	From Somaliland via Puntland by road to the BAM

	<p>360 AK-47, ammunition for ZU-23, B-10, RPG-2, RPG-7, DShK and ZP-39 07.05.2006</p> <p>Many AK-47, 63 PKM, 12 DShK, 4 ZU-23, 8 Dhuunshilke and ammunition 15.05.2006</p> <p>480 AK-47, 24 PKM, 26 RPG-7, 24 mortars and a variety of ammunition 27.05.2006</p> <p>300 AK-47, 120 RPG-7 and a variety of ammunition 12.06.2006</p> <p>250 pistols and ammunition 20.06.2006</p> <p>An unknown quantity of AK-47, RPG-2 and ammunition 23.06.2006</p> <p>Small arms, some anti aircraft guns and a variety of ammunition 19.07.2006</p> <p>680 AK-47, 132 PKM, 12 B-10, 15 DShK, 25 82mm and 120mm mortars, landmines, anti tank mines, large quantity of ammunition for AK-47, ZP-39, DShK, PKM and RPG 20.08 to 20.09.2006</p>	<p>From Puntland via Galkayo and Beletweyne to the BAM</p> <p>Brought by traders to the BAM</p> <p>Shipped from Yemen by trading networks to the BAM</p> <p>Brought by traders to the BAM on behalf of the Sharia Courts</p> <p>Brought by traders to the BAM</p> <p>Brought by traders to the BAM</p> <p>Brought by traders to the BAM via the port of El Adde</p> <p>Brought by traders to the BAM</p>
<p>Sheik Yusuf Mohamed Siyad "Indohaadde" Warlord/businessman, governor of Lower Shabelle and associated with Al Ittihaad Al-Islaami</p>	<p>100 AK-47, 9 DShK and a variety of ammunition 05.2006</p> <p>97 AK-47 03.08.2006</p>	<p>Purchased the arms and gave them to Yusuf Mire Seerar, deputy of Barre Aden Shire "Hirale"</p> <p>Purchased the arms and brought them to Marka</p>

Sharia Courts	<p>235 AK-47, 45 PKM, 37 RPG-7, 4 DShK and a variety of ammunition 05.2006</p> <p>185 AK-47, 70 RPG-2 and RPG-7 and a variety of ammunition 16.06.2006</p> <p>2 DShK and a variety of ammunition 22.06.2006</p> <p>50 AK-47, 6 PKM, 2 DShK and a variety of ammunition 20.06.2006</p> <p>25 AK-47 and a variety of ammunition 05.07.2006</p> <p>38 AK-47, 1 DShK and a variety of ammunition 08.07.2006</p> <p>2 DShK and a variety of ammunition 11.07.2006</p> <p>40 AK-47 and a variety of ammunition 22.07.2006</p> <p>1 ZU-23-1 and ammunition 24.07.2006</p> <p>An unknown quantity of mines 28.07.2006</p>	<p>Purchased the arms</p> <p>Purchased the arms</p> <p>Purchased the arms</p> <p>Sharia Court at Guriel purchased the arms</p> <p>Sharia Court Saruur purchased the arms</p> <p>Sharia Court Jiiramiskiin (Hawaale Clan) purchased the arms</p> <p>Sharia Court at Balad purchased the arms</p> <p>Sharia Court Daynille purchased the arms</p> <p>Sharia Court Buuloburto purchased the arms</p> <p>Purchased the arms</p>

	1 ZU-23 09.08.2006	Purchased the arms
Botan Ise Alin "Haaraan Kunaar" Former Minister for Rehabilitation and Training of Militias in the TFG	120 AK-47, 5 PKM and a variety of ammunition 05.2006	Purchased the arms
Col. Abdi Hassan Awale Qeybdiid Former police Chief Banadir region. He controlled checkpoints between Afgooye and Mogadishu. Was arrested/released in Sweden. Re-arming his militia near Galkayo	200 AK-47, 15 PKM, 9 mortars and a variety of ammunition 05.2006	Purchased the arms
	16 PKM, 14 RPG-7, 1 B10 and a variety of ammunition 22.06.2006	Purchased the arms
	7 RPG-7, 6 mortars and a variety of ammunition 25.06.2006	Purchased the arms
	A variety of ammunition 23.06.2006	Purchased the arms
	A variety of ammunition 03.07.2006	Purchased the arms
	2 DShK and a variety of ammunition 23.07.2006	Purchased the arms
	2 DShK 31.07.2006	Purchased the arms
		Purchased the arms through his clan representative. Will mount them on 4x4 vehicles he received from Ethiopia
	50 AK-47, 16 PKM, 10 RPG-7 03.08.2006	Purchased the arms and wants to bring them to his base at the Somali/Ethiopian border

	<p>75 AK-47 10-20.08.2006</p> <p>170 AK-47, 25 PKM, 9 82mm or 120mm mortars, 28 RPG-2/7, mines and ammunition 20.08 to 20.09.2006</p>	<p>Bought through business people who are not suspected by the Sharia Courts in Mogadishu</p> <p>Purchased the arms</p>
<p>Abdirashid Ilqeyte Businessman, owner of the Sahafi Hotel now under the control of the ICU</p>	<p>95 AK-47 and a variety of ammunition 05.2006</p>	<p>Purchased the arms</p>
<p>Abdi Nuur Siyad "Waal" Freelance militia leader</p>	<p>45 AK-47, 9 PKM, 3 mortars and a variety of ammunition 05.2006</p> <p>5 PKM, 3 DShK and a variety of ammunition 10-20.08.2006</p>	<p>Purchased the arms</p> <p>Bought through business people who are not suspected by the Sharia Courts in Mogadishu</p>
<p>Galjeel clan</p>	<p>30 AK-47, 6 PKM and a variety of ammunition 03.07.2006</p>	<p>Purchased the arms</p>
<p>Yusuf Mire Seeraar Militia Commander in Kismaayo</p>	<p>100 AK-47, 9 DShK and a variety of ammunition 05.2006</p>	<p>Received from Sheik Yusuf Mohamed Siyad "Indohaadde" who bought the arms at the BAM</p>
<p>Yusuf Dabageed Former governor of Hiraaan region</p>	<p>5 PKM and 1 DShK 09.08.2006</p>	<p>Purchased the arms</p>
<p>Mohamed Omar Habeeb "Dheere" Former Governor Middle Shabelle</p>	<p>4 DShK and ammunition 23.07.2006</p> <p>10 PKM 31.07.2006</p>	<p>Purchased the arms</p> <p>Purchased the arms and brought them to his base in Quria Joome???</p> <p>Bought through business people</p>

	65 AK-47, 2 B-10 10-20.08.2006	who are not suspected by the ICU in Mogadishu Purchased the arms
	90 AK-47, 27 PKM, 4 B-10, 6 DShK, 40 RPG-2/7, mines and a variety of ammunition 20.08 to 20.09.2006	
Abdishukri	130 AK-47, 6 PKM, 3 120mm mortars, 2 DShK and a variety of ammunition 05.2006	Purchased the arms
Hussein Mohamed Aideed Deputy Prime Minister and Minister of Interior TFG	48 AK-47 and ammunition 19.06.2006	Purchased the arms
Goobaanle Militia Commander in Kismaayo	175 AK-47, 26 PKM, 7 120mm mortars, 3 DShK and a variety of ammunition 20.08 to 20.09.2006	Purchased the arms

Comment:**Dhuunshilke = 1 barrel Zu-23 mounted on a tri-pod****Sekawe (also know as S.K.U) = 1 barrel Zu-23 with seat for the gunner**

Annex XVIII

Air Tomisko response to the Monitoring Group

Sharjah Airport Authority		Date : 01-08-2006
CARGO MANIFEST		Time : 19:15
ICAO ANNEX 9 APPENDIX 2		Page : 1

Owner/Operator : **AIR TOMOSKO**
Aircraft Regn : YUAMJ Flight No : TOH-607 Date : 02-08-2006
Point of Loading : SHARJAH Point of Unloading : As Shown

Airway Bill Number	No of Pcs	Nature of goods	Spc Cgo	Wt	Org Des	Fin Des	For other us
-----------------------	--------------	-----------------	------------	----	------------	------------	--------------

**** DESTINATION : MGD - MOGADISHU ****

ULD Cargo : NIL

** Cargo Type : Bulk Cargo

BBTC-00019493	1/1	SMART CARDS		52.000	SHJ	MGD	SLI238173
BBTC-00019495	32/32	SWITCH EQUIPMENTS		5310.000	SHJ	MGD	SLI237174
BBTC-00019496	20/20	LANTREN GLAS CHIM		167.000	SHJ	MGD	SLI238176
BBTC-00019497	3/3	MANS SHOES		120.000	SHJ	MGD	SLI238175
BBTC-00019498	5/5	ANTENNA PARTS		304.000	SHJ	MGD	SLI238177
BBTC-00019499	25/25	HERBAL MEHNDI		775.000	SHJ	MGD	SLI238178
BBTC-00019500	1527/1527	GARMENTS & SHOES		38350.000	SHJ	MGD	SLI238179
	1613			45278.000			

Rail : NIL

DESTN TOTAL : 1613 45278.000

Notes : TTL CARGO WT. 45325.000KGS.(TTL 03 LBD'S)

Prepared By : E1733 19:15:50 LT Total pages : 1

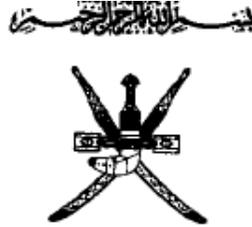
We received 45278 kg Without any problem

Andrew
2/8/06

Annex XIX

Government of Oman response to the Monitoring Group

**Permanent Mission of Oman
To The United Nations
866 UNITED NATIONS PLAZA
NEW YORK, N.Y. 10017
(212) 355 3505**



وَقَدْ عَمَّانَ الدَّائِمِيَّةُ
لِلدَّيْنِ الْأُمَمِ الْمُتَحَدَةِ
نِيُورِك

5221/25220/2211/671

25 September 2006

Excellency,

While acknowledging the receipt of your letters nos. S/AC.29/2006/MG/OC.38 and S/AC.29/2006/MG/OC.37 dated 18 August 2006 concerning the Monitoring Group's investigation on the possible violations of the general and complete arms embargo on Somalia, imposed by Security Council resolution 733 (1992), I have the honour to inform that all three aircrafts, A/C type: IL-76, AN24 and YK-18, mentioned on your letters which landed in Somalia on flights from Salalah, Oman, repatriated Somalis apprehended while illegally entering Oman.

Please accept the assurances of my esteemed regards,

Yours sincerely,

A handwritten signature in black ink, appearing to read 'F. Al-Hinai'.

**FUAD AL-HINAI
Ambassador
Permanent Representative**

**H.E. Mr. Bruno Schiemsky
Chairman
Monitoring Group on Somalia
Security Council resolution 1676 (2006)**

Annex XX**Finance: revenues from small businesses and checkpoints****Jowhar: Revenues from small businesses**

Description	Quantity	Unit Fee	Daily	Monthly	Yearly
		United States Dollars			
Shops	4000	0.3	1200	36000	432000
Stores and ware houses	110	1.3	143	4290	51480
Remittance branches	23	0.83	19	570	6840
Kiosks	1300	0.2	260	7800	93600
Restaurants	38	1	38	1140	13680
Street vendors	1150	0.1	115	3450	41400
Telecommunication branches	45	0.33	14.85	445.5	5346
Milk and grass vendors	240	0.13	31.2	936	11232
Total			1821.05	54631.5	655578

Non-official data

Jowhar: Revenues from checkpoints

Description	Quantity	Unit Fee	Daily	Monthly	Yearly
		United States Dollars			
Mini bus (Mogadishu - Jowhar)	16	4	64	1920	23040
Mini bus to other regions)	35	6	210	6300	75600
Trucks	20	60	1200	36000	432000
Smaller trucks	30	35	1050	31500	378000
Vehicles transiting to Jowhar, Mogadishu and Balad	16	6	96	2880	34560
Vegetable vendors	31	15	465	13950	167400
Charcoal	8	60	480	14400	172800
Grass	6	20	120	3600	43200
Total			3685	110550	1326600

Non-official data

Annex XXI

Finance: letter with regard to Mogadishu seaport fees

Fees at Mogadishu Seaport

Somali Islamic Courts Council

Date 29/07/06

Ref _____

Thank for Allah today, the date is 29/July/2006 which (corresponding to) 7/Rajan/1427 of (SMC), Islamic courts Council and Banadir region businessmen had managed to met and agreed taxation for Mogadishu main port which will be as follows;

S/No	Commodity Type	Taxation (\$)	Laborers (\$)	Transportation (\$)
01	A bag of ration (50kg)	0.90	0.14	0.24
02	A bag fertilizer (50Kg)	0.50	0.1832	0.24
03	A bag of Cement (50 Kg)	0.60	0.1559	0.24
04	A bag L/D (50 KG)	0.60	0.14	0.24
05	A ton of fuel	12.00	Nil	
06	Big Bundle	6	1.299	
07	Big Bundle	4.55	0.9746	
08	Big Carton	0.80	0.1213	
09	Small Cartons	0.50	0.10	
10	Small tiers/wheels	0.60	0.10	

11	Big tiers/wheels	1.00	0.1444	
12	Mattresses	0.75	0.1188	
13	Timber (Cubic Meter)	15		
14	Iron/steel	18		
15	Full drum	4	1.1545	
16	Trailer	12,00	43.326	
17	Truck trailer-N-3 Etc	900	43.326	
18	Ten ton truck Etc	800	43.326	
19	Vehicle (Landcruiser) Etc	360	21.663	
20	Luxury cars Etc	270	21.663	
21	Big Generator	200	1.299	
22	Small Generator	100	1.299	

With regard to the vehicle taxations it has only been mentioned above those are known in terms of their weight and capacity. However, those are not unknown the taxation will be based on their volume and weight.

On the side of Somalia Islamic Courts Council signed by

1. Abdulkadir Abukar Omar - Head of Finance –SICC
2. Mohamed Kahiye Siyad – Head of general transportation

On the side of Banadir region Business-men signed by

1. Mohamud Abdikarim Ali – Chairman of Banadir Businessman
2. Ismail Cabdilahi Siyad (Gooni)
3. Omar Mohamud Hubane (Carabey)

Annex XXII

Finance: fees at Mogadishu International Airport

PREVIOUS TARIFF

#	PARTICULARS	QUANTITY	PRICE
1	Departing passengers	Per person	\$20
2	Arriving passengers	Per person	-
3	Departing cargo	Per Kg	\$0.010
4	Departing cargo-SEA FOOD	Per Kg	\$0.015
5	Arriving cargo	Per Kg	-
6	Loaders charge for arriving cargo	Per Kg	\$0.071
7	Security charge	Per flight	\$1100
8	Landing fees	Per flight	\$350

CURRENT TARIFF

#	PARTICULAR	QUANTITY	PRICE
1	Departing passengers	Per person	\$20
2	Arriving passengers	Per person	\$20
3	Departing cargo	Per Kg	\$0.015
4	Departing cargo-SEA FOOD	Per person	\$0.020
5	Arriving cargo	Per Kg	\$0.135
6	Loaders charge for arriving cargo	Per Kg	\$0.007
7	Security charges	Per flight	\$1100
8	Landing fees	Per flight	\$500-700

Estimated revenues at Mogadishu International Airport

Description	Quantity	Unit fee	Daily	Monthly	Yearly
			United States Dollars		
Flight charges (Security and landing fees)	4	1700	6800	204000	2448000
Passengers departing and arriving)	120	20	2400	72000	864000
Cargo (Imp. & Expo.)	60 tons	152.5	9150	274500	3294000
Total			18350	550500	6606000

Non-official data

Annex XXIII

Letter from the Chairperson of the African Union Commission



AFRICAN UNION COMMISSION
Chairperson

BC/FK/D/725.06

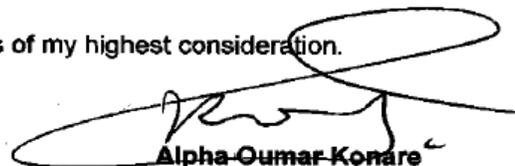
Addis Ababa, 30 July 2006

Dear Mr. Schiemy,

I wish to refer to your letter of 7 July 2006 in which you have requested a meeting with the Africa Union Commission, engaging our interest for a closer working relationship with the United Nations. The Commission commends the work of the monitoring group and is cognisant of the systematic excellent reports produced on the Somalia arms embargo and its recommendations towards a peaceful resolution of the Somali crisis.

We at the African Union, have continually condemned the flagrant violations of the UN arms embargo on Somalia and denounces any act or omission by state and non-state actors which undermines the much needed security in Somalia, and which leads to the increasing instability in the country. In this regard, the Commission welcomes closer cooperation with the United Nations as informed in the statement issued at the 7th African Union Summit in Banjul, the Gambia; the paramount aim of such collaborative effort is the creation of a secure environment in which concerted efforts are made towards democratic strategies for the consolidation of democracy, the prevention of conflict and the building of a sustainable peace in Somalia. Consequently, the Commission will be pleased to meet with the Monitoring Group at the UN head quarters first week in August 2006.

Please accept, Mr. Chairman, the assurances of my highest consideration.



Alpha-Oumar Konare

Mr. Bruno Schiemy
Chairman
Monitoring Group on Somalia
Security Council Resolution 1676 (2006)
United Nations, New York
Fax : + 1 212 963 13 00/ 963 37 78

Annex XXIV

Countries visited and representatives of Governments, organizations and private entities interviewed

Kenya

Government officials

Kenya Ministry of Defence (Navy)

Assistant Minister of Foreign Affairs

Ministry of Defence (Navy)

Kenya Civil Aviation Authority

H. E. Muhammed A. Affey, Kenya Ambassador to Somalia

Kenya Maritime Authority

Kenya Ports Authority

Kenya National Focal Point on illicit Small Arms and light Weapons

State representatives

Ambassador of Finland

Liaison Office of the Transitional Federal Government of the Somali Republic

International organizations

European Union, delegation of the European Commission

Somali Donor Group

Food Security Assessment Unit

ICAO

IMO

Special Representative of the Secretary-General François Lounseny Fall (United Nations Political Office for Somalia)

UNDP Somalia

United Nations Department of Safety and Security

WFP Somalia

Madagascar

East Africa and West Indian Ocean Maritime Security Conference

United States of America

State representatives

Permanent Mission of China to the United Nations

Permanent Mission of France to the United Nations

Permanent Representative of Kazakhstan to the United Nations

Permanent Representative of Kenya to the United Nations

Permanent Mission of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
to the United Nations

Permanent Representative of Qatar to the United Nations

Permanent Representative of Yemen to the United Nations

Permanent Mission of the United States to the United Nations

International organizations

Yemen

Government officials

Ministry of Foreign Affairs
